اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته

في

النحو والصرف

تأليف

ناصر بن حمد الفهد

أضواء السلف

اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته

في

النحو والصرف

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م





الرياض - الربوة - الدائري الشرقي - مخرج ١٥ ص ب ١٢١٨٩٢

الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ جوال ٠٥٠٥٢٨٠٣٢٨




بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد :

فقد ألان الله سبحانه وتعالى لشيخ الإسلام ابن تيمية العلم ، وفتح له أبوابه ، فقرب له ما بعد ، ويسر له ما استُصعب ، فكان يحل العقد ويفتح المغاليق ، ويزيل الإشكال ، ويأتي بالنفائس ، حتى غَدَت كتبه ورسائله وفتاواه مرجعاً للعلماء وطلبة العلم في شتى العلوم .

وقد كان رحمه الله تعالى - لغزارة علمه - كثير الاستطراد في كتبه ورسائله ، بحيث كانت كثير من المسائل التي يحررها توجد في غير مظانها ، فأحببت أن أصنع كشافاً يقرب علومه ، ويرتب مسائله ويجمع ما تناثر من كلامه في الفن الواحد في مكانٍ واحدٍ ، فيسر الله بفضله إتمام هذا العمل وصنعت (كشاف الفنون في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى) ويحتوي على فهرسة لأكثر من عشرة علوم في أكثر من سبعين مجلداً من كتب شيخ الإسلام .

وكان من ضمن الفنون التي قمت بفهرستها (اختياراته وتقريراته في النحو والصرف) ، وللطافة مباحثه وطرافة مسائله أحببت أن أخرجه مستقلاً .

وقد قمت بعمل (تمهيد) بين يدي هذا الكتاب يحتوي على خمسة مباحث مختصرة هي :

المبحث الأول : ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى

المبحث الثاني : منهج شيخ الإسلام في النحو

المبحث الثالث : شيخ الإسلام وسيبويه

المبحث الرابع : اختيارت شيخ الإسلام في النحو

المبحث الخامس : عملي في هذا الكتاب

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به من قرأه .

وصلى اللّٰه وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

شهر الله المحرم من عام ١٤٢٢ هـ

الــــرياض ١٣٤٩ ١١٣٤٢

ناصر بن حمد الفهد

تمهيد

المبحث الأول : ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية

المبحث الثاني : منهج شيخ الإسلام في النحو

المبحث الثالث : شيخ الإسلام وسيبويه

المبحث الرابع : اختيارت شيخ الإسلام في النحو

المبحث الخامس : عملي في هذا الكتاب

المبحث الأول

ترجمة شيخ الإسلام(١)

هو شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ عبد الحليم بن الشيخ عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن تيمية الحراني .

ولد بحران في يوم الاثنين العاشر من ربيع الأول من سنة إحدى وستين وستمائة ، وقدم مع والده وأهله إلى (دمشق) وهو صغير .

وطلب العلم صغيراً ، وسمع أكثر من مائتي شيخ ، وكان قوي الحافظة مفرط الذكاء ، سريع الإدراك ، برع في جميع الفنون والعلوم ، وأفتى وألف وله نحو سبع عشرة سنة ، ودرّس مكان والده - لما مات - وله إحدى وعشرون سنة ، واشتهر أمره وطار ذكره وصارت الفتاوى والمسائل تأتيه من شتى البلدان .

وكان رحمه الله تعالى إماماً قائماً ببيان الحق والدين ، وسيفاً مسلولاً على المخالفين ، أثنى عليه الموافق والمخالف ، وله رسائل ومصنفات وفتاوى كثيرة لا تدخل تحت الحصر سارت بها الركبان .

وكان عابداً زاهداً في دنياه متقللاً منها ناشراً للعلم آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر قائماً بالسنة ، أحيا الله به ما اندثر من السنن ، وقد سجن رحمه

---

(١) شيخ الإسلام رحمه الله تعالى من الشهرة بمكان فلا يحتاج إلى ترجمة ، إلا أنني أحببت أن لا يخلو هذا الكتاب من ترجمة له - ولو مختصرة .

الله تعالى وأوذي مراراً بسبب أمره بالمعروف ونشره للسنة وقيامه على أهل البدع ، حتى كان سجنه الأخير يوم الاثنين عند العصر من اليوم السادس من شعبان من سنة ست وعشرين وسبعمائة في قلعة دمشق واستمر في حبسه حتى وافته المنية ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة من سنة ثمانٍ وعشرين وسبعمائة ، واجتمع الخلق في جنازته حتى اشتد الزحام وضاقت الطرقات وكانت جنازته مشهودة ، ورثي بمراثٍ كثيرةٍ ، رحمه الله تعالى رحمة واسعة وجزاه عن الإسلام وأهله خير الجزاء(١) .

وما أجمل ما قال تلميذه ابن القيم رحمه الله تعالى :

(سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية – قدس الله روحه – يقول : « إن في الدنيا جنة من لم يدخلها لا يدخل جنة الآخرة » .

وقال لي مرة : « ما يصنع أعدائي بي أنا جنتي وبستاني في صدري أين رحت فهي معي لا تفارقني ، إن حبسي خلوة ، وقتلي شهادة وإخراجي من بلدي سياحة » .

وكان يقول في محبسه في القلعة : « لو بذلت ملء هذه القلعة ذهباً ما عدل عندي شكر هذه النعمة » ، أو قال : « ما جزيتهم على ما تسببوا لي فيه من الخير » ، ونحو هذا .

---

(١) تراجم شيخ الإسلام كثيرة جداً جمع كثير منها في كتاب (الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية) لجامعيه : محمد عزير شمس ، وعلي العمران .

وكان يقول في سجوده - وهو محبوس - : « اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » ما شاء الله .

وقال لي مرة : « المحبوس من حبس قلبه عن ربه تعالى ، والمأسور من أسره هواه » .

ولما دخل إلى القلعة وصار داخل سورها نظر إليه وقال : « فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب » .

وعلم الله ما رأيت أحداً أطيب عيشاً منه قط ، مع كل ما كان فيه من ضيق العيش وخلاف الرفاهية والنعيم ، بل ضدها ، ومع ما كان فيه من الحبس والتهديد والإرهاق ، وهو مع ذلك من أطيب الناس عيشاً ، وأشرحهم صدراً ، وأقواهم قلباً ، وأسرهم نفساً ، تلوح نضرة النعيم على وجهه ، وكنا إذا اشتد بنا الخوف ، وساءت منا الظنون ، وضاقت بنا الأرض أتيناه فما هو إلا أن نراه ونسمع كلامه فيذهب ذلك كله ، وينقلب انشراحاً وقوةً ويقيناً وطمأنينةً ، فسبحان من أشهد عباده جنته قبل لقائه، وفتح لهم أبوابها في دار العمل ، فأتاهم من روحها ونسيمها وطيبها ما استفرغ قواهم لطلبها والمسابقة إليها) اهـ .

المبحث الثاني

منهج شيخ الإسلام في النحو

كان شيخ الإسلام رحمه الله تعالى آية في جمعه للعلوم وإتقانه لها وكان من جملة العلوم التي برع فيها علوم العربية ، فقد ذكر كل من ترجم له أنه أتقن العربية أصولاً وفروعاً ، وتعليلاً واختلافاً ، بل ذكروا أنه تأمل (كتاب) سيبويه أياماً ففهمه[١] ، وقد عُني بعض النحاة بذكر بعض اختياراته ، كابن هشام والسيوطي رحمهما الله تعالى[٢] .

وتمكنه في النحو والصرف ظاهر جداً لمن تأمل في تقريراته واستطراداته النحوية ، ويتبين منهجه في النحو من خلال ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أن طريقته في (النحو) كطريقته مع غيره من علوم الآلة وهي طريقة الراسخين في العلم ، وهو الاكتفاء بما يلزم لبيان المعاني والتراكيب ، فالنحو -كما هو معروف - وسيلة لتقويم اللسان ولمعرفة دلالات الجمل وفهم معانيها ، لذلك فإنه يندر أن يتعرض لإعراب آية أو حديث أو يستطرد في مسألة نحوية أو صرفية إلا إذا كان يتوقف على ذلك فهم المعنى ، أو ترجيح قول على آخر ونحو ذلك ، و إلا فلو انبرى

---

(١) انظر (الجامع لسيرة شيخ الإسلام) ص ٦٣٩ .

(٢) ذكره ابن هشام في (شرح شذور الذهب) ص ٦٤ ، ٦٥ ، وذكره السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) ٤ / ٦٣ - ٦٧ .

رحمه الله تعالى لجمع النحو وتقرير مسائله لأتى بما يحير العقول ، ولكنه كما قال عنه ابن القيم رحمه الله تعالى – حين وصف براعته في اللغة – :

(ورأيت لشيخنا أبي العباس ابن تيمية فيه فهماً عجيباً ، كان إذا انبعث فيه أتى بكل غريبة ، ولكن كان حاله فيه كما كان كثيراً يتمثل :

تألق البرق نجدياً فقلت له   يا أيها البرق إني عنك مشغول)(١)

الأمر الثاني : تجرده في الاختيار عند الاختلاف في مسائل النحو ، وهو ما تميز به رحمه الله تعالى في جميع العلوم ، فقد كان يدور مع الدليل حيث دار ، وكما كان لا يتقيد بمذهبٍ معين في الشرعيات ، فكذلك كان في مسائل النحو ، **ويظهر هذا التجرد من وجهين** :

الوجه الأول : أنه يرجح أحياناً خلاف المشهور عند النحاة ، كتجويزه أن يعمل عاملان في معمول واحد في مسألة التنازع في العمل ، و العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار ، وإضافة الموصوف إلى صفته ، وأن يكون التمييز معرفة ، وبناء المثنى من أسماء الإشارة على الألف رفعاً ونصباً وجراً ، وغيرها .

الوجه الثاني : أنه يصحّح – أحياناً – كلا القولين ، كما في مسألة اشتقاق الاسم ، والأصل في الاشتقاق وهل هو الفعل أو المصدر ، ونحوها .

الأمر الثالث : ذكره لكثيرٍ من الفوائد – التي قل أن تجدها لغيره – في

---

(١) (بدائع الفوائد) ١ / ١٠٩ .

ثانيا كلامه عن المسائل النحوية ، وذلك نحو استدراكاته على كثيرٍ من النحاة ، وتبيينه بعض الأخطاء التي تواردوا عليها، مثل بيانه اختلاف معنى (الكلمة) في اللغة عنه في مصطلح النحاة ، وكذلك بيانه اختلاف معنى (الحرف) في اللغة عنه في مصطلح النحاة ، ومن ذلك ربطه بين الحركات الإعرابية ، ومواضع الإعراب ، وغير هذا مما تجده مبثوثاً في مسائله النحوية .

۞ ۞ ۞ ۞

المبحث الثالث

شيخ الإسلام و سيبويه

لا أقصد في هذا المبحث أن أقارن بين الشيخين رحمهما الله تعالى لأن المقارنة غير عادلة لاختلاف العلم والزمان والمكان ، وإنما أردت أن أذكر حقيقة موقف شيخ الإسلام من (سيبويه)(١) وكتابه ، وذلك بسبب القصة المشهورة التي جرت بين شيخ الإسلام وأبي حيان الأندلسي(٢) رحمهما الله ، وحاصلها أن ابن تيمية لما سافر إلى مصر سنة سبعمائة لحض أهل مصر على الجهاد في سبيل الله حضر عنده أبو حيان الأندلسي - وكان علامة وقته في النحو - فقال : ما رأت عيناي مثل ابن تيمية ، ثم مدحه على البديهة فقال :

لما أتينا تقي الدين لاح لنا   داع إلى الله فرد ماله وزر
على محياه من سيما الألى صحبوا   خير البرية نور دونه القمر
حبر تسربل منه دهره حبرا   بحر تقاذف من أمواجه الدرر

(١) سيبويه هو : عمرو بن عثمان بن قنبر (١٤٨-١٨٠) فارسي الأصل ، واضع (الكتاب) في النحو ، لزم الخليل بن أحمد واستفاد منه كثيراً في كتابه ، مات بالأهواز . (مقدمة كتابه) ١ / ٣ - ٢٢ .

(٢) أبو حيان هو محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (٦٥٤-٧٤٥) من علماء العربية والتفسير ، ولد في (غرناطة) ، ورحل إلى (القاهرة) وأقام وتوفي فيها ، له مصنفات في التفسير واللغة والتراجم وغيرها ، ومن أشهر كتبه (البحر المحيط) في التفسير ومختصره (النهر) . (الأعلام) ٧ / ١٥٢ .

قام ابن تيمية في نصـر شرعتنا مقام سيد تيم إذ عصت مضر
فـأظـهـر الحق إذ آثـاره درسـت وأخـمـد الشر إذ طارت له شرر
كنا نحدث عن حبر يجيء فها أنت الإمام الذي قد كان ينتظر

ثم دار بينهما كلام في مسألة في النحو فقطعه شيخ الإسلام فيها وألزمه الحجة ، فذكر أبو حيان كلاماً لسيبويه يخالف كلام الشيخ .

فقال الشيخ : يفشر سيبويه ، أسيبويه نبي النحو أرسله الله به حتى يكون معصوماً، سيبويه أخطأ في (الكتاب) في ثمانين موضعاً لا تفهمها أنت ولا هو !!

فنافره عليه أبو حيان وقطعه بسببه ، ثم عاد من أكثر الناس ذماً له و جعل ذلك ذنباً لا يغفر(١) .

فأحببت أن أذكر هنا أمرين : حقيقة موقف شيخ الإسلام من سيبويه رحمهما الله ، و انتقاداته لكتاب سيبويه .

أما الأمر الأول :

فإن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كان معظماً لكتاب (سيبويه) مقراً له بالإمامة في فنه ، فمن ذلك أنه قال - عنه - (ليس فى العالم مثل كتابه وفيه حكمة لسان العرب)(٢) .

(١) ذكر هذه الحادثة عامة من ترجم لشيخ الإسلام ، وممن فصلها ابن ناصر الدين في (الرد الوافر) ١١٩-١٢١ .

(٢) (مجموع الفتاوى) ٩/٤٦ .

وقال عنه أيضاً : (كتاب سيبويه مما لا يقدر على مثله عامة الخلق)[١] .

وقال – رداً على من جعل المتأخرين أحذق من المتقدمين – (وأما توهمهم أن متأخري كل فن أحذق من متقدميه لأنهم كملوه ، فهذا منتقض أولاً ليس بمطرد ، فإن (كتاب سيبويه) في العربية لم يصنف بعده مثله)[٢] .

فيظهر مما سبق أن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يقر لسيبويه ولكتابه بالفضل ، ويعترف له بالسبق في فنه ، وإنما يعود كلام الشيخ لأبي حيان – رحمهما الله تعالى – لسببين :

السبب الأول : منهج الشيخ رحمه الله تعالى من التقليد وترك الحجة فإنه قد اشتهر عنه نصرته للدليل والحجة ومحاربته للتقليد ، ومن خلال القصة السابقة يظهر فيها أن أبا حيان رحمه الله تعالى لما لم يجد جواباً على حجة الشيخ – في المسألة التي تناظرا فيها – لجأ إلى التقليد واستدل بقول (سيبويه) .

السبب الثاني : طبيعة الشيخ وحدته أثناء المناظرة ، فقد قال الذهبي رحمه الله تعالى فيه : (فإنه مع سعة علمه ، وفرط شجاعته ، وسيلان ذهنه وتعظيمه لحرمات الدين ، بشرٌ من البشر ، تعتريه حدة في البحث

---

(١) (النبوات) ص ١٣ .

(٢) (مجموع الفتاوى) ١١/٣٧٠ .

وغضب وشظف للخصم ، تزرع له عداوة في النفوس ، ونفوراً عنه ، وإلا - والله - فلو لاطف الخصوم ، ورفق بهم ، ولزم المجاملة ، وحسن المكالمة لكان كلمة إجماع ، فإن كبارهم وأئمتهم خاضعون لعلومه وفقهه معترفون بشفوفه وذكائه، مقرون بندور أخطائه)[١] .

الأمر الثاني : وهي انتقادات الشيخ لكتاب (سيبويه) ، فقد ذكر رواة الحادثة التي جرت بين الشيخ وأبي حيان أنه قال (سيبويه أخطأ في (الكتاب) في ثمانين موضعاً) ، وقد بحثت طويلاً في أسماء مصنفات ورسائل الشيخ -التي لم تطبع - فلم أجد مصنفاً له في بيان هذه الأخطاء وأعتقد أنه لم يصنف في ذلك لأن الشيخ -كما ذكرت سابقاً - يندر أن يتعرض لمسائل لا فائدة للمسلمين من ورائها ، والذي يبدو أن انتقاداته يدور أكثرها حول (التعليل) و (المآخذ) في أحكام الإعراب والبناء والتراكيب ونحو ذلك مما لا أثر له في الحقيقة على المباني أو المعاني .

ومن مجموع اختياراته في هذا المجموع تظهر بعض المسائل التي خالف فيها شيخ الإسلام سيبويه ، **ومن هذه المسائل** :

١- أن شيخ الإسلام يرى أن الأسماء المبهمة (كأسماء الإشارة) مبنية مطلقاً - في حال الإفراد والتثنية والجمع - وأنها تبنى على الألف في حال التثنية فتقول (جاء هذان و رأيت هذان ومررت بهذان) ، في حين يرى

---

(١) (الجامع لسيرة شيخ الإسلام) ص ٢٠٧ .

سيبويه أنها معربة في حالة التثنية[١] .

٢- أن شيخ الإسلام يرى أن العاملين قد يعملان في معمول واحد كما في مسألة التنازع ، وأما سيبويه فيرى أن المعمول لا يعمل فيه إلا عامل واحد[٢] .

٣- أن شيخ الإسلام يجيز أن يأتي التمييز معرفة ، وأما سيبويه فلا يجيز ذلك[٣] .

٤- أن شيخ الإسلام يجيز أن يضاف الموصوف إلى صفته ، بخلاف البصريين[٤] .

٥- أن شيخ الإسلام يرى أن أصل اشتقاق (لبيك) من الإقبال والتوجه ومعنى لبيك (أقبلت إليك وتوجهت نحوك وانقدت لك) ، وذهب سيبويه إلى أنها مشتقة من (ألب بالمكان) إذا أقام فيه ، ومعنى لبيك إي قرباً منك[٥] .

هذه بعض المسائل التي خالف فيها شيخ الإسلام سيبويه ، و لا أظن أن

---

(١) انظر المسألة الثالثة من الفصل الثالث في هذا الكتاب ، وانظر كتاب سيبويه ٣/٤١١ .

(٢) انظر المسألة السادسة من الفصل الخامس في هذا الكتاب ، وانظر كتاب سيبويه ١/٧٣ .

(٣) انظر المسألة السادسة من الفصل السادس في هذا الكتاب ، وانظر كتاب سيبويه ١/٢٠٥ .

(٤) انظر المسألة السابعة من الفصل السابع في هذا الكتاب ، وأما (سيبويه) فلم أقف على كلامٍ له في كتابه إلا أن هذا مذهب البصريين وهو إمامهم .

(٥) انظر المسألة الثامنة من الفصل السابع ، وانظر كتاب سيبويه ١/٣٥٣ .

شيئاً منها أريد في كلام الشيخ لأبي حيان ، لأن الشيخ قال (إن سيبويه أخطأ في (الكتاب) في ثمانين موضعاً لا تفهمها أنت -يعني أبا حيان- ولا هو : يعني سيبويه) وهذه مسائل واضحة المآخذ ، إلا أن يكون هذا الكلام بالغ فيه شيخ الإسلام بسبب حدته ، والله تعالى أعلم .

المبحث الثالث

اختيارات الشيخ في النحو

سبق أن ذكرت أن شيخ الإسلام كان متجرداً في اختياراته في النحو بحسب ما يدل عليه الدليل ، ولا يتعصب لرأي ضد آخر ، وسوف أذكر هنا مجموعة من هذه الاختيارات باختصار لتكون أقرب للتناول ، ومن أراد التفصيل فليراجع المسألة في فصلها .

١- في إعراب البسملة (ف١م١)[١] :

ذهب البصريون إلى أن (بسم الله) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره (ابتدائي باسم الله) فالجملة اسمية ، وذهب الكوفيون إلى أنه متعلق بفعل محذوف تقديره (أبدأ) ونحوه ، فالجملة فعلية .

واختار الشيخ مذهب البصريين في هذا ، لكنه استحسن أن يكون تقدير المحذوف بحسب الحال، فإذا قال القارئ (باسم الله) فالتقدير (قراءتي باسم الله) وهكذا .

٢- في أصل (أبجد هوز) (ف١م٤) :

ذهبت طائفة إلى أنها أسماء قوم ، وذهب آخرون إلى أنها أسماء الأيام الستة التي خلق الله فيها الدنيا .

---

(١) ف١م١ : تعني (الفصل الأول المسألة الأولى) .

وصوّب الشيخ أن هذه ليست أسماء لمسميات وإنما أُلّفت ليعرف تأليف الأسماء من حروف المعجم .

٣- في أقسام الكلام (ف١م٥) :

ذهب جمهور النحاة إلى أنه ينقسم إلى اسم وفعل وحرف ، وعارضهم آخرون منهم (الجزولي) بأن الجنس المقسوم هنا لا يصدق على أنواعه لذا فالقسمة خطأ .

وقد صوَّب الشيخ هذه القسمة ، ورد على الاعتراض بأن هذا الاعتراض إنما يكون في حالة قسمة (الكلي) إلى (جزئياته) ، وهنا القسمة من باب قسمة (الكل) إلى (أجزائه) .

٤- في معنى (الكلمة) (ف١م٦) :

ذهب كثير من النحاة المتأخرين إلى أن (الكلمة) تطلق على (اللفظ المفرد) وعلى (الجملة التامة) .

وقد رد هذا الشيخ وقرّر أن (الكلمة) في اللغة لا تأتي إلا بمعنى (الجملة التامة) ، وأما إطلاقها على (اللفظ المفرد) فهو اصطلاح حادث للنحاة .

٥- في اشتقاق الاسم (ف١م٨) :

ذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من (الوسم) -بمعنى العلامة- ، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من (السمو) - بمعنى العلو - .

وقد صوّب الشيخ كلا القولين ، فقول الكوفيين صحيح إذا أريد به (الاشتقاق الأوسط) وهو اتفاق اللفظين في الحروف دون الترتيب ، وإن أريد به (الاشتقاق الأصغر) - وهو اتفاق اللفظين في الحروف والترتيب - فقول البصريين هو الصحيح ، وجعل قول البصريين أتم .

٦- في أنواع المعارف (ف٣م١) :

ذهب الجمهور إلى أنها ستة أنواع (المضمرات ، وأسماء الإشارة والعلم ، والموصول ، والمحلى بأل ، والمضاف إلى معرفة) ، وأضاف بعضهم نوعاً سابعاً وهو (المنادى المقصود) - ورده آخرون - .

وقد ذكر الشيخ أنواع المعارف فجعلها سبعة أنواع -على القول الثاني- .

٧- في إعراب المثنى من الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة (ف٣م٣) :

ذهب عامة النحاة إلى أنها تعرب كإعراب الأسماء فترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء .

وخالفهم الشيخ وقرّر أن الصحيح في اللغة والقياس هو لزومها الألف رفعاً ونصباً وجراً - فتكون مبنية على الألف لا معربة- .

٨- في المعرف بالأداة (ف٣م٦) :

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المعرّف هو (أل) ، وذهب عامة النحاة إلى أن المعرّف هو (اللام) .

وقد ذكرها الشيخ في أكثر كلامه بلفظ (اللام) على قول عامة النحاة .

٩- في تعدد الخبر (ف٤م٢) :

ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد الخبر ، وذهب بعضهم إلى المنع من ذلك .

وقد اختار الشيخ مذهب الجمهور .

١٠- في (ما) الحجازية (ف٤م٣) :

ذهب البصريون إلى أن (ما) على لغة الحجازيين تعمل عمل (ليس) فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل ، والخبر منصوب بنزع الخافض .

وقد اختار الشيخ مذهب البصريين .

١١- في المثبت والمنفي بـ (كاد) (ف٤م٤) :

اختلف النحاة في المنفي بـ (كاد) ، فمنهم من قال المنفي بها مثبت ، والمثبت منفي ، ومنهم من قال يراد بها هذا تارة وهذا تارة ، ومنهم من قال يفرق بين مطلقها ومقيدها ، ومنهم من قال بل هي كسائر الأفعال مثبتها مثبت ومنفيها منفي .

وقد استظهر الشيخ القول الأول .

١٢- في تركيب (إنما) الحاصرة (ف٤م٦) :

ذهب بعضهم إلى أن (إنما) مكونة من حرف (إن) وهي للإثبات ، و حرف (ما) وهي للنفي، فإذا اجتمعا حصل النفي والإثبات .

وقد خطّأ الشيخ هذا القول وقرّر ما هو معروف عند علماء العربية بأن (ما) هذه ليست النافية بل هي (ما الكافة) التي تدخل على (أن) وأخواتها فتكفها عن العمل .

١٣- في الإعمال والإلغاء في باب (ظن وأخوتها) (ف٤م٧) :

ذهب البصريون إلى وجوب الإعمال إذا تقدم الفعل الناسخ ، وأما الكوفيون فلا يوجبونه بل يجيزون الإعمال و الإلغاء .

وقد اختار الشيخ مذهب البصريين .

١٤- في اشتغال العامل عن المعمول (ف٥م١) :

ذهب البصريون إلى أن الناصب لـ (زيد) في نحو (زيداً ضربته) هو فعل مضمر وجوباً موافق في المعنى للمظهر ، وذهب الكوفيون إلى أن الناصب لهذا الاسم هو الفعل المذكور بعده ، ويجعلونه عاملاً في الاسم السابق له، وفي الضمير المتصل به .

وقد ذكر الشيخ القولين ولم يرجح .

١٥- أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم (ف٥م٢) :

ذهب عامة النحاة إلى تقسيم الفعل إلى نوعين (متعدٍ) و (لازمٍ) وذهب بعضهم إلى زيادة نوع ثالث وهو (ما لا يوصف بتعدٍ ولا لزوم) وهو (كان) وأخواتها .

وقد قسّم الشيخ الفعل إلى نوعين .

١٦- تعدية اللازم بنزع الخافض (ف٥م٤) :

ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز التعدية بنزع الخافض إلا في مواضع مسموعة - لايقاس عليها- إلا أنه مقيس في حالة كون المجرور مصدر منسبك من (أنّ) و (أنْ) ومعموليهما ، وذهب الأخفش الصغير إلى جواز الحذف مطلقاً .

وقد اختار الشيخ مذهب الجمهور .

١٧- التعدية بالتضمين (ف٥م٥) :

ذهب البصريون إلى أن الفعل إذا تعدى بحرف ليس يتعدى بمثله عادة فإنه يكون قد ضمّن هذا الفعل معنى فعل آخر وعدي تعديته ، وذهب الكوفيون إلى أن ذلك ليس على التضمين ، بل على الاشتراك في الحروف فتأتي بعض الحروف بمعنى حروف أخرى .

وقد ضعّف الشيخ مذهب الكوفيين في دعوى الاشتراك في معاني الحروف ورجّح مذهب البصريين .

١٨- التنازع في العمل (ف٥م٦) :

ذهب البصريون إلى أن العامل هو أحد العاملين ، والعامل الآخر معموله محذوف دل عليه الظاهر، وذهب الفراء وغيره إلى جواز إعمال كلا العاملين في المعمول الواحد إذا اتفقا في طلب المرفوع .

وقد رجّح الشيخ مذهب الفراء في هذا الباب .

١٩- في أصل الاشتقاق (ف٦م١) :

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل (الفعل) ، و أما (المصدر) فمشتق منه ، وذهب البصريون إلى العكس فجعلوا الأصل (المصدر) و (الفعل) مشتق منه .

وقد ذكر الشيخ أنه إذا كان المراد بذلك أن بين القولين تناسباً في اللفظ والمعنى فكلا القولين صحيح ، وأما إذا كان المراد أنه قد تكلم بأحدهما قبل الآخر فهذا لم يقم به دليل ، وأما إذا كان المراد أن أحدهما متقدم على الآخر في العقل فقول البصريين هو الصحيح والفعل مشتق من المصدر .

٢٠- إعراب (ما خلا) (ف٦م٤) :

ذهب عامة النحاة إلى أن (ما) مصدرية و (خلا) فعل ماض .

وقد جعل الشيخ (ما) موصولة ، و (خلا) فعل ناقص من أخوات (كان) ، ولم أره لغيره .

٢١- التمييز بالمعرفة (ف٦م٦) :

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يكون المميز معرفة بل يجب أن يكون نكرة ، وقد أجاز الفراء وغيره أن يكون معرفة كما يكون نكرة .

وقد رجح الشيخ مذهب الفراء .

٢٢- الغاية المؤقتة بحرف (حتى) (ف٧م٤) :

ذهب الجمهور إلى أن الغاية المؤقتة بحرف (حتى) يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها، وخالف بعض النحاة في ذلك .

وقد ذهب الشيخ إلى قول الجمهور ، بل وحكاه إجماعاً فقال (لا نعلم بين أهل اللغة خلافاً فيه) ، وقد تعقب ابن هشام حكاية الإجماع على ذلك .

٢٣- لام العاقبة (ف٧م٦) :

أثبت الكوفيون لام العاقبة وسموها لام الصيرورة ، وأنكرها البصريون ، وسماها بعض من تابعهم (لام العلة) .

وقد أثبتها شيخ الإسلام وفرق بينها وبين (لام العلة) .

٢٤- إضافة الموصوف إلى صفته (ف٧م٧) :

ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى صفته ، ومنع البصريون من ذلك وجعلوا ما ورد محمولاً على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه .

وقد رجّح الشيخ مذهب الكوفيين .

٢٥- في اشتقاق (لبيك) (ف٧م٨) :

ذهب الجمهور -تبعاً للخليل وسيبويه- إلى أنها مشتقة من قولهم (ألب بالمكان) إذا أقام فيه ، ومعناها : إقامة على إجابتك بعد إقامة .

وذهب الشيخ إلى أن أصل اشتقاقها من الإقبال والتوجه ، والمعنى

(أقبلت إليك وتوجهت نحوك وانقدت لك) وضعّف أن يكون المعنى مجرد الإقامة .

٢٦- في إعمال المصدر المنكر (ف٧م٩) :

ذهب جمهور البصريين إلى جواز إعمال المصدر المنكر ، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر ، ويقولون : إذا ورد بعد المصدر المنكر اسم مرفوع أومنصوب فالعامل فعل دل عليه المصدر .

وذهب الشيخ إلى جواز إعماله ولكنه جعل إضافته إلى الفاعل أو المفعول وإعماله في الآخر أحسن من تنكيره وإعماله فيهما .

٢٧- في إضمار المخصوص بالمدح أو الذم في باب (نعم و بئس) (ف٨م٥) :

ذهب البصريون إلى أن الفاعل في نحو (نعم رجلاً زيدٌ) ضمير مستتر وجوباً، والاسم المنكر المنصوب تمييز مفسر للفاعل ، والاسم المرفوع مبتدأ وذهب الكسائي والفراء إلى أن الفاعل هو الاسم الظاهر - كـ (زيد) في المثال- .

وقد اختار الشيخ مذهب البصريين .

٢٨- **في تكرار الحرف الجار** في نحو قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَاۚ ﴾ [الحشر : ١٧] ، أو الحرف الناسخ في نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ

نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ﴾ [التوبة : ٦٣] ، هل هو للتوكيد؟! (ف٩م١) :

ذهب جمهور النحاة إلى أنه تكرار للتوكيد ، وقرّر الشيخ إلى أن هذا ليس تكراراً ، وكل حرف يفيد غير ما يفيده الآخر .

٢٩- في زيادة الواو (ف٩م٣) :

ذهب الكوفيون -ومعهم بعض البصريين- إلى أن (الواو) قد تأتي زائدة ، وذهب جمهور البصريين إلى المنع من ذلك .

وقد اختار الشيخ مذهب جمهور البصريين .

٣٠- في إفادة (الواو العاطفة) للترتيب (ف٩م٤) :

ذهب جمهور النحاة إلى أن (الواو) للجمع والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه ولا تفيد الترتيب ، وذهب بعض النحاة كالكسائي والفراء وغيرهما إلى أنها تفيد الترتيب .

وقد اختار الشيخ مذهب الجمهور .

٣١- في مجيء (أو) بمعنى (و) (ف٩م٦) :

ذهب البصريون إلى المنع من ذلك ، وذهب الكوفيون إلى جوازه .

واختار الشيخ مذهب البصريين .

٣٢- في عطف اسمٍ على آخر لهما عاملان من جنسٍ واحدٍ ولم يذكر إلا أحد العاملين نحو قوله (علفتها تبناً وماءاً بارداً) (ف٩م٨) :

ذهب بعض النحاة إلى أن العطف في مثل هذا ممتنع وكذلك يمتنع

النصب على المعية ، بل يقدر بعد الواو فعل مناسب فتكون من باب عطف الجمل ، وهو قول الفارسي والفراء وغيرهم .

وذهب بعضهم إلى أنه لا حذف ، والعطف على بابه ، والعامل المذكور مضمن معنى يناسب الاسمين المتعاطفين ، وهو قول الأصمعي والمبرد والمازني وغيرهم ، وذهب بعضهم إلى أن الاسم الثاني يجوز فيه النصب على المعية أو على إضمار فعل مناسب .

وقد اختار الشيخ قول الأصمعي ومن وافقه .

٣٣- في العطف على الضمير المجرور (ف٩م٩) :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المجرور ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، بل لا بد من إعادة الخافض .

وقد اختار الشيخ مذهب الكوفيين ، ولكنه جعل إعادة الجار أفصح وأحسن -مع جواز العطف بدونه - .

٣٤- في المنادى النكرة غير المقصود (ف٩م١١) :

ذهب الجمهور إلى أن هذا واقع ، وقد ثبت في شعر العرب ،وذهب المازني إلى أنه غير واقع ، لأن النداء طلب إقبال من ينادى ، وغير المعين لا يمكن فيه ذلك ، وجعل ما ورد من ذلك ضرورة أو شاذاً .

واختار الشيخ مذهب الجمهور .

٣٥- في تقدم معمول اسم الفعل عليه (ف٩م١٢) :

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وقال الكسائي وغيره من الكوفيين يجوز تقدم معمولها عليها .

واختار الشيخ مذهب البصريين .

۞ ۞ ۞ ۞

المبحث الخامس

عملي في هذا الكتاب

أولاً : قمت بقراءة جميع المطبوع من كتب شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وتقييد اختياراته وتقريراته في (النحو والصرف)[١] .

ثانياً : رتبت ما قيدته على نحو ترتيب (ألفية ابن مالك) وشروحها - في الجملة - .

ثالثاً : جمعت نصوص الشيخ إذا تعددت في المسألة الواحدة في مكان واحد وأحلت كل نص إلى مصدره .

رابعاً : جعلت هذه الاختيارات والتقريرات على (مسائل) بلغت أكثر من ثمانين مسألة ، وجمعت المسائل المتشابهة في فصول بلغ عددها اثني عشر فصلاً . وهي كالتالي :

الفصل الأول : الكلام وما يتألف منه

المسألة الأولى : إعراب البسملة .

المسألة الثانية : فائدة النحو ونشأته .

المسألة الثالثة : اللفظ المفيد ودلالة الأصوات

المسألة الرابعة : أصل (أبجد هوز) .

(١) كنت قد أضفت إلى آخر هذا الكتاب قسماً آخر بعنوان (إعراب القرآن الكريم) ثم تركته لبعض الأسباب .

المسألة الخامسة : أقسام الكـــــلام .

المسألة السادسة : الفرق بين معنى (الكلمة) في الوضع اللغوي واصطلاح النحاة .

المسألة السابعة : الفرق بين معنى (الحرف) في الوضع اللغـوي واصطلاح النحاة .

المسألة الثامنة : اشتقاق (الاسم) .

الفصل الثاني : المعرب والمبني .

المسألة الأولى : بداية ظهور علامات التشكيل .

المسألة الثانية : حركات الإعراب والفرق بينها .

المسألة الثالثة : علامات الإعراب والضــــمائر .

المسألة الرابعة : إرادة المثنى بالجمع .

الفصل الثالث : النكرة والمعرفة

المسألة الأولى : أنواع المعارف .

المسألة الثانية : دلالة أسماء الإشارة .

المسألة الثالثة : إعراب المثنى من الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة .

المسألة الرابعة : الفرق بين (ما) و (من) الموصولتين .

المسألة الخامسة : حذف العائد في الموصول ، وضميره في صلة (ما) و (من) .

المسألة السادسة : المعرف بـ (أل) .

المسألة الخامسة : أقسام الكـــــلام .

المسألة السادسة : الفرق بين معنى (الكلمة) في الوضع اللغوي واصطلاح النحاة .

المسألة السابعة : الفرق بين معنى (الحرف) في الوضع اللغـوي واصطلاح النحاة .

المسألة الثامنة : اشتقاق (الاسم) .

الفصل الثاني : المعرب والمبني .

المسألة الأولى : بداية ظهور علامات التشكيل .

المسألة الثانية : حركات الإعراب والفرق بينها .

المسألة الثالثة : علامات الإعراب والضـــــمائر .

المسألة الرابعة : إرادة المثنى بالجمع .

الفصل الثالث : النكرة والمعرفة

المسألة الأولى : أنواع المعارف .

المسألة الثانية : دلالة أسماء الإشارة .

المسألة الثالثة : إعراب المثنى من الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة .

المسألة الرابعة : الفرق بين (ما) و (من) الموصولتين .

المسألة الخامسة : حذف العائد في الموصول ، وضميره في صلة (ما) و (من) .

المسألة السادسة : المعرف بـ (أل) .

الفصل الرابع : المبتدأ والخبر والنواسخ .

المسألة الأولى : جواز حذف المعلوم .

المسألة الثانية : تعدد الخبر .

المسألة الثالثة : (ما) الحجازية .

المسألة الرابعة : معنى قولهم (ما كاد يفعل) .

المسألة الخامسة : الفرق بين (إنّ) المسكورة الهمزة والمفتوحة .

المسألة السادسة : الكلام على (إنما) .

المسألة السابعة : الإعمال والإلغاء في باب (ظن) وأخواتها .

الفصل الخامس: اختلاف العوامل .

المسألة الأولى : اشتغال العامل عن المعمول .

المسألة الثانية : أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم .

المسألة الثالثة : تعدية المتعدي بحرف الجر إذا ضعف عمله .

المسألة الرابعة : تعدية اللازم بنزع الخافض .

المسألة الخامسة : التعدية بالتضمين .

المسألة السادسة : التنازع في العمل .

الفصل السادس : الفضلات

المسألة الأولى : أصل الاشتقاق ومعناه .

المسألة الثانية : الفصل بين المستثنى والمستثنى منه .

المسألة الثالثة : الاستثناء المنقطع والمفرّغ .

المسألة الرابعة : إعراب (جاء القوم ما خلا زيداً) .

المسألة الخامسة : الحال .

المسألة السادسة : التمييز بالمعرفة .

الفصل السابع : المجرورات والمصدر

المسألة الأولى : تسمية حروف الجر بحروف الصفات .

المسألة الثانية : من معاني حرف (من) .

المسألة الثالثة : من معاني حرف (الباء) .

المسألة الرابعة : من معاني حرف (حتى) والفرق بينه وبين (إلى) .

المسألة الخامسة : من معاني حرف (اللام) .

المسألة السادسة : (لام كي) والفرق بينها وبين (لام العاقبة) .

المسألة السابعة : إضافة الموصوف إلى صفته .

المسألة الثامنة : اشتقاق (لبيك) .

المسألة التاسعة : إعمال المصدر .

المسألة العاشرة : التعبير عن الفاعل أو المفعول بالمصدر .

الفصل الثامن : المشتقات ونعم وبئس

المسألة الأولى : اسم المصدر .

المسألة الثانية : اسم الفاعل .

المسألة الثامنة : الأصل في (السيد) و (الميت) ونحوها:

المسألة التاسعة : الأصل في (كرة) و (ثبة) ونحوها :

المسألة العاشرة : الأصل في (المَلَك) :

المسألة الحادية عشرة : الأصل في (نكتل) و (نعتد) و (نقتد) ونحوها .

الفصل الثاني عشر : معاني بعض الأوزان

المسألة الأولى : مفعال :

المسألة الثانية : الفِعَال :

المسألة الثالثة : التفاعل :

المسألة الرابعة : الاستفعال :

المسألة الخامسة : الفعال و المفاعلة :

المسألة السادسة : افتعل :

المسألة السابعة : تفعّل :

خامساً : جعلت المتن كله من كلام الشيخ ، ولم أزد في المتن غير عناوين الفصول والمسائل ، وعلقت على ما رأيته يحتاج إلى تعليق (في الحاشية) كتوضيح مسألة أو ذكر خلافٍ أو تخريج حديثٍ أو ترجمة علمٍ ونحو ذلك ، وحاولت الاختصار قدر الإمكان .

والحمد لله رب العالمين .

الفَصْــل الأول

الكلام وما يتألف منه

المسألة الأولى : إعــراب البسملة

المسألة الثانية : فائدة النحو ونشأته

المسألة الثالثة : اللفظ المفيد ودلالة الأصوات

المسألة الرابعة : أصل « أبجد هوز »

المسألة الخامسة : أقســـام الكلام

المسألة السادسة : الفرق بين معنى « الكلمة » في الوضع اللغوي واصطلاح النحاة

المسألة السابعة : الفرق بين معنى « الحرف » في الوضع اللغوي واصطلاح النحاة

المسألة الثامنة : اشتقـــاق « الاسم »

المسألة الأولى

إعراب البسملة[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام : ١٢١] وقوله : ﴿ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة : ٤] إنما هو قوله « بسم الله » :

وهذا جملة تامة :

١ ـ إما اسمية : على أظهر قولي النحاة[٣] .

٢ ـ أو فعلية[٤] .

---

(١) ابتدأت في هذا الفصل بذكر مسألتين أجنبيتين عنه ، إعراب البسملة ، ونشأة النحو ، وذلك لأن البسملة أول ما تفتتح به الكتب عادة فأحببت أن يكون افتتاح هذه الاختيارات بإعرابها ولجريان عادة المؤلفين في العلوم بالتعريف بنشأة العلم قبل الدخول في مسائله ذكرت نشأة النحو بعد هذا .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢٢٩/١٠ .

(٣) وهو قول البصريين .

(٤) وهو قول الكوفيين ، قال العكبري رحمه الله تعالى في أول كتابه ـ إعراب القرآن ـ في إعراب البسملة ـ « الباء في « بسم » : متعلقة بمحذوف :

١ ـ **فعند البصريين** : المحذوف مبتدأ ، والجار والمجرور خبره ، والتقدير : « ابتدائي بسم الله » أي : كائن باسم الله ، فالباء متعلقة بالكون والاستقرار .

٢ ـ **وقال الكوفيون** : المحذوف فعل ، تقديره : « ابتدأت ، أو أبدأ » ، فالجار والمجرور في موضع نصب بالمحذوف » اهـ .

والتقدير : « ذبحى باسم الله » أو « أذبح باسم الله » ، وكذلك قول القارئ : « بسم الله الرحمن الرحيم » فتقديره : « قراءتى بسم الله » ، أو « أقرأ بسم الله » .

ومن الناس من يضمر في مثل هذا : « ابتدائى بسم الله » أو « ابتدأت بسم الله » ، والأول أحسن ؛ لأن الفعل كله مفعول بسم الله ليس مجرد ابتدائه كما أظهر المضمر في قوله ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ [العلق : ١] وفي قوله ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ﴾ [هود : ٤١] ، وفي قول النبي ﷺ : « من كان ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح فليذبح بسم الله[1] » .

۞ ۞ ۞ ۞

(١) رواه البخاري (٦٢٩٧) ومسلم (١٩٦٠) من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه .

المسألة الثانية

فائدة النحو ونشأته

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى ـ عن النحو(١) ـ :

« هذا ليس من علوم النبوة ، و إنما هو علم مستنبط .

وهو : وسيلة في حفظ قوانين اللسان الذي نزل به القرآن .

ولم يكن في زمن الخلفاء الثلاثة لحن فلم يحتج إليه ، فلما سكن علي الكوفة وبها الأنباط روي أنه قال لأبي الأسود الدؤلي(٢) : الكلام اسم وفعل ، وحرف ، وقال : انح هذا النحو(٣) ، ففعل هذا للحاجة كما أن من بعد علي أيضا استخرج للخط النقط و الشكل و علامة المد و الشد ونحوه للحاجة ، ثم بعد ذلك بسط النحو نحاة الكوفة والبصرة » .

---

(١) « منهاج السنة النبوية » ٧ / ٥٢٩ .

(٢) أبو الأسود الدؤلي هو : ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي « ت ٦٩ » ، من التابعين ، صحب عليًا رضي الله عنه ، وشهد صفين معه ، قيل : هو واضع علم النحو ، وقيل : بل وضع الحركات والتنوين لا غير . « الإعلام » ٢٣٦/٣ ، « المدارس النحوية » ص ١٣ .

(٣) روي ذلك بعدد من الأسانيد ذكرها الزجاجي والأنباري وابن عساكر وغيرهم ، وجمعها السيوطي في كتاب « سبب وضع العربية » ، وقد اختلفت الروايات في بداية وضع العربية ، فبعضهم يجعل بدايتها في وقت عمر رضي الله عنه ، وبعضهم يجعلها في وقت علي رضي الله عنه ، وبعضهم يجعلها في وقت معاوية رضي الله عنه ، إلا أن الروايات كلها ـ تقريبًا ـ تتفق على أن أول من وضع قواعد النحو هو أبو الأسود الدؤلي ، وانظر في ذلك كتاب السيوطي الآنف الذكر ، ومقدمة كتاب « الأشباه والنظائر » له أيضا ١/ ٦ ، ٧ ، و « مدارس النحو » ص١٣ وما بعدها .

المسألة الثالثة

اللفظ المفيد وأنواع دلالة الأصوات

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« ولهذا اتفق أهل العلم بلغة العرب وسائر اللغات على أن الاسم وحده لا يحسن السكوت عليه ، ولا هو جملة تامة ، ولا كلامًا مفيدًا ، ولهذا سمع بعض العرب مؤذنا يقول : « أشهد أن محمدا رسولَ الله » قال : فعل ماذا ؟! فإنه لما نصب الاسم صار صفة والصفة من تمام الاسم الموصوف فطلب بصحة طبعه الخبر المفيد ولكن المؤذن قصد الخبر ولحن » .

وقال أيضًا(٢) :

« أما الاسم المفرد فلا يكون كلامًا مفيدًا عند أحد من أهل الأرض بل ولا أهل السماء ، وإن كان وحده كان معه غيره مضمرًا(٣) ، أو كان المقصود به تنبيهًا أو إشارةً كما يقصد بالأصوات التي لم توضع لمعنى(٤)

(١) « مجموع الفتاوى » ٥٦١/١٠

(٢) « الرد على المنطقيين » ٣٤/١ .

(٣) وذلك نحو قول ابن مالك « كلامنا لفظ مفيد كاستقم » ، فقوله « استقم » لفظ مفرد إلا أنه جملة مفيدة لوجود مضمر تقديره أنت ، والاسم المفيد نحو قول ابن مالك أيضًا :

« وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد ، بعد : من عندكما »

فزيد مبتدأ خبره محذوف دل عليه السؤال .

وانظر « مقدمة شرح ابن عقيل للألفية » ١٤/١ .

(٤) نحو « التحنحة للاستئذان » وسيمثل عليها الشيخ في الفقرة التالية .

لا أنه يقصد به المعاني التي تقصد بالكلام » .

وقال أيضًا(١) :

« تقول النحاة : إن الأصوات :

١ ـ تدل بالطبع .

٢ ـ وتدل بالوضع .

فالذي يدل بالطبع : كالنحنحة ، والسعال ، والبكاء ، ونحو ذلك من الأصوات وهذا ليس كلامًا .

وحينئذ فما يدل بقصد الدال أحق بالدلالة ودلالته أكمل ، ولهذا كانت دلالة الكلام على مقصود المتكلم ـ وهي دلالة سمعية ـ أكمل من جميع أنواع الأدلة على مراده وهو البيان الذي علمه الله الانسان وامتن بذلك على عباده » .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) « النبوات » ص ١٢٠ .

المسألة الرابعة

أصل « أبجد هوز »

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« وقد تنازع الناس في « أبجد هوز حطي » :

١ ـ فقال طائفة : هي أسماء قوم ، قيل : أسماء ملوك مدين ، أو أسماء قوم كانوا ملوكًا جبابرة .

٢ ـ وقيل : هي أسماء الستة الأيام التى خلق الله فيها الدنيا .

والأول اختيار الطبري(٢) ، وزعم هؤلاء أن أصلها « أبو جاد » مثل : أبي عاد ، و« هوّاز » مثل : روّاد وجوّاب ، وأنها لم تعرب لعدم العقد والتركيب .

والصواب : أن هذه ليست أسماء لمسميات وإنما ألّفت ليعرف تأليف الأسماء من حروف المعجم بعد معرفة حروف المعجم ولفظها « أبجد هوز حطي » ليس لفظها « أبو جاد هواز » .

ثم كثير من أهل الحساب صاروا يجعلونها علامات على مراتب العدد ، فيجعلون الألف : واحدًا ، والباء : اثنين ، والجيم ثلاثة ، إلى الياء ثم يقولون الكاف عشرون .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٦٢/١٢

(٢) انظر « تفسير ابن جرير » ٤/٩ .

وآخرون من أهل الهندسة والمنطق يجعلونها علامات على الخطوط المكتوبة أو على ألفاظ الأقيسة المؤلفة ، كما يقولون : كل ألف ب ، وكل ب ج ، فكل ألف ج ، ومثلوا بهذه لكونها ألفاظا تدل على صورة الشكل والقياس لا يختص بمادة دون مادة .

كما جعل أهل التصريف لفظ « فعل » تقابل الحروف الأصلية والزائدة ينطقون بها ويقولون : وزن استخرج : استفعل .

وأهل العروض يزنون بألفاظ مؤلفة من ذلك ، لكن يراعون الوزن من غير اعتبار بالأصل والزائد » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الخامسة

أقسام الكلام[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« كان النحاة إذا أرادوا أن يقسموا ما يقسمونه إلى : اسم ، وفعل وحرف يختلف كلامهم . فكثير منهم يقول : الكلام ينقسم إلى : اسم وفعل ، وحرف ، وهذا هو الذي يذكره قدماء النحاة[٣] .

---

(١) اختلف النحاة في تقسيم الكلام :

فذهب القدماء منهم – وعليه عامة كتب النحو – إلى تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام « اسم وفعل وحرف جاء لمعنى » ، وعارضهم آخرون – منهم الجزولي الذي رد عليه شيخ الإسلام – بسبب أنه لا يصح تسمية كل قسم باسم « الكلام » فلا يصح أن تسمي الاسم وحده كلامًا ، أو أن تسمي الفعل وحده بذلك ، ومن شروط قسمة الجنس إلى أنواعه أن يصدق اسم الجنس على كل نوع ، كقولك : الحيوان ينقسم إلى :

١ – ما يمشي على رجلين . ٢ – وما يمشي على أربع . ٣ – وما يزحف .

فإن كل قسم من هذه الأقسام يصدق عليه اسم الجنس المقسوم ، فيصدق على القسم الأول : « ما يمشي على رجلين » اسم الحيوان ، وهكذا بقية الأقسام ، فإن لم يصدق عليه اسم الجنس المقسوم فليست أقسامًا له ، واسم « الكلام » لا يصدق على أقسامه التي ذكرها النحاة كما سبق .

وقد ناقشهم شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بأن هذا الشرط إنما هو عند قسمة « الكلي » إلى « جزئياته » ، لا قسمة « الكل » إلى « أجزائه » – وقد عرفت بكل مصطلح من هذه المصطلحات عند ورودها في كلام شيخ الإسلام – ، فاعتراضهم لايصح .

(٢) « الرد على المنطقيين » ١/١١٤ – ١١٧ .

(٣) وهناك من زاد قسمًا رابعًا سماه « الخالفة » وهو « اسم الفعل » ، انظر : « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي ٣/٧١ .

فاعترض عليهم بعض من صنف في « قوانين النحو » كالكزولي[(١)]، وقالوا : كل جنس قسم إلى أنواعه أو أنواع أشخاصه فالاسم المقسوم الأعلى صادق على الأنواع والأشخاص وإلا فليست بأقسام له . فصاروا يقولون : الكلمة تنقسم إلى : اسم ، وفعل ، وحرف ، ويقولون : الكلمة : جنس تحته أنواع : الاسم ، والفعل ، والحرف .

وهذا الاعتراض خطأ ممن أورده ؛ لأن أولئك لم يقصدوا تقسيم « الكلي »[(٢)] إلى « جزئياته »[(٣)]، وإنما قصدوا تقسيم « الكل »[(٤)] إلى

(١) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي أو الكزولي ـ نسبة إلى كزولة من قبائل المغرب ـ من علماء النحو والعربية له عدد . توفي عام ٦٠٧ هـ . « الأعلام » ١٠٤/٥ .

(٢) الكلي هو : ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ، وذلك نحو « الحيوان » ؛ فإن تصوره لا يمنع من وقوع الشركة فيه ، فإنه هذا الاسم يصدق على « الجمل » و « الفرس » و غيرها ، وكل نوع من هذه الأنواع يصدق عليه اسم « الحيوان » ، وهكذا « الإنسان » يشترك فيه « زيد » و « عمرو » و « بكر » وغيرهم ، وكل واحد من هؤلاء يصدق عليهم اسم « الإنسان » . انظر « آداب البحث والمناظرة » ١٨/١ .

(٣) الجزئي قسمان :

١ ـ جزئي حقيقي : وهو ما يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ، وذلك نحو « سيبويه النحوي » فإنه يطلق على رجل معروف بعينه لا يشرك معه فيه غيره .

٢ ـ جزئي إضافي : وهو كل كلي مندرج في كلي أعم منه ، فهو بالنسبة للأعم يكون جزئيًا ، وبالنسبة لأنواعه يكون كليًا ، وذلك نحو « الإنسان » فهو جزئي بالنسبة إلى « الحيوان » ، وكلي بالنسبة إلى « زيد » . انظر المرجع السابق ٢١/١ .

(٤) الكل : ما تركب من جزئين فصاعدا ، وذلك نحو الشجرة فإنها كلٌّ مركب من جذوع وأغصان وأوراق . المرجع السابق ٢٣/١ .

« أجزائه »[١] ، وهو التقسيم المعروف أولًا في العقول واللغات[٢] كما إذا قلت : هذه الأرض مقسومة فلفلان هذا الجانب ولفلان هذا الجانب ، كما قال تعالى : ﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ ﴾ [القمر : ٢٨] والكلام مركب من : الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، كما يتركب البيت من : السقف والحيطان والأرض .

وكما أن بدن الانسان مركب من أعضائه المتميزة ، وأخلاطه الممتزجة فتقسيمه إلى الأعضاء والأخلاط تقسيم « كل » إلى « أجزائه » ، ومثل هذا يمتنع أن يصدق فيه اسم المقسوم على الأجزاء : فليس كل واحد من أعضائه بدنًا ، ولا كل من أخلاطه بدنًا ، ولا كل من أجزاء السقف بيتًا ، وكذلك الوجه إذا قيل ينقسم إلى : جبين ، وأنف وعين ، وخد ، وغير ذلك لم يكن كل واحد من هذه الأعضاء وجها ونظائر هذا كثيرة .

وأما « الكلي » : فإنما يوجد في الذهن لا في الخارج ، فتبين أن تقسيم الأولين أظهر من تقسيم الآخرين » .

---

(١) الجزء : ما تركب منه ومن غيره « كل » ، وذلك نحو الجذع بالنسبة للشجرة فإنه جزء منها ، وتتركب الشجرة من هذا الجذع ومن غيره كا لأغصان والأوراق . المرجع السابق ٢٥/١ .

(٢) وكلام الشيخ هنا يبين خطأ الأشموني في « شرح الألفية » ٢٤/١ حيث جعل هذا التقسيم من باب تقسيم الكلي إلى جزئياته ، وإن كان قد يخرج قوله على اصطلاح النحاة الخاص بمعنى « الكلمة » على ما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى في المسألة السادسة من هذا الفصل .

وقال أيضًا[١] :

« كان قدماء النحاة يقولون الكلام ينقسم إلى : اسم ، وفعل ، وحرف كما ذكره غير واحد منهم : ابن جني[٢] ، والزجاجي[٣] صاحب « الجمل » ، وغيرهما ، فاعترض عليهم بعض المتأخرين كالكزولي صاحب « القوانين النحوية » وقال : « كل جنس قسم إلى أنواعه أو أشخاص أنواعه فاسم المقسوم الأعلى صادق على الأنواع والأشخاص وإلا فليست أقساما له » ، وكذلك أبو البقاء النحوي[٤] ذكر هذا فيما اعترض به على ابن جني ، وأجاب : أن مراده أجزاء الكلام ونحو ذلك .

وليس هذا الاعتراض بشيء فإن ما ذكره هؤلاء إنما هو في القسمة العقلية وهو قسمة « الكلي » الذي يكون كليا في العقل إلى « أنواعه » و« أشخاص أنواعه » ، وأما القسمة الحسية الموجودة في الخارج فهو قسمة

(١) « الصفدية » ٢ / ٢٧٥ .

(٢) هو : أبو الفتح عثمان بن جني « ٣٢٠ ـ ٣٩٢ » اعتنى بعلوم اللغة ، وأكثر من التصنيف ، ومن أشهر كتبه « الخصائص » في الصرف . « المدارس النحوية » ٢٦٥ ـ ٢٧٦ .

(٣) هو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي « ت٣٣٧ » ، لزم الزجاج البصري وقرأ عليه النحو حتى لقب بـ« الزجاجي » ، خلف مصنفات كثيرة ، منها كتاب « الجمل » وهو مختصر في قواعد النحو نال عناية العلماء حتى بلغت شروحه أكثر من مائة وعشرين شرحاً « المدارس النحوية » ٢٥٢ ـ ٢٥٥ .

(٤) لعله عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري « ٥٣٨ ـ ٦١٦ » ولد ومات في بغداد ، له مؤلفات كثيرة في اللغو والنحو . « الأعلام »٤/٨٠ .

« الكل » إلى « أجزائه » والكلام مركب من : الاسم ، والفعل ، والحرف كما يتركب البيت من : السقف ، والحيطان ، والأرض ، وكتركب بدن الإنسان من : رأس ، وصدر ، وبطن ، وأفخاذ ، وغير ذلك .

فقولهم الكلام ينقسم إلى : ثلاثة أقسام ، أرادوا به هذه القسمة ، كما يقال الدار ينقسم إلى : سفل ، وعلو ، وهذه الأرض تنقسم إلى : بيضاء وذات شجر ، ونحو ذلك ، وهذه القسمة التي يعرفها بنو آدم ، فإنها قسمة لما هو موجود معلوم بنفسه : إما جوهر كالعقار ، وإما عرض قائم بالجوهر كالكلام ، والأصوات ، والألوان ، وتلك القسمة إنما هي بعد أن ينتزع العقل من الجزئيات أمرا كليا مشتركا عاما ثم يقسمه العقل إلى أنواعه وأشخاصه وهي تلك الجزئيات والكليات الخمسة التي يسمونها : « الجنس ، والفصل ، والنوع والخاصة ، والعرض العام »(١) .

(١) الكليات : جمع « كلي » وقد سبق تعريفه ، والكليات الخمسة هي :

١ ـ الجنس : وهو ما صدق في جواب « ما هو » على كثيرين مختلفة حقائقهم ، وذلك كما لو قيل : ما الفرس والحمار والبغل ، فإن الجواب بالقدر المشترك بينها وهو « الحيوان » وهو « الجنس » .

٢ ـ النوع : وهو ما صدق في جواب « ما هو » على كثيرين متفقين في الحقيقة ومختلفين بالأشخاص ، وذلك كما لو قيل : ما زيد وعمرو وبكر ، فإن الجواب بالقدر المشترك بين الجميع وهو « الإنسان » وهو « النوع » .

٣ ـ الفصل : وهو ما صدق في جواب « أي شئ هو » صدقاً ذاتياً لا عرضياً ، وذلك كما لوقيل : أي أنواع الحيوان هو الإنسان ، فالجواب هو « الناطق » وهو « الفصل » .

٤ ـ الخاصة : وهو ما صدق في جواب « أي شئ هو » صدقاً عرضياً لا ذاتياً ، كما لو قيل في جواب السؤال السابق « هو الضاحك » . =

وقال أيضاً[(١)] :

« وهؤلاء ظنوا أن هذه الكليات موجودة في الخارج مشتركة ، وذلك غلط فإن ما في الخارج ليس فيه اشتراك بل لكل موجود شيء يخصه لا يشركه فيه غيره والاشتراك يقع في الأمور العامة الكلية المطلقة ، وتلك لا تكون عامة مطلقة كلية إلا في الأذهان لا في الأعيان فما فيه الاشتراك ليس فيه إلا العلم والعقل وما به الاختصاص والامتياز وهو الموجود في الخارج لا اشتراك فيه وإنما فيه اشتباه وتماثل يسمى اشتراكاً كالاشتراك في المعنى العام والانقسام بحسب الاشتراك فمن لم يفرق بين قسمة « الكلي » إلى « جزئياته » ، و« الكل » إلى « أجزائه » كقسمة الكلمة : إلى اسم ، وفعل ، وحرف ، وإلا غلط كما غلط كثير من الناس في هذا الموضع .

ولما قالت طائفة من النحاة كالزجاجي وابن جنى الكلام ينقسم : إلى اسم ، وفعل ، وحرف ، أو الكلام كله ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف اعترض على ذلك من لم يعرف مقصودهم ولم يجعل القسمة نوعين كالجزولي حيث قال : « كل جنس قسم إلى أنواعه أو أشخاصه أو نوع

= ٥ ـ العرض العام : وهو الكلي الخارج عن الماهية الشامل لها ولغيرها كـ« الماشي » بالنسبة للإنسان . وانظر « آداب البحث » ١/٣٣ وما بعدها .

(١) « منهاج السنة النبوية » ٢ / ٢٠٤ .

قسم إلى أشخاصه فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص وإلا فليست أقساما له » ، وكلام أبي البقاء في تفسير ابن جنى[١] أقرب حيث قال : « معناه أجزاء الكلام ونحو ذلك » ، ومن المعلوم أن قسمة « كل الشيء الموجود في الخارج » إلى « أبعاضه وأجزائه » أشهر من قسمة « المعنى العام » الذي في الذهن إلى « أنواعه وأشخاصه » كقوله تعالى : ﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ ۖ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ ﴾ [القمر : ٢٨] ، وقوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النساء : ٨] وقوله عليه الصلاة والسلام : « والله إنى ما أعطي أحداً ولا أمنع أحداً وإنما أنا قاسم أقسم بينكم »[٢] وقوله « لا تعضية في الميراث إلا ما حمل القسم »[٣] وقول الصحابة رضوان الله عليهم : « قسم رسول الله ﷺ أرض خيبر بين من حضر الحديبية ، وقسم غنائم حنين بالجعرانة مرجعه من الطائف ، وقسم ميراث سعد بن الربيع »[٤] .

---

(١) كذا في « المنهاج » ، ولعله « تفسير كلام ابن جني » .

(٢) رواه البخاري « ٢٩٤٩ » بنحو هذا اللفظ عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وطرف الحديث الأخير « إنما أنا قاسم أقسم بينكم » ـ وهو الشاهد ـ رواه بلفظه البخاري ٥٨٤٣ ، ومسلم ٢١٣٣ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(٣) رواه أبو عبيد في « غريب الحديث » ، والدارقطني في « السنن » ٢١٩/٤ ، والحديث مرسل كما بينه الدارقطني في « العلل » ٢٩٠/١ ، وانظر « العلل » لابن أبي حاتم ٣٩٢/١ .

(٤) حديث قسمة خيبر رواه البخاري « ٢٩٦٧ » و مسلم « ٢٥٠٢ » ، وحديث قسمة غنائم حنين رواه البخاري « ١٦٨٧ » ، وحديث قسمة ميراث سعد بن الربيع رواه الترمذي « ٢٠٩٢ » وأبو داود « ٢٨٩١ »

وقول الفقهاء : باب قسم الغنائم ، و الفيء ، والصدقات ، وقسمة الميراث ، وباب القسمة ، وذكر المشاع والمقسوم ، وقسمه الإجبار والتراضي ، ونحو ذلك .

وقول الحاسب : الضرب ، والقسمة : إنما يراد به قسمة الأعيان الموجودة في الخارج فيأخذ أحد الشريكين قسماً والآخر قسماً ، وليس كل اسم من أسماء المقسوم يجب أن يصدق على كل منهما منفرداً فإذا قسم بينهم « جزور » فأخذ هذا فخذاً ، وهذا رأساً ، وهذا ظهراً لم يكن اسم الجزور صادقاً على هذه الأبعاض ، وكذلك لو قسم بينهم « شجرة » فأخذ هذا نصف ساقها ، وهذا نصفاً ، وهذا أغصانها ، لم يكن اسم المقسوم صادقاً على الأبعاض ، ولو قسم بينهم سهم كما كان الصحابة يقسمون فيأخذ هذا القدح ، وهذا النصل لم يكن هذا سهماً ولا هذا سهماً .

فإذا كان اسم المقسوم لا يقع إلا حال الاجتماع زال بالانقسام ، وإن كان يقال حال الاجتماع والافتراق كانقسام الماء والتمر ونحو ذلك صدق فيهما وعلى التقديرين فالمقسوم هنا موجودات في الخارج ، وإذا قلنا : الحيوان ينقسم إلى : ناطق ، وبهيم ، لم نشر إلى حيوان معين موجود في الخارج فنقسمه قسمين ، بل هذا اللفظ والمعنى يدخل فيه ما كان وما لم يكن بعد ويتناول جزئيات لم تخطر بالذهن فهذه المعاني الكلية لا توجد

في الخارج كلية ، فإذا قيل الأجسام تشترك في مسمى الجسم أو في المقدار المعين أو غير ذلك كان هذا المشترك معنى كلياً والمقدار المعين لهذا الجسم ليس هو المقدار المعين لهذا الجسم المعين وإن كان مساوياً له ، وأما إن كان أكبر منه فهنا اشتركا في نوع القدر لا في هذا القدر فالاشتراك الذي بين الأجسام هو في هذه الأمور ، وأما ثبوت شيء موجود في الخارج هو في هذا الإنسان وهو بعينه في هذا الإنسان فهو مكابرة سواء في ذلك المادة والحقائق الكلية ولكن هؤلاء ظنوا ما في الأذهان ثابتاً في الأعيان والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع » .

وقال أيضاً[(١)] :

« وكذلك ما شرع للمسلمين في صلاتهم وأذانهم وحجهم وأعيادهم من ذكر الله تعالى إنما هو بالجملة التامة كقول المؤذن : الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا اله إلا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، وقول المصلى : الله أكبر ، سبحان ربى العظيم ، سبحان ربى الأعلى ، سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، التحيات لله ، وقول الملبى : لبيك اللهم لبيك ، وأمثال ذلك فجميع ما شرعه الله من الذكر إنما هو كلام تام لا اسم مفرد لا مظهر ولا مضمر وهذا هو الذى يسمى في اللغة « كلمة »[(٢)]

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٢٢٩/١٠ .

(٢) سوف يأتي تفصيل أكثر إن شاء الله تعالى من الشيخ رحمه الله تعالى عن الفرق بين « الكلمة » في « اللغة » و « اصطلاح النحاة » في المسألة السادسة .

كقوله : « كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم »(١) ، وقوله « أصدق كلمة قالها الشاعر : كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل »(٢) . ومنه قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [الكهف : ٥] الآية وقوله : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ [الأنعام : ١١٥] وأمثال ذلك مما استعمل فيه لفظ « الكلمة » في الكتاب والسنة بل وسائر كلام العرب فإنما يراد به الجملة التامة كما كانوا يستعملون « الحرف » في الاسم فيقولون « هذا حرف غريب » أى لفظ الاسم غريب ، وقسم سيبوية الكلام إلى : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم وفعل ، وكل من هذه الأقسام يسمى « حرفاً » لكن خاصة الثالث أنه حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل وسمى « حروف الهجاء » باسم الحرف وهي أسماء ، ولفظ « الحرف »(٣) يتناول هذه الأسماء وغيرها ، كما قال النبي ﷺ من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات : أما إنى لا أقول « الم » حرف ، ولكن : ألف حرف ولام حرف ، وميم حرف »(٤) .

---

(١) رواه البخاري « ٧١٢٤ » ومسلم « ٢٦٩٤ » من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري « ٣٦٢٨ » ومسلم « ٢٢٥٦ » من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) سوف يأتي إن شاء الله تعالى تفصيل من الشيخ عن مسمى « الحرف » في المسألة الثامنة .

(٤) رواه الترمذي « ٢٩١٠ » وصححه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

وقد سأل الخليل[١] أصحابه عن النطق بحرف « الزاي » من زيد فقالوا : زاي ، فقال : جئتم بالاسم وإنما الحرف « زه » .

ثم إن النحاة اصطلحوا على أن هذا المسمى في اللغة بالحرف يسمى « كلمة » وأن لفظ « الحرف » يخص لما جاء لمعنىً ليس باسم ولا فعل كحروف الجر ونحوها ، وأما ألفاظ « حروف الهجاء » فيعبر تارة بالحرف عن نفس الحرف من اللفظ ، وتارة باسم ذلك الحرف ، ولما غلب هذا الاصطلاح صار يتوهم من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب ، ومنهم من يجعل لفظ « الكلمة » في اللغة لفظا مشتركا بين الاسم مثلا وبين الجملة ولا يعرف في صريح اللغة من لفظ « الكلمة » إلا الجملة التامة » .

وقال أيضاً[٢] :

« والنحاة اصطلحوا اصطلاحاً خاصاً ، فجعلوا لفظ « الكلمة » يراد به الاسم أو الفعل أو الحرف الذى هومن حروف المعانى ، لأن سيبويه قال في أول كتابه[٣] : الكلام : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فجعل هذا حرفاً خاصاً وهو الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري « ١٠٠ ـ ١٧٥ » نشأ في البصرة ، وضع علم « العروض » و « القافية » وهو أول من وضع معجماً في اللغة ، ومن مؤسسي علم النحو بصورته الحالية « المدارس النحوية » ص ٣٠ ـ ٥٦ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٢/١٠٣ .

(٣) انظر « الكتاب » ١/١٢ .

فعل ، لأن سيبويه كان حديث العهد بلغة العرب وقد عرف أنهم يسمون الاسم أو الفعل حرفاً فقيد كلامه بأن قال : وقسموا الكلام إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولافعل ، وأراد سيبويه أن الكلام ينقسم إلى ذلك قسمة « الكل » إلى « أجزائه » لا قسمة « الكلي » إلى « جزئياته » كما يقول الفقهاء : باب القسمة كما يقسم العقار والمنقول بين الورثة فيعطى هؤلاء قسم غير قسم هؤلاء ، كذلك الكلام هو مؤلف من : الأسماء ، والأفعال ، وحروف المعانى ، فهو مقسوم اليها وهذا التقسيم غير تقسيم الجنس إلى أنواعه كما يقال الاسم ينقسم إلى : معرب ، ومبنى وجاء الجزولى وغيره فاعترضوا على النحاة في هذا ولم يفهموا كلامهم فقالوا : كل جنس قسم إلى أنواعه أو أشخاص أنواعه فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص وإلا فليست أقساماً له ، وأرادوا بذلك الاعتراض على قول الزجاج(١) : « الكلام : اسم ، وفعل ، وحرف » والذى ذكره الزجاج هو الذى ذكره سيبويه وسائر أئمة النحاة ، وأرادوا بذلك القسمة الأولى المعروفة وهي قسمة الأمور الموجودة إلى أجزائها ، كما يقسم العقار والمال ولم يريدوا بذلك قسمة الكليات التى لا توجد

(١) الزجاج هو : إبراهيم بن السري أبو إسحاق « ٢٤١ - ٣١١ » عالم بالنحو واللغة ، ولد ومات في بغداد ، له مصنفات في اللغة والأدب والنحو . « الأعلام » ١/ ٤٠ ، إلا أنني أظن أن المراد هو « الزجاجي » صاحب « الجمل » تلميذ « الزجاج » هذا ولكن الناسخ أسقط الياء والله تعالى أعلم .

كليات إلا في الذهن كقسمة الحيوان : إلى ناطق ، وبهيم ، وقسمة الاسم : إلى المعرب ، والمبنى ، فإن المقسم هنا هو معنى عقلى كلى لا يكون كلياً إلا في الذهن » .

وقال عن تقسيم المناطقة للكلام(١) :

« ولهذا كان من المتفق عليه بين جميع أهل الأرض أن الكلام المفيد لا يكون إلا جملة تامة كاسمين أو فعل واسم ، هذا مما اعترف به المنطقيون وقسموا الألفاظ إلى : اسم وكلمة وحرف يسمى أداة ، وقالوا المراد بالكلمة ما يريده النحاة بلفظ الفعل ، لكنهم مع هذا يناقضون ويجعلون ما هو اسم عند النحاة حرفاً في اصطلاحهم ، فالضمائر ضمائر الرفع والنصب والجر والمتصلة والمنفصلة مثل قولك « رأيته » و « مر بي » ، فإن هذه أسماء ويسميها النحاة : « الأسماء المضمرة » ، والمنطقيون يقولون : إنها في لغة اليونان من باب الحروف ، ويسمونها « الخوالف » كأنها خلف عن الأسماء الظاهرة » .

---

(١) « الرد على المنطقيين » ١/٥٩ .

المسألة السادسة

الفرق بين معنى الكلمة في اللغة وفي اصطلاح النحاة[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« وكذلك لفظ « الكلمة » في القرآن والحديث وسائر كلام العرب إنما يراد به الجملة التامة :

كقوله ﷺ : « كلمتان حبيبتان إلى الرحمن ، خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » ، وقوله : « إن أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد : إلا

---

(١) بين الشيخ رحمه الله تعالى في هذه المسألة ما وقع فيه كثير من النحاة من الخلط بين مصطلحهم الحادث في مسمى « الكلمة » وبين أصل معنى « الكلمة » في « اللغة » ، فإن النحاة اصطلحوا على تسمية اللفظ المفرد كالاسم وحده أو الفعل وحده أو الحرف وحده باسم « الكلمة » ، نحو قول الزمخشري في مقدمة « المفصل » : « الكلمة : هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف ، والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى » وهكذا بقية النحاة ، و« الكلمة » في « لغة العرب » لم تأت إلا بمعنى الجملة المفيدة ـ كما بين الشيخ ـ ، ثم جاء من النحاة من ظن أن ما اصطلح عليه النحاة هو من « لغة العرب » وأن العرب مع ذلك قد تطلق « الكلمة » وتريد بها « الجملة » وذلك كقول ابن مالك رحمه الله « وكلمة بها كلام قد يؤم » قال ابن عقيل في شرحه لها « ١٤/١ » : « ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم ـ في لا إله إلا الله ـ كلمة الإخلاص » ، فنبه الشيخ هنا على هذه المسألة .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢٤٥/١ .

كل شئ ما خلا الله باطل » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف : ٤ ـ ٥] ، وقوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ الآية [آل عمران : ٦٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَاۗ ﴾ [التوبة : ٤٠] ، وأمثال ذلك ولا يوجد لفظ الكلام في كلام العرب إلا بهذا المعنى :

والنحاة اصطلحوا على أن يسموا الاسم وحده والفعل والحرف كلمة ثم يقول بعضهم :

« وقد يراد بالكلمة الكلام »(١) ، فيظن من اعتاد هذا أن هذا هو كلام العرب » .

و قال أيضاً(٢) :

« ثم إن الآخرين جعلوا « الكلمة » اسم جنس لهذه الأنواع ، ولفظ : « الكلمة » لا يوجد في لغة العرب إلا اسماً لجملة تامة : اسمية ، أو فعلية :

---

(١) نحو قول شراح الألفية على قول ابن مالك رحمه الله « وكلمة بها كلام قد يؤم » ، ومن ذلك قول الأشموني في شرحه ٢٦/١ ـ في تسمية الجملة « كلمة » ـ : « وهومن باب تسمية الشئ باسم بعضه ، كتسميتهم ربيئة القوم عيناً ، والبيت من الشعر قافية . . . وفي قوله « قد يؤم » للتقليل ، ومراده التقليل النسبي » اهـ ، وقد قرّر الشيخ ـ كما ترى ـ أنه لا يوجد في اللغة لفظ « الكلمة » إلا ويراد بها « الجملة » .

(٢) « الرد على المنطقيين » ١١٤/١ ـ ١١٧ .

كقول النبي ﷺ « كلمتان خفيفتان على اللسان ، حبيبتان إلى الرحمن ثقيلتان في الميزان : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » .

وقوله « أصدق كلمة قالها شاعر : كلمة لبيد : إلا كل شئ ما خلا الله باطل » . وقوله في النساء : « أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله »(١) .

ومنه قوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ ﴾ [التوبة : ٤٠] .

وقوله تعالى ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا * مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف : ٤ ـ ٥]

ومثل هذا كثير في كلام العرب . وبعض متأخرى النحاة لما سمع بعض هذا قال : « وقد يراد بالكلام الكلمة »

وليس الامر كما زعمه بل لا يوجد في كلام العرب لفظ « الكلمة » إلا للجملة التامة التي هي كلام ، ولا تطلق العرب لفظ « كلمة » ولا « كلام » إلا على جملة تامة ، ولهذا ذكر سيبويه أنهم يحكون بالقول ما كان كلاماً ولا يحكون به ما كان قولاً(٢) .

---

(١) رواه مسلم « ١٢١٨ » عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(٢) انظر « الكتاب » ١٢٢/١ .

ويقولون : العرب قد تستعمل الكلمة في الجملة التامة وتستعملها في المفرد ، وهذا غلط لا يوجد قط في كلام العرب لفظ « الكلمة » إلا للجملة التامة . . . ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله أن ينشأ الرجل على اصطلاح حادث فيريد أن يفسر كلام الله بذلك الاصطلاح ويحمله على تلك اللغة التى اعتادها وما ذكر في مسمى الكلام ما ذكره سيبويه في كتابه[1] عن العرب فقال : واعلم أن في كلام العرب إنما وقعت على أن تحكى وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً قولاً وإلا فلا يوجد قط لفظ « الكلام » و « الكلمة » إلا للجملة التامة في كلام العرب » .

وقال أيضاً[2] :

« كان لفظ « الكلام » و « الكلمة » في كلام العرب بل وفي كلام غيرهم لا تستعمل إلا في المقيد وهو : الجملة التامة اسمية كانت ، أو فعلية ، أو ندائية أن قيل إنها قسم ثالث ، فأما مجرد الاسم أو الفعل أو الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فهذا لا يسمى في كلام العرب قط « كلمة » وإنما تسمية هذا كلمة اصطلاح نحوي كما سموا بعض الألفاظ « فعلا » وقسموه إلى : فعل ماض ، ومضارع ، وأمر

---

(١) « الكتاب » ١٢٢/١ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٠٠/٧ .

والعرب لم تسم قط اللفظ « فعلا » بل النحاة اصطلحوا على هذا فسموا اللفظ باسم مدلوله .

فاللفظ الدال على حدوث فعل في زمن ماض سموه « فعلاً ماضياً » وكذلك سائرها ، وكذلك حيث وجد في الكتاب والسنة بل وفي كلام العرب نظمه ونثره لفظ « كلمة » فإنما يراد به المفيد التي تسميها النحاة « جملة تامة » كقوله تعالى : ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا * مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف : ٤ ـ ٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ ﴾ [التوبة : ٤٠] ، وقوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [آل عمران : ٦٤] .

وقوله : ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ ﴾ [الزخرف : ٢٨] .

وقوله : ﴿ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۚ ﴾ [الفتح : ٢٦]

وقول النبي ﷺ « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل » ، وقوله « كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » وقوله « إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ به ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم القيامة وان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط

الله ما يظن أن تبلغ به ما بلغت يكتب الله بها سخطه إلى يوم القيامة » وقوله « لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلته منذ اليوم سبحان الله عدد خلقه سبحان الله زنة عرشه سبحان الله رضا نفسه ، سبحان الله مداد كلماته » .

وقال أيضاً[١] :

« والكلمة في لغة العرب : هي الجملة المفيدة ، سواء كانت جملة اسمية ، أو فعلية ، وهي القول التام ، وكذلك الكلام عندهم هو : الجملة التامة ، قال سيبويه[٢] : « واعلم أنهم يحكون بالقول ما كان كلاما ولا يحكون به ما كان قولا » ، ولكن النحاة اصطلحوا على أن يسموا ما تسميه العرب « حرفاً » يسمونه « كلمة » مثل : زيد وعمرو ، ومثل : قعد ، وذهب ، وكل « حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » مثل : أن ، وثم ، وهل ، ولعل » .

---

(١) « الجواب الصحيح » ٢ /١٤٥ .

(٢) « الكتاب » ١/١٢٢ .

المسألة السابعة

الفرق بين معنى الحرف في اللغة واصطلاح النحاة[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« وذلك أن الذى قال : الحرف حرف واحد ، وإن حروف المعجم ليست مخلوقة إنما مقصوده بذلك أنها داخلة في كلام الله وأنها منتزعة من كلام الله وأنها مادة لفظ كلام الله ، وذلك غير مخلوق وهذا لا نزاع فيه ، فأما « حرف مجرد » فلا يوجد لا في القرآن ولا في غيره ولا ينطق بالحرف إلا في ضمن ما يأتلف من الأسماء والأفعال وحروف المعانى .

وأما الحروف التى ينطق بها مفردة مثل : ألف ، لام ، ميم ، ونحو ذلك فهذه في الحقيقة « أسماء الحروف » وإنما سميت « حروفاً » باسم مسماها كما يسمى « ضرب » فعل ماضى باعتبار مسماه ، ولهذا لما سأل الخليل أصحابه : كيف تنطقون بالزاء من زيد ؟! قالوا : نقول زاي ، قال : جئتم بالاسم وإنما يقال « زه » .

---

(١) نبه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في هذه المسألة إلى اختلاف معنى « الحرف » في « اللغة » عنه في اصطلاح النحاة ، فإنه في « اللغة » يقصد به ما اصطلح النحاة على تسميته « كلمة » ، أما « حروف الهجاء » أو « الحروف التي جاءت لمعنى في غيرها كحروف الجر » فإنها إنما تسمى « حروفاً » على اصطلاح النحاة لا في أصل اللغة .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٢/٤٤٨ .

وليس في القرآن من حروف الهجاء التى هي أسماء الحروف إلا نصفها وهي أربعة عشر حرفا وهي نصف أجناس الحروف نصف المجهورة والمهموسة والمستعلية والمطبقة والشديدة والرخوة[(١)] وغير ذلك من أجناس الحروف وهو أشرف النصفين والنصف الآخر لا يوجد في القرآن إلا في ضمن الأسماء أو الأفعال أو حروف المعانى التى ليست باسم ولا فعل فلا يجوز أن نعتقد أن حروف المعجم باسمائها جميعها موجودة في القرآن » .

وقال شيخ الإسلام أيضاً[(٢)] :

« ومنه قول النبي ﷺ : « من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات ،

---

(١) **المهموسة هي** : ما يجري النفس عند النطق بها لضعف الاعتماد على مخرجه ، وهي عشرة أحرف مجموعة في قولك « فحثه شخص سكت » .

والمجهورة هي : ما ينحبس جري النفس عند النطق بها لقوة الاعتماد على مخرجه ، وهي كل الحروف الهجائية غير حروف الهمس .

والمستعلية هي : ما يرتفع جزء كبير من اللسان عند النطق بها إلى الحنك الأعلى ، وحروفه مجموعة في قولك « خص ضغط قظ » .

والمطبقة هي : ما يطبق فيه اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بها بحيث ينحصر الصوت بينهما ، وحروفه أربعة « ص ـ ض ـ ط ـ ظ » .

والشديدة : هي ما ينحبس جري الصوت عند النطق بها لكمال قوة الاعتماد على مخرجه ، وحرفه مجموعة في قولك « أجد قط بكت » .

والرخوة هي : ما يجري الصوت عند النطق بها لضعف الاعتماد على مخرجه ، وحروفه هي الباقية بعد الحروف الشديدة ، والحروف المتوسطة وهي « لن عمر » .

انظر « غاية المريد » ١٣٥ ـ ١٥٤ .

(٢) « الرد على المنطقيين » ١/١١٤ ـ ١١٧ .

أما إني لا أقول : « الم » حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » والذي عليه محققو العلماء أن المراد بـ« الحرف » : الاسم وحده ، والفعل حرف المعنى لقوله « ألف حرف » ، وهذا اسم ، ولهذا لما سأل الخليل أصحابه عن النطق بالزاء من زيد فقالوا : زاي ، فقال : نطقتم بالاسم وإنما الحرف « زه » ، ومنه قول أبي الأسود الدولي ـ وذكر له لفظة من الغريب ـ وقال : هذا حرف لم يبلغك ، فقال : كل حرف لم يبلغ عمك فافعل به كذا[1] ، ولهذا ذكر سيبويه في أول كتابه[2] التقسيم إلى : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فجعل الفصل من النوع الثالث أنه حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فميزه بقوله « جاء لمعنى » عن حروف الهجاء مثل « ألف ، با ، تا » فإن هذه حروف هجاء ، وهذه الألفاظ أسماء تعرب إذا عقدت وركبت ولكن إذا نطق بها

---

(١) قصة أبي الأسود مع ابن أخيه ذكرها الجاحظ في « البيان والتبيين » ١٩٨/١ وهي أن غلاماً يقعر في كلامه ، فأتى أبا الأسود الدؤلي يلتمس بعض ما عنده .
فقال له أبو الأسود : ما فعل أبوك ؟ .
قال : أخذته الحمى ، فطبخته طبخاً ، وفتخته فتخاً ، وفضخته فضخاً ، فتركته فرخاً .
فقال أبو الأسود : فما فعلت امرأته التي كانت تشارّه وتمارّه وتهارّه وتزارّه .
قال : طلقها وتزوجت غيره ، فرضيت ، وحظيت ، وبظيت .
قال أبو الأسود : قد علمنا رضيت وحظيت ، فما بظيت .
قال : بظيت حرف من الغريب لم يبلغك .
قال أبو الأسود : يا بني كل كلمة لا يعرفها عمك فاسترها كما تستر السنور خرءها .
(٢) انظر « الكتاب » ١ /١٢ .

قبل التركيب نطق بها ساكنة ، كما ينطق بأسماء العدد قبل التركيب والعقد فيقال : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، ولهذا يعلم الصبيان في أول الأمر أسماء الحروف المفردة « ا ب ت ث » ثم المركبة وهو « أبجد هوز حطي » ويعلمون أسماء الأعداد « واحد اثنان ثلاث » .

وقال أيضاً(١) :

« كما قال النبي ﷺ : « من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات : أما إنى لا أقول « الم » حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » قال الترمذى : حديث صحيح ، فهنا لم يرد النبي بالحرف نفس المداد وشكل المداد وإنما أراد الحرف المنطوق وفي مراده بالحرف قولان :

١ ـ قيل : هذا اللفظ المفرد .

٢ ـ وقيل : أراد بالحرف الاسم كما قال : « ألف حرف ، ولام حرف وميم حرف » .

ولفظ « الحرف » يراد به : الاسم ، والفعل ، وحروف المعانى ، واسم حروف الهجاء ، ولهذا سأل الخليل أصحابه : كيف تنطقون بالزاى من زيد ؟! فقالوا : زاى ، فقال : نطقتم بالاسم وإنما الحرف « زه » ، فبين الخليل أن هذه التى تسمى « حروف الهجاء » هي أسماء ، وكثيراً ما يوجد في كلام المتقدمين « هذا حرف من الغريب » يعبرون بذلك عن

(١) « مجموع الفتاوى » ١٠٣/١٢ .

الاسم التام فقوله : « فله بكل حرف » مثّله بقوله « ولكن ألف حرف ولام حرف ، وميم حرف » ، وعلى نهج ذلك : وذلك حرف ، والكتاب حرف ، ونحو ذلك ، وقد قيل : إن ذلك أحرف ، والكتاب أحرف وروى ذلك مفسراً في بعض الطرق(١) . . . ولفظ « الحرف » يراد به « حروف المعانى » التى هي قسيمة الأسماء والأفعال مثل : حروف الجر والجزم ، وحرفى التنفيس ، والحروف المشبهة للأفعال مثل : إن وأخواتها وهذه الحروف لها أقسام معروفة في كتب العربية :

كما يقسمونها بحسب الاعراب إلى :

١ ـ ما يختص بالأسماء .

٢ ـ وإلى ما يختص بالأفعال .

ويقولون : ما اختص بأحد النوعين ولم يكن كالجزء منه كان عاملا كما تعمل « حروف الجر » و « إن وأخواتها » في الأسماء ، وكما تعمل « النواصب » و « الجوازم » في الأفعال ، بخلاف « حرف التعريف » و« حرفى التنفيس » كالسين وسوف فإنهما لا يعملان لأنهما كالجزء من الكلمة ، ويقولون : كان القياس في « ما » أنها لا تعمل ، لأنها تدخل

---

(١) رواه الطبراني في « الأوسط » « ٣١٤ » من حديث عوف بن مالك بلفظ « من قرأ حرفاً من القرآن كتبت له حسنة : ولا أقول ألم ذلك الكتاب ، ولكن الألف حرف ، واللام حرف ، والميم حرف ، والذال حرف ، واللام حرف ، والكاف حرف » من طريق موسى بن عبيدة الربذي وهو متروك .

على الجمل الاسمية والفعلية ، ولكن أهل الحجاز أعملوها لمشابهتها لليس وبلغتهم جاء القرآن في قوله ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] ، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢] .

ويقسمون الحروف باعتبار معانيها إلى :

١ ـ حروف استفهام .

٢ ـ وحروف نفى .

٣ ـ وحروف تحضيض ، وغير ذلك .

ويقسمونها باعتبار بنيتها كما تقسم الأفعال والأسماء إلى :

مفرد ، وثنائى ، وثلاثى ، ورباعى ، وخماسى .

فاسم « الحرف » هنا منقول عن اللغة إلى عرف النحاة بالتخصيص وإلا فلفظ « الحرف » في اللغة يتناول الأسماء والحروف والأفعال ، و « حروف الهجاء » تسمى « حروفاً » وهي « أسماء » كالحروف المذكورة في أوائل السور ، لأن مسماها هو « الحرف » الذى هو حرف الكلمة .

وتقسم تقسيماً آخر إلى :

١ ـ حروف حلقية .

٢ ـ وشفهية .

والمذكورة في أوائل السور في القرآن هي نصف الحروف ، واشتملت من كل صنف على أشراف نصفيه : على نصف الحلقية ، والشفهية

والمطبقة ، والمصمتة ، وغير ذلك من أجناس الحروف ، فإن لفظ « الحرف » أصله في اللغة : هو الحد والطرف ، كما يقال « حروف الرغيف » و « حرف الجبل » ، قال الجوهري(١) : « حرف كل شيء طرفه وشفيره وحده ومنه حرف الجبل وهو أعلاه المحدد(٢) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ ﴾ [الحج : ١١] ، إلى قوله « والآخرة » ، فإن طرف الشيء إذا كان الانسان عليه لم يكن مستقراً فلهذا كان من عبد الله على السراء دون الضراء عابداً له على حرف تارة يظهره وتارة ينقلب على وجهه كالواقف على حرف الجبل فسميت حروف الكلام حروفاً لأنها طرف الكلام وحده ومنتهاه إذا كان مبدأ الكلام من نفس المتكلم ومنتهاه حده وحرفه القائم بشفتيه ولسانه ، ولهذا قال تعالى : ﴿ أَلَمۡ نَجۡعَل لَّهُۥ عَيۡنَيۡنِ * وَلِسَانٗا وَشَفَتَيۡنِ ﴾ [البلد : ٨ ــ ٩] فلفظ الحرف يراد به هذا وهذا وهذا » .

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) « الصحاح » ص

(٢) في « الصحاح » قبل الآية : والحرف واحد حروف التهجي .

المسألة الثامنة

اشتقاق الاسم[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى ـ في اشتقاقه ـ [(٢)] :

« وقول الكوفيين : إن « الاسم » مشتق من « السمة » صحيح إذا أريد به هذا الاشتقاق ـ يعني الاشتقاق الأوسط[(٣)] ـ ، وإذا أريد به الاتفاق في الحروف وترتيبها فالصحيح مذهب البصريين أنه مشتق من « السمو » ،

---

(١) اختلف البصريون والكوفيون في اشتقاق « الاسم » :

فقال الكوفيون : هو مشتق من « الوسم » بمعنى « العلامة » لأنه علامة على المسمى ، وحذفت منه الفاء وزيدت الهمزة في أولها عوضاً عن الفاء فصار وزنه « اعل » .

وقال البصريون : هو مشتق من « السمو » بمعنى « العلو » لأنه يعلو على المسمى ويدل على ماتحته ، والأصل فيه « سمو » على وزن « فِعْل » بكسر « الفاء » ، فحذفت اللام وهي « الواو » وجعلت الهمزة في أوله عوضاً عنها ووزنه « افع » ، ورجحوا مذهبهم بأمور منها :

١ ـ أن همزة التعويض إنما تكون لحذف لام الكلمة لا فائها في اللغة .

٢ ـ أنه يقال : أسميته ، ولا تقول : وسمته .

٣ ـ أنه إذا صغر قيل : « سمي » ، ولا يقال : وسيم .

٤ ـ أنه إذا جمع قيل : أسماء ، ولا يقال : أوسام .

انظر « الإنصاف » ١/ ٥ ـ ١٦ ، « مسائل خلافية في النحو » ٥٩ ـ ٦٥ .

وقد صوّب شيخ الإسلام القولين جميعاً ، ولكن لمأخذين مختلفين ، فإن أريد بالاشتقاق « الاشتقاق الأصغر » وهو الموافقة بالحروف والترتيب فقول البصريين أحق ، وإن أريد به « الاشتقاق الأوسط » وهو الموافقة بالحروف دون الترتيب فقول الكوفيين حق ، ولكنه جعل قول البصريين عموماً أتم .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢٠/٤١٩ .

(٣) هو اتفاق اللفظين في الحروف دون الترتيب كجذب وجبذ وسيأتي إن شاء الله تعالى .

فإنه يقال في الفعل : سماه ، ولا يقال : وسمه ، ويقال في التصغير : سمي ، ولا يقال : وسيم ، ويقال في جمعه : أسماء ، ولا يقال أوسام »

و قال أيضاً[(١)] :

« والوسم والسيما من الوسم متفقان في الاشتقاق الأوسط فإن أصل « سيما » : « سوما » ، فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياء مثل : « ميقات » و « ميعاد » ونحو ذلك ، والاسم أيضا من هذا الباب وهو علم على المسمى ودليل عليه وآية عليه وهذا المعنى ظاهر فيه :

فلذلك قال الكوفيون : إنه مشتق من « الوسم » ، و « السمة » وهي العلامة .

وقال البصريون : بل هو مشتق من « السمو » ، فإنه يقال : في تصغيره « سمي » لا « وسيم » ، وفي جمعه « أسماء » لا « أوسام » ، وفي تصريفه « سميت » لا « وسمت » .

وكلا القولين حق لكن « قول البصريين » أتم ، فإنه مشتق منه على قولهم في الاشتقاق الأصغر وهو : اتفاق اللفظين في الحروف وتأليفها ، وعلى « قول الكوفيين » هو مشتق منه من الاشتقاق الأوسط وهو : اتفاق اللفظين في الحروف لا في ترتيبها ، كما قلنا في « الوسم » و« السيما » .

والسمو هو : العلو ، والسامي هو : العالي ، والعلو مستلزم للظهور كما

---

(١) « النبوات » ص ١٨٦ .

تقدم فالعالي ظاهر والظاهر عال ، فكان الاسم بعلوه يظهر فيدل على المسمى ، لأنه يظهر باللسان والخط ويظهر للسمع المسمى فيعرف بالقلب وقد تقدم أنهم يسمون الجبال أعلاما لما فيها من الظهور ودلالة الاسم على مسماه دلالة قصدية فإن المسمى يسمى بالاسم ليعرف به المسمى وليدل عليه يقصد به الدلالة على مجرد نفسه كأسماء الأعلام للأشخاص وتارة يقصد به الدلالة على ما في اللفظ من المعنى كالأسماء المشتقة مثل العالم والحي والقادر » .

وقال أيضاً(١) :

« الاسم مقصوده : إظهار المسمى وبيانه .

وهو مشتق من « السمو » وهو : العلو كما قال « النحاة البصريون » .

وقال « النحاة الكوفيون » : هو مشتق من « السمة » وهي : العلامة وهذا صحيح في الاشتقاق الأوسط وهو : ما يتفق فيه حروف اللفظين دون ترتيبهما فإنه في كليهما « السين والميم والواو » والمعنى صحيح فإن السمة والسيما : العلامة :

ومنه يقال : وسمته أسمه ، كقوله ﴿ سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلۡخُرۡطُومِ ﴾ [القلم : ١٦]

ومنه : التوسم كقوله ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [الحجر : ٧٥] .

لكن اشتقاقه من « السمو » هو الاشتقاق الخاص الذي يتفق فيه اللفظان

(١) « مجموع الفتاوى » ٦/٢٠٩ .

في الحروف وترتيبها ومعناه أخص وأتم :

١ ـ فإنهم يقولون في تصريفه « سميت » ولا يقولون « وسمت » .

٢ ـ وفي جمعه « أسماء » لا « أوسام » .

٣ ـ وفي تصغيره « سمى » لا « وسيم » .

٤ ـ ويقال لصاحبه « مسمى » لا يقال « موسوم » .

وهذا المعنى أخص ، فإن العلو مقارن للظهور كلما كان الشيء أعلى كان أظهر ، وكل واحد من العلو والظهور يتضمن الآخر ومنه قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « وأنت الظاهر فليس فوقك شيء »(١) ولم يقل فليس أظهر منك شيء ؛ لأن الظهور يتضمن العلو والفوقية فقال « فليس فوقك شيء » ، ومنه قوله ﴿ فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ ﴾ [الكهف : ٩٧] أي يعلوا عليه ، ويقال : ظهر الخطيب على المنبر إذا علا عليه ، ويقال للجبل العظيم : علم ، لأنه لعلوه وظهوره يعلم ويعلم به غيره ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴾ [الشورى : ٣٢] ، وكذلك الراية العالية التي يعلم بها مكان الأمير والجيوش يقال لها « علم » وكذلك العلم في الثوب لظهوره كما يقال لعرف الديك وللجبال العالية أعراف ، لأنها لعلوها تعرف

---

(١) رواه مسلم « ٢٧١٣ » عن أبي هريرة رضي الله عنه .

فالاسم يظهر به المسمى ويعلو فيقال للمسمى : سمه ، أي أظهره أعله أي اعل ذكره بالاسم الذي يذكر به لكن يذكر تارة بما يحمد به ويذكر تارة بما يذم به كما قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴾ [مريم : ٥٠] وقال ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح : ٤] ، وقال : ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ * سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴾ [الصافات : ٧٨ ، ٧٩] ، وقال في النوع المذموم ﴿ وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴾ [القصص : ٤٢] ، وقال تعالى ﴿ نَتْلُوا عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ ﴾ [القصص : ٣] ، فكلاهما ظهر ذكره لكن هذا إمام في الخير وهذا إمام في الشر .

وبعض النحاة[1] يقول : سمي اسماً لأنه علا على المسمى ، أو لأنه علا على قسيميه الفعل والحرف ، وليس المراد بالاسم هذا ، بل لأنه يعلي المسمى فيظهر ولهذا يقال « سميته » أي : أعليته وأظهرته ، فتجعل المعلى المظهر هي المسمى ، وهذا إنما يحصل بالاسم ، ووزنه « فِعْل » و « فُعْل » وجمعه « أسماء » كقنو وأقناء ، وعضو وأعضاء ، وقد يقال فيه : سم وسم بحذف اللام ، ويقال : سمى كما قال :

والله أسماك سماً مباركاً

وما ليس له اسم فإنه لا يذكر ولا يظهر ولا يعلو ذكره بل هو كالشيء

---

(١) ذكر القولين جميعاً « الأنباري » في « الإنصاف » ١ /٦ ـ ٧ .

الخفي الذي لا يعرف ولهذا يقال الاسم دليل على المسمى وعلم على المسمى ونحو ذلك ، ولهذا كان أهل الإسلام والسنة الذين يذكرون أسماء الله يعرفونه ويعبدونه ويحبونه ويذكرونه ويظهرون ذكره » .

۞ ۞ ۞ ۞

الفصل الثاني

المعرب والمبني

المسألة الأولى

بداية ظهور علامات التشكيل

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(١)] :

« لم تكن الصحابة ينقطون المصاحف ويشكلونها ، وأيضاً كانوا عرباً لا يلحنون فلم يحتاجوا إلى تقييدها بالنقط وكان في اللفظ الواحد قراءتان يقرأ بالياء والتاء مثل « يعملون » و « تعملون » فلم يقيدوه بأحدهما ليمنعوه من الأخرى ، ثم إنه في زمن التابعين لما حدث اللحن صار بعض التابعين يشكل المصاحف وينقطها وكانوا يعملون ذلك بالحمرة ، ويعملون الفتح بنقطة حمراء فوق الحرف ، والكسرة بنقطة حمراء تحته ، والضمة بنقطة حمراء أمامه ، ثم مدوا النقطة وصاروا يعملون الشدة بقولك « شد » ، ويعملون المدة بقولك : « مد » ، وجعلوا علامة الهمزة تشبه « العين » لأن الهمزة أخت العين[(٢)] ، ثم خففوا ذلك حتى صارت علامة

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٢/١٠١ .

(٢) قيل : إن المبتدئ بوضع الشكل أبو الأسود الدؤلي ، وذلك أنه أراد أن يعمل كتاباً في العربية يقوم الناس به ما فسد من كلامهم إذ كان ذلك قد فشا في الناس ، فقال : أرى أن ابتدئ بإعراب القرآن أولاً ، فأحضر من يمسك المصحف ، وأحضر صبغاً يخالف لون المداد ، وقال للذي يمسك المصحف عليه : إذا فتحت فاي فاجعل نقطة فوق الحرف ، وإذا كسرت فاي فاجعل نقطة تحت الحرف ، وإذا ضممت فاي فاجعل نقطة أمام الحرف ، فإن اتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة يعني تنويناً فاجعل نقطتين ، ففعل ذلك حتى أتى على آخر المصحف .

وقيل : إن أول من بدأ الشكل هو نصر بن عاصم الليثي . =

الشدة مثل : رأس السين ، وعلامة المدة مختصرة كما يختصر أهل الديوان ألفاظ العدد وغير ذلك وكما يختصر المحدثون أخبرنا وحدثنا فيكتبون أول اللفظ وآخره على شكل أنا وعلى شكل ثنا » .

= وقيل غيره ، ثم إن الخليل بن أحمد بعدهم وضع الهمزة والشدة ونحوها ، وانظر تفصيل الكلام على النقط والشكل وتاريخه والفرق بين تشكيل المتقدمين والمتأخرين بالتفصيل في « صبح الأعشى » ١٥٤/٣ وما بعدها .

المسألة الثانية

حركات الإعراب والفرق بينها

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(١)] :

« أقوى الحركات هي : « الضمة » ، وأخفها : « الفتحة » ، و « الكسرة » متوسطة بينهما ، فجاءت اللغة على ذلك من الألفاظ المعربة والمبنية :

فما كان من المعربات « عمدة في الكلام » لا بد له منه :

كان له « المرفوع » : كالمبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول القائم مقامه[(٢)] .

وما كان « فضلة » :

كان له « النصب » : كالمفعول ، والحال ، والتمييز .

وما كان « متوسطاً بينهما » لكونه يضاف إليه « العمدة » تارة و« الفضلة » تارة :

كان له « الجر » : وهو المضاف إليه .

وكذلك في « المبنيات » مثل ما يقولون في : أينَ ، وكيفَ : بنيت على « الفتح » طلباً للتخفيف لأجل الياء .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٢٠/٤٢١ .

(٢) يعني نائب الفاعل .

وكذلك في حركات الألفاظ المبينة .

الأقوى له « الضم » ، وما دونه له « الفتح » ، فيقولون : « كُره الشيء » والكراهية يقولون فيها : « كَرهاً » بالفتح .

كما قال تعالى : ﴿ وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ ﴾ [آل عمران : ٨٣] ، وقال : ﴿ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا ﴾ [فصلت : ١١] .

وكذلك « الكسر » مع « الفتح » فيقولون في الشيء المذبوح والمنهوب : « ذِبح » و « نِهب » بالكسر كما قال تعالى : ﴿ وَفَدَيۡنَٰهُ بِذِبۡحٍ عَظِيمٖ ﴾ [الصافات : ١٠٧] ، وكما في الحديث : « أتي رسول الله ﷺ بنهب إبل »(١) ، و في المثل السائر : « أسمع جعجعة ولا أرى طحناً »(٢) بالكسر أي : ولا أرى طحيناً ، ومن قال بالفتح أراد الفعل ، كما أن الذبح والنهب هو الفعل ، ومن الناس من يغلط هذا القائل .

وهذه الأمور وأمثالها هي معروفة من لغة العرب لمن عرفها ، معروفة

---

(١) الحديث رواه البخاري « ٢٩٦٤ » ومسلم « ١٦٤٩ » عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ضبطها بكسر النون كما يتضح من كلامه السابق ، و لم أر أحداً ضبطها بذلك ، بل كل من رأيت ضبطها بفتح النون أي غنيمة ، « النهاية » ١٣٢/٥ ، وانظر « الفتح » ٦١٢/١١ ، « شرح مسلم للنووي » ١١٢/١١ .

(٢) قال الميداني « مجمع الأمثال » ١٦٠/١ « ٨٣٢ » : « والطحن : الدقيق ، فِعل بمعنى مفعول ، كالذِبح والفِرق بمعنى المذبوح والمفروق : يضرب لمن يعد ولا يفي » .

بالاستقراء والتجربة تارة ، وبالقياس أخرى ، كما تفعل الاطباء في طبائع الأجسام ، وكما يعرف ذلك في الأمور العادية التي تعرف بالتجربة المركبة من الحس ، والعقل » .

وقال أيضاً(١) :

« والعرب تقول :

عَزَّ ، يَعَزُّ : بالفتح : إذا قوي وصلب .

و : عَزَّ يَعِزُّ : بالكسر : إذا امتنع .

و : عَزَّ يَعُزُّ : بالضم : إذا غلب .

فإذا قويت الحركة قوى المعنى ، و « الضم » أقوى من « الكسر » و« الكسر » أقوى من « الفتح » »(٢) .

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) « منهاج السنة النبوية » ٣ / ٣٢٥ .

(٢) انظر للاستزادة « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي ٢٠٢/١ ـ ٢٠٤ .

المسألة الثالثة

علامات الإعراب والضمائر

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : (١)

« وذكر سبحانه اللسان والشفتين(٢) لأنهما العضوان الناطقان فأما الهواء والحلق والنطع(٣) واللهوات والأسنان فمتصلة حركة بعضها مرتبطة بحركة البعض بمنزلة غيرها من أجزاء الحنك ، فأما اللسان والشفتان فمنفصلة ثم الشفتان لما كانا النهاية حملا الحروف الجوامع : الباء ، والفاء والميم ، والواو :

فأما « الباء » و « الفاء » : فهما الحرفان السببيان فإن « الباء » أبداً تفيد الإلصاق و السبب ، و كذلك « الفاء » تفيد التعقيب و السبب وبالأسباب تجتمع الأمور بعضها ببعض .

و أما « الميم » و « الواو » : فلهما الجمع و الإحاطة :

ألا ترى أن « الميم » « ضمير لجمع المخاطبين » في الأنواع الخمسة : « ضميري الرفع و النصب المتصلين و المنفصلين و ضمير الخفض » في مثل قوله : أنتم ، و علمتم ، و إياكم ، و علمكم ، و بكم .

---

(١) مجموع الفتاوى ١٦ / ٢٢٢ .

(٢) يعني في قوله تعالى « ولساناً وشفتين » .

(٣) النطع هو غار الفم ، انظر « لسان العرب » ٣٥٧/٨ .

و « ضمير لجمع الغائبين » في الأنواع الخمسة أيضاً ، و المضمر أياً كان إما متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب : واحد ، أو اثنان ، أو جمع : مرفوع أومنصوب ، أو مجرور ، فقد أحاطت بالجميع مطلقاً .

أما الجمع المطلق فبنفسها ، وأما الجمع المقدر باثنين فبزيادة « علم التثنية » وهو « الألف » في مثل « أنتما » و « علمتما » و كذلك الباقي .

و لهذا زيدت الواو في الجمع المطلق فقيل : « عليهموا » ، و « أنتموا » .

كما زيدت الألف في التثنية ، ومن حذفها حذفها تخفيفاً ، ولأن ترك العلامة علامة فصارت الميم مشتركة ثم الفارق الألف أو عدمها مع الواو .

و أما « الواو » : فلها « جموع الضمائر الغائبة » في مثل : قالوا ونحوها وأما المتصلة مثل : إياكم و هم ، فعلى اللغتين ، فلما صارت الواو تمام المضمر المرفوع المنفصل ، والياء تمام المؤنث صارت للمؤنث مطلقا في جميع أحواله ، لأنه تلو المذكر .

والمفرد مذكره ومؤنثه قبل المثنى والمجموع ، فإن المفرد قبل المركب .

ثم « الألف » : صارت علم التثنية مطلقاً في المظهر ، والمضمر ، كما أن « الواو » علم لجمع المذكر ، وجعل « الياء » علمي النصب والجر في المظهر من المثنى و المجموع ، لأن المظهر قبل المضمر و أقوى منه فكانت أحق أن تكون فيه من « الألف » فحين ما كان أقوى كانت « الواو » وحين ما كان أوسط كان « الياء » .

وأما « الجموع الظاهرة » فـ« ـالواو » هي : علم الجمع المذكر الصحيح كما أن « الألف » علم « التثنية » ، و لهذا ينطق بها حيث لا إعراب لكن في حال النصب و الخفض قلبتا « يائين » لأجل الفرق و ذلك لأن الأسماء الظاهرة لها الغيبة دون الخطاب في جميع العربية ، و ذلك لأن « الواو » أقوى حروف العلة و « الضمة » بعضها و هي أقوى الحركات لما فيها من الجمع وكونها آخراً فجعلت للجمع ، و « الألف » أخف حروف العلة فجعلت للاثنين لأن « الياء » كانت قد صارت للمؤنث في « المفرد المرفوع » الذي هو الأصل في قولك .

وجاءت « الميم » في مثل : « اللهم » إشعار بجميع الأسماء ، و ذلك لأن حرف الشفة لما كان جامعاً للقوة من مبدأ مخارج الحروف إلى منتهاها بمنزلة الخاتم الآخر الذي حوى ما في المتقدم وزيادة كان جامعاً لقوى الحروف فجعل جامعاً للأسماء مظهرها و مضمرها ، وجامعاً بين المفردات والجمل ، فـ« ـالواو » و « الفاء » عاطفان و « الفاء » رابطة جملة بجملة » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الرابعة

إرادة المثنى بالجمع

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(١)] :

« إن لفظ « اليدين » بصيغة التثنية لم يستعمل في النعمة ولا في القدرة[(٢)] لأن من لغة القوم :

١ - استعمال الواحد في الجمع ، كقوله : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [العصر : ٢] .

٢ - ولفظ الجمع في الواحد ، كقوله : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ ﴾ [آل عمران : ١٧٣] .

٣ - ولفظ الجمع في الاثنين كقوله : ﴿ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم : ٤] .

أما استعمال لفظ الواحد في الاثنين أو الإثنين في الواحد فلا أصل له ؛ لأن هذه الألفاظ عدد وهي نصوص في معناها لا يتجوز بها ولا يجوز أن يقال : « عندى رجل » ويعنى « رجلين » ولا « عندى رجلان » ويعنى به الجنس ، لأن اسم الواحد يدل على الجنس والجنس فيه شياع وكذلك اسم الجمع فيه معنى الجنس والجنس يحصل بحصول الواحد ، فقوله :

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٦/ ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(٢) وهذا رد من الشيخ رحمه الله على « الجهمية » في تحريفهم لمعنى صفة « اليدين » الثابتة في القرآن ، وقولهم إن المراد باليد هنا « القدرة » أو « النعمة » .

﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ لا يجوز أن يُراد به القدرة ؛ لأن القدرة صفة واحدة ، ولا يجوز أن يعبر بالاثنين عن الواحد ، ولا يجوز أن يُرَاد به النعمة ؛ لأن نعم الله لا تحصى ، فلا يجوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصى بصيغة التثنية ، ولا يجوز أن يكون (لما خلقت أنا) ؛ لأنهم إذا أرادوا ذلك أضافوا الفعل إلى اليد فتكون إضافته إلى اليد إضافة له إلى الفعل .

كقوله : ﴿ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾ [الحج : ١٠] .

و﴿ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٨٢] .

ومنه قوله : ﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا ﴾ [يس : ٧١] .

أما إذا أضاف الفعل إلى الفاعل وعدى الفعل إلى اليد بحرف الباء كقوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] ، فإنه نص في أنه فعل الفعل بيديه ، ولهذا لا يجوز لمن تكلم أو مشى أن يقال « فعلت هذا بيديك » ، ويقال : « هذا فعلته يداك » ، لأن مجرد قوله « فعلت » كاف في الإضافة إلى الفاعل فلو لم يرد أنه فعله باليد حقيقة كان ذلك زيادة محضة من غير فائدة ، ولست تجد في كلام العرب ولا العجم إن شاء الله تعالى أن فصيحا يقول « فعلت هذا بيدى » أو « فلان فعل هذا بيديه » إلا ويكون فعله بيديه حقيقة ولا يجوز أن يكون لا يد له أو أن يكون له يد والفعل

---

(١) يعني به أحد الذين ناظروه في الأسماء والصفات ، وسماه الشيخ « بعض الناس » وهي في الرسالة المدنية .

وقع بغيرها ، وبهذا الفرق المحقق تتبين مواضع المجاز ومواضع الحقيقة ويتبين أن الآيات لا تقبل المجاز البته من جهة نفس اللغة .

قال لي[١] : فقد أوقعوا الاثنين موقــع الواحد في قوله : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ق : ٢٤] ، وإنما هو خطاب للواحد .

قلت له : هذا ممنوع بل قوله : ﴿ أَلْقِيَا ﴾ قد قيل تثنية الفاعل لتثنية الفعل والمعنى : « ألق ألق » وقد قيل : إنه خطاب للسائق والشهيد ، ومن قال : إنه خطاب للواحد قال : إن الإنسان يكون معه اثنان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله » .

وقال أيضاً[٢] :

« إن من كلام العرب أنهم يضعون اسم الجمع موضع التثنية إذا أمن اللبس :

كقوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] أي : يديهما .

وقوله : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم : ٤]أي : قلباكما .

فكذلك قوله : ﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾ [يس : ٧١] » .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٦/٣٧٠ .

الفَصْل الثَالِث

النكرة والمعرفة

المسألة الأولى : أنواع المـــــعارف

المسألة الثانية : دلالة أسماء الإشارة

المسألة الثالثة : إعراب المثنى من الأسماء المبهمة كأسماء الإشـــــارة

المسألة الرابعة : الفرق بين « ما » و « من » الموصــولتين

المسألة الخامسة : حذف العائد في الموصول ، وضميره في صلة « ما » و « من »

المسألة السادسة : المعـــــرف بـ « أل »

المسألة الأولى

أنواع المعارف وكيفية دلالتها

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« إن الأسماء نوعان :

١ ـ معرفة .

٢ ـ ونكرة .

والمعارف(٢) مثل :

١ ـ « المضمرات » :

٢ ـ و « أسماء الإشارة » :

مثل : أنا ، وأنت ، وهو(٣) ، ومثل : هذا ، وذاك .

٣ ـ و« الأسماء الموصولة » :

مثل : ﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [لقمان : ٤] .

٤ ـ والأسماء المعرفة بـ« اللام » : كالرسول .

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٠ / ٤٢٨ .

(٢) المعارف ستة أنواع هي المضمرات وأسماء الإشارة والعلم والموصول والمحلى بأل والمضاف إلى معرفة ، وأضاف بعضهم سابعاً وهو المنادى المقصود ، ورده آخرون بأن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، وقيل بل هو معرف بأل مقدرة ، وانظر « شرح الأشموني » ١/٨٦ ، « أوضح المسالك » ١/٨٣ ، وكأن الشيخ رحمه الله تعالى جعل أنواع المعارف سبعة كما يظهر من تقسيمه .

(٣) وهذا مثال على « المضمرات » ، والمثال الذي بعده على « أسماء الإشارة » .

٥ ــ والأسماء الأعلام :

مثل : إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب ، ويوسف ، ومثل : شهر رمضان .

٦ ــ والمضاف إلى المعرفة :

مثل قوله : ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ ﴾ [الحج : ٢٦] ، وقوله : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة : ٦] .

ومثل : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس : ١٣]

ومثل قوله : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٧]

٧ ــ ومثل : المنادى المعين :

مثل : قول يوسف : ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف : ٤] .

وقول ابنة صاحب مدين : ﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ﴾ [القصص : ٢٦] .

فان لفظ « الأب » هناك أريد به « يعقوب » ، وهنا أريد به « صاحب مدين » الذى تزوج موسى ابنته وليس هو « شعيباً » كما يظنه بعض الغالطين ، بل علماء المسلمين من أهل السلف وأهل الكتاب يعرفون أنه ليس شعيباً كما قد بسط في موضع آخر .

والمقصود هنا : أن هذه « الأسماء المعارف » وهي أصناف كل نوع منها لفظه واحد كلفظ « أنا ، وأنت » ، ولفظ « هذا ، وذاك » ، ومع هذا ففى كل موضع يدل على المتكلم المعين والمخاطب والغائب المعين ولا يجوز أن

يقال : هي « مشتركة » كلفظ « سهيل » ، ولا « متواطئة » كلفظ « الإنسان »(١) ، بل بينها قدر مشترك وقدر مميز ، فباعتبار المشترك تشبه « المتواطئة » ، وباعتبار المميز تشبه « المشتركة » اشتراكاً لفظياً ، وهي لا تستعمل قط إلا مع ما يقترن بها مما تعين المضمر والمشار إليه ونحو ذلك فصارت دلالتها مؤلفة من :

١ ـ لفظها .

٢ ـ ومن قرينة تقترن بها تعيين المعروف .

وهذه حقيقة باتفاق الناس لا يقول عاقل : إن هذه مجاز مع أنها لا تدل قط إلا مع قرينة تبين تعين المعروف والمراد .

فإذا قيل : لفظ « أنا » قيل : يدل على المتكلم مطلقا ، ولكن لم ينطق به أحد قط مطلقاً إذ ليس في الوجود متكلم مطلق كلي مشترك بل كل متكلم هو معين متميز عن غيره فإذا طلب معرفة مدلوها ومعناها قيل : من هو المتكلم بها ؟ ومن هو المخاطب بأنت ، وإياك ، ونحو ذلك » .

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المشترك : ما كان مسمياه فصاعداً لا تشترك في الحد والحقيقة ، كالعين للباصرة والجارية .
والمتواطئ : هو الكلي الذي استوت أفراده في معناه ، كالرجل فإنه يطلق على زيد و بكر .
وانظر « آداب البحث » ٢١/١ .

المسألة الثانية

دلالة أسماء الإشارة

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[١] :

« إن الإشارة مع العبارة هي لمن ذكر في العبارة سواء كان ذلك في الجمل الخبرية أو الجمل الطلبية ، وسواء في ذلك الإشارة بلفظ « هذا » أو نحوه من ألفاظ الإشارة ، وألفاظ الدعاء والنداء :

وذلك أن المتكلم إذا قال :

فعل هذا الرجل .

أو : هذا الرجل ينطلق .

أو : أكرم هذا الرجل .

ونحو ذلك ، فإن العبارة : وهي لفظ « هذا » يطابق ما يشير به المتكلم ولهذا سمى النحاة هذه « أسماء الإشارة » .

وهذه الألفاظ بنفسها لا تعين المراد إلا بإشارة المتكلم إلى المراد بها ولهذا من سمع « هذا » و « ذاك » و « هؤلاء » و « أولئك » ولم يعرف إلى أي شيء أشار المتكلم لم يفهم المراد بذلك ، فالدلالة على العين هي بمجموع :

---

(١) « بيان تلبيس الجهمية » ٢/٤٦٤ .

١ ـ اللفظ .

٢ ـ وبالإشارة .

إذ هذه الألفاظ ليست موضوعة لشيء بعينه وإنما هي موضوع لجنس ما يشار اليه وأما تعيين المشار اليه فيكون بالإشارة مع اللفظ » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الثالثة

إعراب المثنى من الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢) :

« فصل : في قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه : ٦٣] :

---

(١) هذه رسالة كاملة لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ـ وهي أطول نص له في مسألة نحوية وقفت عليه ـ وخلاصتها :

أنه قد ورد في القرآن قوله تعالى « إنّ هذان لساحران » ـ على قراءة تشديد النون ـ وهي قراءة الجمهور ، فاختلف النحاة في تخريجها بناءً على أن اسم « إن » يكون منصوباً وهو هنا مرفوع على أقوال :

١ ـ فمنهم من خطّأ هذه القراءة ، وقرأ « إن هذين لساحران » ـ وهو أبو عمرو بن العلاء ـ .

٢ ـ ومنهم من قال إن هذه لغة لبعض العرب .

٣ ـ ومنهم من قال : الاسم محذوف ، وقوله « هذان لساحران » جملة في محل خبر .

وقيل غير ذلك ، وقد خطّأ شيخ الإسلام الجميع ، وقد انفرد شيخ الإسلام ـ فيما أعلم ـ برأي خلاصته أن المثنى من أسماء الإشارة يلزم الألف رفعاً ونصباً وجراً ، فتقول : هذان رجلان ، وإن هذان رجلان ، ومررت بهذان ، وقد فصّل الأدلة في هذه الرسالة ـ وقد ذكر له بعض السلف في « بعض » قوله كالفراء وابن كيسان ـ ، وقد ذكر ابن هشام رحمه الله تعالى رأي شيخ الإسلام رحمه الله تعالى هذا في « شذور الذهب » ٦١ ـ ٦٦ حين ذكر خمسة أقوال في هذه الآية فقال ص ٦٣ « والخامس : إنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد ـ وهو هذا ـ جعل في التثنية ليكون المثنى كالمفرد ، لأنه فرع عليه ، واختار هذا القول الإمام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله ـ ثم نقل بعضاً من هذه الرسالة ـ » .

وانظر « الإنصاف » ٦٦٩/٢ ـ ٦٧٧ .

(٢) مجموع الفتاوى ١٥ / ٢٤٨ .

فإن هذا مما أشكل على كثير من الناس ، فإن الذي في مصاحف المسلمين : ﴿ إِنّ هَٰذَٰنِ ﴾ بالألف وبهذا قرأ جماهير القراء وأكثرهم يقرأ : ﴿ إنَّ ﴾ .

وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم(١) : ﴿ إِنْ ﴾ مخففة ، لكن ابن كثير يشدد نون ﴿ هَٰذَٰنِ ﴾ دون حفص .

والإشكال من جهة العربية على القراءة المشهورة وهي قراءة نافع ، وابن عامر وحمزة ، والكسائي ، وأبي بكر عن عاصم(٢) ، وجمهور القراء عليها ، وهي أصح القراءات لفظاً ومعنى ، وهذا يتبين بالكلام على ما قيل فيها :

---

(١) **ابن كثير** هو : عبد الله بن كثير الداري المكي « ٤٥ ــ ١٢٠ » أحد القراء السبعة ، فارسي الأصل ، مات بمكة . « الأعلام » ١١٥/٤ .

وحفص هو : ابن سليمان بن المغيرة الأسدي مولاهم « ٩٠ ــ ١٨٠ » قارئ أهل الكوفة ، من طريقه قراءة أهل المشرق « الأعلام » ٢٦٤/٢ .

وعاصم هو : ابن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي مولاهم أبو بكر « ت١٢٧ » أحد القراء السبعة ، تابعي توفي بالكوفة « الأعلام » ٢٤٨/٣ .

(٢) **نافع** هو : ابن عبد الرحمن الليثي مولاهم المدني « ت ١٦٩ » أحد القراء السبعة ، أقرأ الناس نيفاً وسبعين سنة وتوفي بالمدينة « الأعلام » ٨/٥ .

وابن عامر هو : عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي أبو عمران « ٨ ــ ١١٨ » أحد القراء السبعة ، ولي القضاء ، وتوفي في دمشق « الأعلام » ٩٥/٤ .

وحمزة هو : ابن حبيب بن عمارة التيمي مولاهم الزيات « ٨٠ ــ ١٥٦ » أحد القراء السبعة ، توفي بحلوان « الأعلام » ٢٧٧/٢ .

والكسائي هو : علي بن حمزة الأسدي مولاهم أبو الحسن الكوفي « ت١٨٩ » أحد القراء ، عالم بالنحو واللغة ، سكن بغداد وتوفي بالري « الأعلام » ٢٨٣/٤ .

فإن منشأ الإشكال أن الاسم المثنى يعرب في حال النصب والخفض بالياء ، وفي حال الرفع بالألف ، وهذا متواتر من لغة العرب ، لغة القرآن وغيرها في الأسماء المبنية :

كقوله : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء : ١١] ، ثم قال : ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾ [النساء : ١١] .

وقال : ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [يوسف : ١٠٠] .

وقال : ﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة : ٦] ، ولم يقل « الكعبان » .

وقال : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ * إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ [يس : ١٣ - ١٤] ، ولم يقل « اثنان » .

وقال : ﴿ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [هود : ٤٠] .

وقال : ﴿ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [الأنعام : ١٤٣] ، ولم يقل « اثنان » ولا « الذكران » ولا « الأنثيان » .

وقال : ﴿ وَمِن كُلِّ شَىْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ [الذاريات : ٤٩] ، ولم يقل « زوجان » .

وقال : ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء : ١١] ولم يقل « اثنتان » .

ومثل هذا كثير مشهور في القرآن وغيره .

فظن النحاة أن « الأسماء المبهمة المبنية » مثل : « هذين » و « اللذين » تجري هذا المجرى ، وأن المبني في حال الرفع يكون بالألف ، ومن هنا نشأ الإشكال .

وكان أبو عمرو إماماً في العربية فقرأ بما يعرف من العربية : « إن هذين لساحران » ، وقد ذكر أن له سلفاً في هذه القراءة ، وهو الظن به أنه لا يقرأ إلا بما يرويه لا بمجرد ما يراه ، وقد روي عنه أنه قال : « إني لأستحيي من الله أن أقرأ « إنَّ هذان » ، وذلك لأنه لم ير لها وجهاً من جهة العربية .

ومن الناس من خطأ أبا عمرو في هذه القراءة ، ومنهم الزجاج قال : « لا أجيز قراءة أبي عمرو خلاف المصحف » .

وأما القراءة المشهورة الموافقة لرسم المصحف فاحتج لها كثير من النحاة بأن هذه لغة « بني الحارث بن كعب » ، وقد حكى ذلك غير واحد من أئمة العربية قال المهدوي(١) : « بنو الحارث بن كعب يقولون : ضربت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، كما تقول : جاءنى الزيدان » ، قال المهدوى

---

(١) أبو عمرو زبان بن العلاء التميمي المازني البصري « ٧٠ ـ ١٥٤ » أحد القراء السبعة ، إمام في اللغة و الأدب ، مات بالكوفة « الأعلام ٤١/٣ » .

(٢) هو : أحمد بن عمار المهدوي التميمي « ت ٤٤٠ تقريباً » من المهدية بالقيروان ، له مصنفات التفسير والقراءات ، منها « التفصيل الجامع لعلوم التنزيل » وهو تفسير كبير يذكر فيه القراءات والإعراب . « الأعلام » ١٨٤/١ .

: حكى ذلك : أبو زيد ، والأخفش ، و الكسائي ، والفراء[١] ، وحكى أبو الخطاب أنها لغة « بني كنانة » ، وحكى غيره أنها لغة لـ« خثعم » ومثله قول الشاعر :

تـزود مـنـا بـين أذنـاه ضـربـة دعته إلى هاوي والتراب عقيم

وقال ابن الأنباري[٢] : هي لغة لـ « بنى الحارث بن كعب » و « قريش » .

قال الزجاج : وحكى أبو عبيدة[٣] عن أبى الخطاب ـ وهو رأس من رؤوس الرواة ـ أنها لغة لـ« كنانة » ، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد ، وأنشدوا :

فأطرق إطراق الشجاع ولو يجد مساغا لناباه الشجاع لصمما[٤]

---

(١) أبو زيد هو : سعيد بن أوس الأنصاري « ١١٩ ـ ٢١٥ » أحد أئمة اللغة ، له مصنفات كثيرة في اللغة ، توفي في البصرة « الأعلام » ٩٢/٣ .

والأخفش هو : سعيد بن مسعدة المجاشعي مولاهم « ت٢١٥ » من أهل النحو واللغة والأدب صنف كتباً في اللغة والأدب « الأعلام » ١٠٢/٣ .

والفراء هو : يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الأسدي مولاهم أبو زكريا « ١٤٤ ـ ٢٠٧ » إمام أهل الكوفة في النحو واللغة ، توفي في طريقه إلى مكة « الأعلام » ١٤٥/٨ .

(٢) انظر « الإنصاف » ٣٦/١ ، وابن الأنباري هو : عبد الرحمن بن محمد الأنصاري أبو البركات « ٥١٣ ـ ٥٧٧ » من علماء اللغة والأدب ، سكن بغداد وتوفي فيها ، من مصنفاته « الإنصاف في مسائل الخلاف » بين الكوفيين والبصريين « الأعلام » ٣٢٧/٣ .

(٣) هو : معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري « ١١٠ ـ ٢٠٩ » من أئمة الأدب واللغة ، ولد وتوفي بالبصرة ، له مصنفات كثيرة . « الأعلام » ٢٧٢/٧ .

(٤) البيت للمتلمس الضبعي إلا أن الرواية في ديوانه فيها « لنابيه » والله تعالى أعلم ، وانظر « شرح الأشموني » ٥٨/١ .

وقال : ويقول هؤلاء « ضربته بين أذناه » .

قلت : « بنو الحارث بن كعب » هم « أهل نجران » ، ولا ريب أن القرآن لم ينزل بهذه اللغة ، بل المثنى من الأسماء المبنية في جميع القرآن هو بالياء في النصب والجر كما تقدمت شواهده ، وقد ثبت في الصحيح عن عثمان أنه قال : « إن القرآن نزل بلغة قريش » ، وقال للرهط القرشيين الذين كتبوا المصحف هم وزيد : « إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش فإن القرآن نزل بلغتهم » ولم يختلفوا إلا في حرف وهو « التابوت » ، فرفعوه إلى عثمان ، فأمر أن يكتب بلغة قريش رواه البخارى في صحيحه[1] .

وعن أنس أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : « يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى » ، فأرسل إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك ، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله ابن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فنسخوها في المصاحف وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : « إذا اختلفتم وزيد بن ثابت في

---

(١) أصل قصة جمع المصحف وكلام عثمان للرهط رواه البخاري « ٣٣١٥ » عن أنس رضي الله عنه ، وأما قصة اختلافهم في « التابوت » فرواه الترمذي « ٣١٠٤ » عن ابن شهاب مرسلاً .

شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم » ، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق[١] ، وهذه الصحيفة التي أخذها من عند حفصة هي التي أمر أبو بكر وعمر بجمع القرآن فيها لزيد بن ثابت وحديثه معروف في الصحيحين وغيرهما ، وكانت بخطه ، فلهذا أمر عثمان أن يكون هو أحد من ينسخ المصاحف من تلك الصحف ، ولكن جعل معه ثلاثة من قريش ليكتب بلسانهم فلم يختلف لسان قريش والأنصار إلا في لفظ « التابوه » و « التابوت » فكتبوه « التابوت » بلغة قريش ، وهذا يبين أن المصاحف التي نسخت كانت مصاحف متعددة ، وهذا معروف مشهور ، وهذا مما يبين غلط من قال في بعض الألفاظ « إنه غلط من الكاتب » ، أو نقل ذلك عن عثمان فإن هذا ممتنع لوجوه :

منها تعدد المصاحف و اجتماع جماعة على كل مصحف .

ثم وصول كل مصحف إلى بلد كبير فيه كثير من الصحابة والتابعين يقرؤون القرآن ويعتبرون ذلك بحفظهم ، والإنسان إذا نسخ مصحفاً غلط في بعضه عرف غلطه بمخالفة حفظه القرآن وسائر المصاحف ، فلو قدر أنه كتب كاتب مصحفاً ثم نسخ سائر الناس منه من غير اعتبار للأول والثاني

(١) رواه البخاري « ٤٧٠٢ » عن أنس رضي الله عنه .

أمكن وقوع الغلط في هذا ، وهنا كل مصحف إنما كتبه جماعة ، ووقف عليه خلق عظيم ممن يحصل التواتر بأقل منهم ، ولو قدر أن الصحيفة كان فيها لحن فقد كتب منها جماعة لا يكتبون إلا بلسان قريش ولم يكن لحناً فامتنعوا أن يكتبوه إلا بلسان قريش فكيف يتفقون كلهم على أن يكتبوا : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ ﴾ وهم يعلمون أن ذلك لحن لا يجوز في شيء من لغاتهم أو ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [النساء : ١٦٢] وهم يعلمون أن ذلك لحن كما زعم بعضهم .

قال الزجاج في قوله : ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [النساء : ١٦٢] : قول من قال إنه خطأ بعيد جداً ، لأن الذين جمعوا القرآن هم أهل اللغة والقدوة فكيف يتركون شيئا يصلحه غيرهم ، فلا ينبغي أن ينسب هذا إليهم .

وقال ابن الأنباري : حديث عثمان لا يصح ، لأنه غير متصل ، ومحال أن يؤخر عثمان شيئاً ليصلحه من بعده .

قلت(١) : ومما يبين كذب ذلك ، أن عثمان لو قدر ذلك فيه فإنما رأى ذلك في نسخة واحدة فأما أن تكون جميع المصاحف اتفقت على الغلط وعثمان قد رآه في جميعها وسكت فهذا ممتنع عادة وشرعاً من الذين

---

(١) نقل ابن هشام رحمه الله تعالى في « شذور الذهب » ص ٦٤ عن الشيخ رحمه الله تعالى ـ في هذه الرسالة ـ إبطال قول من قال إن في المصحف لحناً من أربعة وجوه ، والذي يظهر أنه من تصرف وترتيب ابن هشام لأنه قال بعد النقل عنه « انتهى كلامه ملخصاً » والوجوه التي ذكرها هناك ذكرها الشيخ هنا إلا أنها غير مرتبة .

كتبوا ومن عثمان ثم من المسلمين الذين وصلت إليهم المصاحف ورأوا ما فيها وهم يحفظون القرآن ويعلمون أن فيه لحناً لا يجوز في اللغة فضلا عن التلاوة ، وكلهم يقر هذا المنكر لا يغيره أحد ، فهذا مما يعلم بطلانه عادة ويعلم من دين القوم الذين لا يجتمعون على ضلالة بل يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر أن يدعوا في كتاب الله منكرا لا يغيره أحد منهم مع أنهم لا غرض لأحد منهم في ذلك ، ولو قيل لعثمان « مر الكاتب أن يغيره » لكان تغييره من أسهل الأشياء عليه ، فهذا ونحوه مما يوجب القطع بخطأ من زعم أن في المصحف لحناً أو غلطاً وإن نقل ذلك عن بعض الناس ممن ليس قوله حجة ، فالخطأ جائز عليه فيما قاله بخلاف الذين نقلوا ما في المصحف وكتبوه وقرأوه فإن الغلط ممتنع عليهم في ذلك وكما قال عثمان : « إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش » ، وكذلك قال عمر لابن مسعود : « أقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل ، فإن القرآن لم ينزل بلغة هذيل »(١) .

وقوله تعالى في القرآن ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ [إبراهيم : ٤] يدل على ذلك ، فإن قومه هم « قريش » كما قال : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ ﴾ [الأنعام : ٦٦] ، وأما « كنانة » فهم جيران قريش والناقل عنهم ثقة ، ولكن الذي ينقل ما سمع وقد يكون سمع

(١) انظر « التمهيد » ٨/٢٧٨ .

ذلك في الأسماء المبهمة المبنية فظن أنهم يقولون ذلك في سائر الأسماء بخلاف من سمع « بين أذناه » و « لناباه » فإن هذا صريح في الأسماء التي ليست مبهمة .

وحينئذ فالذي يجب أن يقال : إنه لم يثبت لا في لغة « قريش » ، بل ولا لغة سائر العرب أنهم ينطقون في « الأسماء المبهمة » إذا ثنيت بالياء وإنما قال ذلك من قاله من النحاة قياساً ، جعلوا « باب التثنية » في « الأسماء المبهمة » كما هو في سائر الأسماء ، وإلا فليس في القرآن شاهد يدل على ما قالوه ، وليس في القرآن « اسم مبهم مبني » في موضع نصب أو خفض إلا هذا ، ولفظه : ﴿ هَٰذَٰنِ ﴾ فهذا نقل ثابت متواتر لفظاً ورسماً ، ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطاً منكراً كما قد بسط في غير هذا الموضع ، فإن المصحف منقول بالتواتر ، وقد كتبت عدة مصاحف وكلها مكتوبة بالألف ، فكيف يتصور في هذا غلط ؟

وأيضا فإن القراء إنما قرأوا بما سمعوه من غيرهم ، والمسلمون كانوا يقرأون « سورة طه » على عهد رسول الله وأبى بكر وعمر وعثمان وعلي وهي من أول ما نزل من القرآن ، قال ابن مسعود : « بنو إسرائيل والكهف ، ومريم ، وطه ، والأنبياء ، من العتاق الأول ، وهن من تلادي » رواه البخارى عنه[١] ، وهي مكية باتفاق الناس .

---

(١) رواه البخاري « ٤٤٦٢ » .

قال أبو الفرج وغيره[١] : هي مكية بإجماعهم ، بل هي من أول ما نزل وقد روي أنها كانت مكتوبة عند أخت عمر وأن سبب إسلام عمر كان لما بلغه إسلام أخته وكانت السورة تقرأ عندها[٢] .

فالصحابة لابد أن قد قرأوا هذا الحرف ومن الممتنع أن يكونوا كلهم قرأوه بالياء كأبي عمرو ، فإنه لو كان كذلك لم يقرأها أحد إلا بالياء ولم تكتب إلا بالياء ، فعلم أنهم أو غالبهم كانوا يقرؤونها بالألف ، كما قرأها الجمهور وكان الصحابة بمكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة يقرؤون هذه السورة في الصلاة وخارج الصلاة ، ومنهم سمعها التابعون ، ومن التابعين سمعها تابعوهم ، فيمتنع أن يكون الصحابة كلهم قرؤوها بالياء مع أن جمهور القراء لم يقرأوها إلا بالألف ، وهم أخذوا قراءتهم عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة ، فهذا مما يعلم به قطعاً أن عامة الصحابة إنما قرؤوها بالألف كما قرأ الجمهور وكما هو مكتوب .

وحينئذ فقد علم أن الصحابة إنما قرأوا كما علمهم الرسول ، وكما هو لغة للعرب ثم لغة قريش ، فعلم أن هذه اللغة الفصيحة المعروفة عندهم في « الأسماء المبهمة » :

---

(١) هو ابن الجوزي « ٥١٠ ـ ٥٩٧ » ، و انظر كلامه في « زاد المسير » ٥/ ٢٦٨ .

(٢) قصة إسلام عمر هذه رواها الدارقطني في سننه ١٢٣/١ و الحاكم « ٦٨٩٧ » وغيرهما من طريق القاسم بن عثمان عن أنس ، والقاسم متكلم فيه وقد انفرد بها ، وقد قال عنها الحافظ في « اللسان »٤٦٣/٤ : منكرة جداً .

تقول : « إن هذان » .

و « مررت بهذان » .

تقولها : في الرفع ، والنصب ، والخفض : بـ« الألف » ، ومن قال : إن لغتهم أنها تكون في الرفع بـ« الألف » ، طولب بالشاهد على ذلك والنقل عن لغتهم المسموعة منهم نثراً ونظماً ، وليس في القرآن ما يشهد له ولكن عمدته القياس .

وحينئذ فنقول :

قياس هذا بغيرها من الأسماء غلط ، فإن الفرق بينهما ثابت عقلاً وسماعاً :

١ ـ أما النقل والسماع : فكما ذكرناه .

٢ ـ وأما العقل والقياس : فقد تفطن للفرق غير واحد من حذاق النحاة فحكى ابن الأنباري وغيره عن « الفراء » قال : ألف التثنية في « هذان » هي ألف « هذا » ، والنون فرقت بين الواحد والاثنين ، كما فرقت بين الواحد والجمع نون « الذين » ، وحكاه المهدوي وغيره عن « الفراء » ولفظه قال : إنه ذكر أن « الألف » ليست علامة التثنية ، بل هي ألف « هذا » ، فزدت عليها « نوناً » ولم أغيرها كما زدت على « الياء » من « الذي » فقلت « الذين » في كل حال .

قال : وقال بعض الكوفيين : « الألف » في هذا مشبهة « يفعلان » فلم

تغير كما لم تغير ، قال : وقال الجرجاني : لما كان اسماً على حرفين أحدهما حرف مد ولين وهو كالحركة ووجب حذف إحدى الألفين في التثنية لم يحسن حذف الأولى لئلا يبقى الاسم على حرف واحد فحذف علم التثنية ، وكان « النون » يدل على التثنية ، ولم يكن لتغيير « النون » الأصلية « الألف » وجه فثبت في كل حال كما يثبت في الواحد ، قال المهدوي : وسأل إسماعيل القاضي ابن كيسان(١) عن هذه المسألة ، فقال : لما لم يظهر في المبهم إعراب في الواحد ولا في الجمع جرت التثنية على ذلك مجرى الواحد ، إذ التثنية يجب أن لا تغير ، فقال إسماعيل : ما أحسن ما قلت لو تقدمك أحد بالقول فيه حتى يؤنس به ، فقال له ابن كيسان : فليقل القاضي حتى يؤنس به ، فتبسم .

قلت : بل تقدمه « الفراء » وغيره ، و « الفراء » في الكوفيين مثل « سيبويه » في البصريين ، لكن إسماعيل كان اعتماده على نحو البصريين و « المبرد » كان خصيصاً به .

وبيان هذا القول :

---

(١) هذه القصة ذكرها السيوطي في « الأشباه والنظائر في النحو » ٣/٢١٩ ، والقاضي هو إسماعيل بن إسحاق الجهضمي مولاهم « ٢٠٠ ـ ٢٨٢ » فقيه مالكي ، توفي ببغداد ، له مؤلفات في الفقه والتفسير والحديث « الأعلام » ١/٣١٠ .

وابن كيسان هو : محمد بن أحمد أبو الحسن ابن كيسان « ت ٢٩٩ » عالم بالعربية ، له مصنفات في العربية « الأعلام » ٥/٣٠٨ .

أن المفرد « ذا » ، فلو جعلوه كسائر الأسماء لقالوا في التثنية « ذوان » ولم يقولوا « ذان » ، كما قالوا « عصوان » و « رجوان » ونحوهما من الأسماء الثلاثية ، و « ها » : حرف تنبيه ، وقد قالوا فيما حذفوا « لامه » : « أبوان » فردته التثنية إلى أصله ، وقالوا في غير هذا و « يدان » .

وأما « ذا » فلم يقولوا « ذوان » بل قالوا كما فعلوه في « ذو » و « ذات » التي بمعنى صاحب ، فقالوا : « هو ذو علم » و « هما ذوا علم » ، كما قال : ﴿ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن : ٤٨] .

وفى اسم الإشارة قالوا « ذان » و « تان » ، كما قال : ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾ [القصص : ٣٢] ، فإن « ذا » : بمعنى صاحب هو اسم معرب ، فتغير إعرابه في الرفع والنصب والجر ، فقيل : « ذو ، و ذا و ذي » ، وأما المستعمل في الإشارة والأسماء الموصولة والمضمرات هي مبنية ، لكن أسماء الإشارة لم تفرق لا في واحد ولا في جمعه بين حال الرفع والنصب والخفض ، فكذلك في تثنيته ، بل قالوا :

« قام هذا » و « أكرمت هذا » و « مررت بهذا » ، وكذلك « هؤلاء » في الجمع ، فكذلك المثنى :

« قال هذان » ، و « أكرمت هذان » ، و « مررت بهذان » ، فهذا هو القياس فيه أن يلحق مثناه بمفرده وبمجموعه ، لا يلحق بمثنى غيره الذي هو أيضاً معتبر بمفرده ومجموعة .

فالأسماء المعربة ألحق مثناها بمفردها ومجموعها ، تقول : « رجلٌ » و« رجلان » و « رجالٌ » فهو معرب في الأحوال الثلاثة ، يظهر الإعراب في مثناه كما ظهر في مفرده ومجموعه ، فتبين أن الذين قالوا : إن مقتضى العربية أن يقال « إن هذين » ليس معهم بذلك نقل عن اللغة المعروفة في القرآن التي نزل بها القرآن ، بل هي أن يكون المثنى من أسماء مبنياً في الأحوال الثلاثة على لفظ واحد كمفرد أسماء الإشارة ومجموعها .

وحينئذ : فإن قيل : إن « الألف » هي « ألف المفرد » زيد عليها النون .

أو قيل : هي « علم للتثنية » ، وتلك حذفت .

أو قيل : بل هذه الألف « تجمع هذا » ، وهذا معنى جواب ابن كيسان وقول الفراء مثله فالمعنى ، وكذلك قول الجرجاني ، وكذلك قول من قال : إن « الألف » فيه تشبه ألف « يفعلان » .

ثم يقال : قد يكون الموصول كذلك كقوله ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ ﴾ [النساء : ١٦] ، فإن ثبت أن لغة قريش أنهم يقولون : « رأيت اللذين فعلا » ، و« مررت باللذين فعلا » ، وإلا فقد يقال : هو بالألف في الأحوال الثلاثة ، لأنه اسم مبنى ، والألف فيه بدل الياء في « الذين » وما ذكره الفراء وابن كيسان وغيرهما يدل على هذا ؛ فإن الفراء شبه هذا بالذين وتشبيه اللذان به أولى ، و ابن كيسان علل بأن المبهم مبنى لا يظهر فيه الإعراب ، فجعل مثناه كمفرده ومجموعه وهذا العلم يأتي في الموصول .

يؤيد ذلك أن المضمرات من هذا الجنس ، والمرفوع والمنصوب لهما ضمير متصل ومنفصل ، بخلاف المجرور فإنه ليس له إلا متصل ، لأن المجرور لا يكون إلا بحرف أو مضاف لا يقدم على عامله فلا ينفصل عنه .

فالضمير المتصل :

في الواحد : « الكاف » من « أكرمتك » و « مررت بك » .

وفى الجمع : « أكرمتكم » و « مررت بكم » .

وفى التثنية : زيدت الألف في النصب والجر فيقال : « أكرمتكما » و« مررت بكما » . كما نقول في الرفع :

ففي الواحد والجمع : « فعلت » و « فعلتم » .

وفى التثنية : « فعلتما » بالألف وحدها زيدت علماً على التثنية في حال الرفع والنصب والجر ، كما زيدت في المنفصل في قوله « إياكما » و« أنتما » فهذا كله مما يبين أن لفظ المثنى في الأسماء المبنية في الأحوال الثلاثة نوع واحد ، لم يفرقوا بين مرفوعه وبين منصوبه و مجروره ، كما فعلوا ذلك في الأسماء المعربة ، وإن ذلك في « المثنى » أبلغ منه في لفظ « الواحد » و« الجمع » ، إذ كانوا في الضمائر يفرقون بين ضمير المنصوب والمجرور وبين ضمير المرفوع في الواحد والمثنى ولا يفرقون في المثنى وفى لفظ الإشارة والموصول ولا يفرقون بين الواحد والجمع وبين المرفوع وغيره ففي المثنى بطريق الأولى والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

ثم قال : « فصل : وقد يعترض على ما كتبناه أولا بأنه جاء أيضاً في غير الرفع بالياء كسائر الأسماء قال تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ﴾ [فصلت : ٢٩] ولم يقل : « اللذان أضلانا » كما قيل في « الذين » إنه بالياء في الأحوال الثلاثة .

وقال تعالى في قصة موسى : ﴿ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ ﴾ [القصص : ٢٧] .

ولم يقل « هاتان » ، و « هاتان » : تبع لابنتيّ ، وقد يسمى « عطف بيان » ، وهو يشبه الصفة كقوله : ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ﴾ [الأعراف : ٧٣] ، لكن الصفة تكون مشتقة ، أو في معنى المشتق وعطف البيان يكون بغير ذلك كأسماء الأعلام وأسماء الإشارة .

وهذه الآية نظير قوله : ﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه : ٦٣] ، وأما قوله : ﴿ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ [فصلت : ٢٩] فقد يفرق بين اسم الإشارة والموصول : بأن اسم الإشارة على حرفين ، بخلاف الموصول فإن الاسم هو « اللذا » عدة حروف ، وبعده يزاد علم الجمع : فتكسر الذال وتفتح النون ، وعلم التثنية : فتفتح الذال وتكسر النون والألف فقلت في النصب والجر ، لأن الاسم الصحيح إذا جمع جمع التصحيح كسر آخره في النصب وفى الجر وفتحت نونه ، وإذا ثني فتح آخره وكسرت نونه في الأحوال الثلاثة .

وهذا يبين أن الأصل في التثنية هي الألف ، وعلى هذا فيكون في إعرابه لغتان جاء بهما القرآن :

١ ـ تارة يجعل كـ« اللذان » . ٢ ـ وتارة يجعل كـ« اللذين » .

ولكن في قوله : ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ ﴾ [القصص : ٢٧] كان هذا أحسن من قوله : « هاتان » لما فيه من اتباع لفظ المثنى بالياء فيهما ، ولو قيل « هاتان » لأشبه كما لو قيل « إن ابنتيّ هاتان » ، فإذا جعل بالياء علم تابع مبين عطف بيان لتمام معنى الاسم ، لاخبر تتم به الجملة ، وأما قوله : ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾ [طه : ٦٣] فجاء اسماً مبتدأ اسم « إن » ، وكان مجيئه بالألف أحسن في اللفظ من قولنا « إن هذين لساحران » لأن الألف أخف من الياء ، ولأن الخبر بالألف فإذا كان كل من الاسم والخبر بالألف كان أتم مناسبة ، وهذا معنى صحيح وليس في القرآن ما يشبه هذا من كل وجه وهو بالياء .

فتبين أن هذا المسموع والمتواتر ليس في القياس الصحيح ما يناقضه لكن بينهما فروق دقيقة والذين استشكلوا هذا إنما استشكلوه من جهة القياس ، لا من جهة السماع ، ومع ظهور الفرق يعرف ضعف القياس .

وقد يجيب من يعتبر كون الألف في « هذا » هو المعروف في اللغة بأن يفرق بين قوله : ﴿ إِنْ هَـٰذَٰنِ ﴾ وقوله : ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ ﴾ أن هذا تثنية مؤنث ، وذاك تثنية مذكر ، والمذكر المفرد منه : « ذا » بالألف ،

فزيدت فوق نون للتثنية ، و أما المؤنث فمفرده : « ذي » أو « ذه » أو « ته » وقوله : ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ ﴾ تثنية « تي » بالياء ، فكان جعلها بالياء في النصب والجر أشبه بالمفرد ، بخلاف تثنية المذكر وهو « ذا » فإنه بالألف ، فإقراره بالألف أنسب ، وهذا فرق بين تثنية المؤنث وتثنية المذكر والفرق بينه وبين « اللذين » قد تقدم .

وحينئذ فهذه القراءة هى الموافقة للسماع والقياس ولم يشتهر ما يعارضها من اللغة التي نزل بها القرآن والله أعلم .

وقوله : ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ ﴾ هو كقول النبي ﷺ : « من أكل من هاتين الشجرتين الخبيثتين فلا يقربن مسجدنا ، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه الآدميون »(١) .

ومثله في الموصول قول ابن عباس لعمر(٢) : « أخبرنى عن المرأتين اللتين قال الله فيهما : ﴿ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ ﴾ الآية [التحريم : ٤] آخره والحمد لله وحده » .

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) الحديث بهذا اللفظ رواه أحمد « ١٩/٤ » والنسائي « ٦٦٨١ » من حديث معاوية بن قرة عن أبيه ، وهو مروي في الصحيحين بألفاظ قريبة ليس فيها الشاهد هنا وهو قوله « هاتين » .

(٢) رواه البخاري « ٢٣٣٦ » ومسلم « ١٤٧٩ » .

المسألة الرابعة

الفرق بين « ما » و « من » الموصولتين(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢) :

« « ما » : فيها عموم و إجمال : يصلح لـ :

١ ـ ما لا يعلم . ٢ ـ و لصفات من يعلم .

كقوله تعالى : ﴿ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ * وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ﴾ [الكافرون : ٢ ، ٣] ، و قوله : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء : ٣] .

و هذا المعنى يجيء في قوله : ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ﴾ [الليل : ٣] » .

وقال أيضاً(٣) :

« ـ في قوله تعالى ـ ﴿ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعۡدُ بِٱلدِّينِ ﴾ [التين : ٧] :

---

(١) قال ابن هشام « أوضح المسالك » ١/١٤٧ ـ ١٥٠ : « « من » تكون للعالم ، ولغيره في ثلاث مسائل :

١ ـ أن ينزل منزلته .

٢ ـ أن تجتمع مع غير العاقل .

٣ ـ أن يكون في عموم فصّل بـ« من » » اهـ ملخصاً .

وقال أيضا « أوضح المسالك » ١/١٥٠ : « « ما » تكون لما لا يعقل وحده ، وله مع العاقل ، ولأنواع من يعقل ، وللمبهم أمره » وانظر « شرح الأشموني » ١/١٣٣ ـ ١٣٩ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٦/٢٢٧ .

(٣) « مجموع الفتاوى » ١٦ / ٢٨٩ .

و على هذا قوله « فما » و صف للأشخاص ، و لم يقل « فمن » ؛ لأن « ما » يراد به الصفات دون الأعيان و هو المقصود كقوله : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء : ٣] ، و قوله : ﴿ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ﴾ [الكافرون : ٢] ، وقوله : ﴿ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴾ [الشمس : ٧] ، كأنه قيل فما المكذب بالدين بعد هذا ، أي : من هذه صفته و نعته هو جاهل ظالم بنفسه والله يحكم بين عباده فيما يختلفون فيه من هذا النبأ العظيم » .

وقال أيضاً(١) :

« و لم يقل فرعون : « ومن رب العالمين » فإن :

« من » سؤال عن عينه : يسأل بها من عرف جنس المسؤل عنه أنه من أهل العلم و قد شك في عينه كما يقال لرسول عرف أنه جاء من عند إنسان « من أرسلك » .

و أما : « ما » فهى سؤال عن الوصف : يقول أي شيء هو هذا ، و ما هو هذا الذي سميته « رب العالمين » » .

وقال أيضاً(٢) :

« ولفظ « ما » : يدل على الصفة بخلاف « من » : فإنه يدل على العين : كقوله : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء : ٣] أي : الطيب .

---

(١) مجموع الفتاوى ١٦ / ٣٣٥ .

(٢) مجموع الفتاوى ١٦ / ٥٥٠ .

﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ [الشمس : ٥] أي : و بانيها .

ونظيره قوله : ﴿ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾ [البقرة : ١٣٣] ، و لم يقل « من تعبدون من بعدي » .

وهذا نظير قوله : ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون : ٣] سواء فالمعنى « لا أعبد معبودكم ، و لا أنتم عابدون معبودي » » .

وقال أيضاً(١) :

« فإن « ما » في اللغة إما :

١ـ لما لا يعلم . ٢ـ أو لصفات ما يعلم .

كما في قوله : ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء : ٣] ، ﴿ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴾ [الشمس : ٧] ، ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴾ [الليل : ٣] ، وفي التسبيح المأثور أنه يقال عند سماع الرعد : « سبحان ما سبحت له » .

وقال أيضاً(٢) :

« ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ * لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الكافرون : ١ ، ٢] :

جاء الخطاب فيه بـ« ما » و لم يجيء بـ « من » :

فقيل : ﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الكافرون : ٢] ، لم يقل : « لا أعبد من تعبدون » لأن : « من » : لمن يعلم ، و الأصنام لا تعلم .

---

(١) مجموع الفتاوى ١٦ / ٥٦٢ .

(٢) مجموع الفتاوى ١٦ / ٥٩٥ .

و هذا القول ضعيف جداً : فإن معبود المشركين يدخل فيه « من يعلم » كالملائكة ، و الأنبياء ، والجن ، و الإنس ، ومن لم يعلم ، و عند الاجتماع تغلب صيغة أولي العلم كما في قوله : ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ [النور : ٤٥]

فإذا أخبر عنهم بحال من يعلم عبر عنهم بعبادته كما في قوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ۖ ﴾ [الأعراف : ١٩٤ ، ١٩٥] فعبر عنهم بـ « ضمير الجمع المذكر » و هو لأولى العلم .

وأما : ما لا يعلم فجمعه « مؤنث » كما تقول : الأموال جمعتها والحجارة قذفتها .

فـ « ما » هي :

١ـ لما لا يعلم . ٢ـ ولصفات من يعلم .

و لهذا تكون للجنس العام لأن شمول الجنس لما تحته هو باعتبار صفاته كما قال : ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء : ٣] أي : الذي طاب و الطيب من النساء ، فلما قصد الإخبار عن الموصوف بالطيب و قصد هذه الصفة دون مجرد العين عبر بـ« ما » ، و لو عبر بـ« من » كان المقصود مجرد العين ، و الصفة للتعريف حتى لو فقدت لكانت غير

مقصودة كما إذا قلت : جاءني من يعرف ، ومن كان أمس في المسجد ومن فعل كذا ، و نحو ذلك .

فالمقصود : الإخبار عن عينه ، و الصلة للتعريف ، و إن كانت تلك الصفة قد ذهبت ، ومنه قوله : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا * وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴾ [الشمس : ٥ ـ ٧] ، على القول الصحيح إنها « اسم موصول » والمعنى « وبانيها ، و طاحيها ، و مسويها » ، و لما قال : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ [الشمس : ٩ ، ١٠] ، أخبر بـ « من » ؛ لأن المقصود الإخبار عن فلاح عينه ، و إن كان فعله للتزكية والتدسية قد ذهب في الدنيا .

فالقسم هناك بالموصوف بحيث أنه إنما أقسم بهذا الموصوف ، و الصفة لازمة فإنه لا توجد مبنية إلا ببانيها ، و لا مطحية إلا بطاحيها ، ولا مسواة إلا بمسويها ، و أما المرء المزكى نفسه ، والمدسيها ، فقد انقضى عمله في الدنيا و فلاحه و خيبته في الآخرة ليسا مستلزما لذلك العمل ، ونحو هذا قوله : ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴾ [الليل : ٣] .

ولهذا يستفهم بها عن صفات من يعلم في قوله :

﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء : ٢٣] .

كما يستفهم على وجه بها في قوله : ﴿ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴾ » .

وأما قوله : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ

ٱللَّهُۚ ﴾ [لقمان : ٢٥] ، فالاستفهام عن عين الخالق للتمييز بينه وبين الآلهة التى تعبد ، فإن المستفهمين بها كانوا مقرين بصفة الخالق وإنما طلب بالاستفهام تعيينه وتمييزه ولتقام عليهم الحجة باستحقاقه وحده العبادة .

وأما فرعون فكان منكرا للموصوف المسمى فاستفهم بصيغة : « ما » لأنه لم يكن مقراً به طالباً لتعيينه .

ولهذا كان الجواب في هذا الاستفهام بقول موسى : ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الشعراء : ٢٤] ، و بقوله : ﴿ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء : ٢٦] ، فأجاب أيضا بالصفة ، وهناك قال : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف : ٨٧] فكان الجواب بالاسم المميز للمسمى عن غيره » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الخامسة

حذف العائد في الموصول ، وضميره في صلة « ما » و « من »

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) : « وفي « الذي » وجهان : أحسنهما أنها صفة المصدر : أي ، كالخوض الذي خاضوه ، فيكون العائد محذوفاً ، كما في قوله ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ ﴾ [يس : ٧١] وهو كثير فاش في اللغة »(٢) .

وقال أيضاً رحمه الله تعالى(٣) : « « ما » يحتمل الواحد والاثنين والجميع . والضمير يعود إلى لفظها أكثر من معناها ، فقوله : « رأيت ما رأيته من الرجال » أحسن من قولك : « ما رأيتهم من الرجال » ، وباب ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [الأنعام : ٢٥] أكثر وأفصح من قوله : ﴿ مَّن يَسْتَمِعُونَ ﴾ [يونس : ٤٢] »(٤) .

---

(١) « اقتضاء الصراط » ١ /٢٥ . في قوله تعالى ﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾ .

(٢) انظر « أوضح المسالك » ١٦٦/١ ـ ١٧٨ ، « شرح الأشموني » ١٥٢/١ ـ ١٦٤ .

(٣) مجموع الفتاوى ٢ / ٤٢٦ .

(٤) قال الأشموني « ١٣٤/١ » عن « من » : « وتكون بلفظٍ واحدٍ للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو « ومنهم من يؤمن به » ، « ومن يقنت منكن » ، ويجوز اعتبار المعنى نحو « ومنهم من يستمعون إليك » ، ومنه قوله :

تعـشّ فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من ـ يا ذئب ـ يصطحبان » اهـ .

المسألة السادسة

المعرف بال

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى - في دلالة « أل » على التعريف - [(١)]:

« إن أداة « أل »[(٢)] التعريف : موضوعة لما هو معروف من الأسماء ، أما كون الشيء معروفاً فذاك يجب أن يكون معروفاً بغير اللام إما بعلم متقدم أو ذكر متقدم » .

وقال أيضاً ـ في « أل » العهدية - [(٣)] :

« إن « اللام » في لغة العرب هي : للتعريف ، فتنصرف إلى المعروف عند المتكلم والمخاطب ، وهي تعم جميع المعروف فـ« ـاللام » في القول [يعني

---

(١) بيان التلبيس ٤٦٤/٢ .

(٢) اختلف في المعرّف بالأداة على أربعة أقوال :

١ ـ أن المعرّف هو « أل » والألف أصلية ـ وهو قول الخليل ـ .

٢ ـ أن المعرّف هو « أل » والألف زائدة ـ وهو قول سيبويه ـ .

٣ ـ أن المعرّف هو « اللام » وحدها ـ وهو قول كثير من النحاة ـ .

٤ ـ أن المعرّف هو « الألف » وحدها واللام زائدة للتفريق بين همزة الاستفهام والهمزة المعرّفة ـ وهو قول المبرد ـ .

انظر حاشية « أوضح المسالك » ١٧٩/١ ، و « شرح الأشموني » ١٦٥/١ ـ ١٦٧ .

وقد ذكرها الشيخ في هذا الموضع باسم « أل » التعريف ، وفي مواضع أخرى باسم « لام » التعريف .

(٣) الاستقامة ٢٢٢/١ .

في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ ﴾ [القصص : ٥١] تقتضي التعميم والاستغراق ، لكن عموم ما عرفته وهو القول المعهود المعروف بين المخاطِب والمخاطَب »[1] .

وقال أيضاً[2] :

« وكذلك ما يعرف بـ« اللام » : « لام العهد » ينصرف في كل موضع إلى ما يعرفه المخاطب إما بعرف متقدم ، وإما باللفظ المتقدم ، وإن كان غير هذا المراد ليس هو ذاك لكن بينهما قدر مشترك وقدر فارق :

كقوله تعالى ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل : ١٥ ، ١٦] .

---

(١) « أل » التعريف تنقسم إلى قسمين :

١ ـ الجنسية : وهي ثلاثة أنواع :

الأول : لبيان الحقيقة : وذلك إذا لم يخلفها « كل » ، نحو « وجعلنا من الماء كل شئ حي » .

الثاني : لشمول أفراد الجنس : وذلك إن خلفتها « كل » حقيقة ، نحو « وخلق الإنسان ضعيفاً » .

الثالث : لشمول خصائص الجنس : وذلك إن خلفتها « كل » مجازاً ، نحو « أنت الرجل علماً » .

٢ ـ العهدية : وهي ثلاثة أنواع أيضاً :

الأول : عهد ذكري : نحو « فعصى فرعون الرسول » .

الثاني : عهد علمي : نحو « إذ هما في الغار » .

الثالث : عهد حضوري : نحو « اليوم أكملت لكم دينكم » .

وانظر للاستزادة « أوضح المسالك » ١/١٧٩ ، « شرح الأشموني » ١/١٦٧ ، « الأشباه والنظائر في النحو » ٢/٥٦ ومابعدها .

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠ / ٤٩٥ .

وقال تعالى : ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ [النور : ٦٣]

ففي الموضعين لفظ « الرسول » و « لام التعريف » لكن المعهود المعروف هناك هو رسول فرعون وهو « موسى عليه السلام » ، والمعروف المعهود هنا عند المخاطبين بقوله : ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ ﴾ هو « محمد ﷺ » وكلاهما حقيقة والاسم متواطىء وهو معرف بـ« ـاللام » في الموضعين لكن العهد في أحد الموضعين غير العهد في الموضوع الآخر وهذا أحد الاسباب التى بها يدل اللفظ فإن « لام التعريف » لا تدل إلا مع معرفة المخاطب بالمعهود المعروف » .

وقال أيضاً(١) :

« ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل : ١٥ ، ١٦] ، وقال في موضع آخر : ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ [النور : ٦٣] :

فلفظ « الرسول » في الموضعين لفظ واحد مقرون بـ « اللام » لكن ينصرف في كل موضع إلى المعروف عند المخاطب في ذلك الموضع :

فلما قال هنا ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل : ١٥ ، ١٦] : كان « اللام » لتعريف رسول

(١) مجموع الفتاوى ٢٠ / ٤٢٨ .

فرعون وهو موسى بن عمران عليه السلام .

ولما قال لأمة محمد ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ ﴾ [النور : ٦٣] : كان « اللام » لتعريف الرسول المعروف عند المخاطبين بالقرآن والمأمورين بأمرهم والمنتهين بنهيه وهم أمة محمد .

ومعلوم أن مثل هذا لا يجوز أن يقال : وهو « مجاز » في أحدهما باتفاق الناس ، ولا يجوز أن يقال : هو « مشترك » اشتراكاً لفظياً محضاً كلفظ « المشتري » للمبتاع والكوكب ، و« سهيل » للكوكب والرجل ، ولا يجوز أن يقال : هو « متواطىء » دل في الموضعين على القدر المشترك فقط فإنه قد علم أنه في أحد الموضعين هو « محمد » وفي الآخر « موسى » مع أن لفظ الرسول واحد ، ولكن هذا اللفظ تكلم به من سياق كلام من مدلول « لام التعريف » » .

وقال أيضاً - في « أل » التي للاستغراق والعموم - [١] :

« أما الأثري فحديث ابن عباس المخرج في الصحيحين أن رسول الله مر بقبرين فقال : « إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول »[٢] وروى « لا يستنزه » .

والبول : اسم جنس محلى باللام فيوجب العموم كالإنسان في قوله :

---

(١) مجموع الفتاوى ٢١ / ٥٤٤ .

(٢) رواه البخاري « ١٢٩٥ » ومسلم « ٢٩٢ » .

﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ فإن المرتضى أن أسماء الأجناس تقتضي من العموم ما تقتضيه أسماء الجموع ، لست أقول الجنس الذي يفصل بين واحده وكثيره الهاء ، كالتمر والبر والشجر فإن حكم تلك حكم الجموع بلا ريب ، وإنما أقول اسم الجنس المفرد الدال على الشيء وعلى ما أشبهه كإنسان ورجل وفرس وثوب وشبه ذلك » .

وقال أيضاً[(١)] :

« وذلك أنه أتى فيه بـ « لام التعريف » الدالة على كمال المسمى و تمامه كقوله : « زيد العالم ، زيد الشجاع » أي : لا أعلم منه ، و لا أشجع منه » .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) مجموع الفتاوى ١٦ /٥٣٠ .

الفصل الرابع

المبتدأ والخبر والنواسخ

المسألة الأولى : جواز حذف المعلوم

المسألة الثانية : تعدد الخبر

المسألة الثالثة : « ما » الحجازية

المسألة الرابعة : معنى قولهم « ما كاد يفعل »

المسألة الخامسة : الفرق بين « إنّ » المسكورة الهمزة والمفتوحة

المسألة السادسة : الكلام على « إنما »

المسألة السابعة : الإعمال والإلغاء في باب ظن وأخواتها

المسألة الأولى

جواز حذف المعلوم[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« ومن زعم أن هذا ذكرالعامة وان ذكر الخاصة هو الاسم المفرد وذكر خاصة الخاصة هو الاسم المضمر فهم ضالون غالطون . واحتجاج بعضهم على ذلك بقوله : ﴿ قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ ﴾ [الأنعام : ٩١] من أبين غلط هؤلاء ؛ فإن الاسم هو مذكور في الأمر بجواب الاستفهام وهو قوله : ﴿ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِۖ ﴾ إلى قوله : ﴿ قُلِ ٱللَّهُۖ ﴾ أي الله الذى الكتاب الذى جاء به موسى ، فالاسم مبتدأ ، وخبره قد دل عليه الاستفهام ، كما في نظائر ذلك : تقول : من جاره ، فيقول : زيد » .

وقال أيضاً[٣] :

« فإذا قيل : ما هذا ؟ قيل : طعام .

---

(١) قال ابن مالك رحمه الله تعالى في « الألفية » :

وحذف ما يعلـــم جائز كما تقول « زيد » ، بعد : من عندكما ؟

وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغـــــني عنه إذ عـــرف

وانظر : شرحه في « أوضح المسالك » ١/٢١٦ ، « شرح الأشموني » ١/٢٠٥ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٠/٢٢٦ .

(٣) الرد على المنطقيين ١/٥٧ .

فهذا خبر مبتدأ محذوف باتفاق الناس ، تقديره : « هذا طعام » :

كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان : ٢٥] وقوله : ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ إلى قوله : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام : ٩١] .

وكقوله : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف : ٢٢] .

أي : هم ثلاثة ، وهم خمسة ، وهم سبعة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ﴾ [الكهف : ٢٩] ، أي : « هذا الحق من ربكم » ليس كما يظنه بعض الجهال أي : « قل القول الحق » ، فإن هذا لو أريد لنصب لفظ الحق والمراد إثبات أن القرآن حق ولهذا قال : ﴿ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ﴾ [الكهف : ٢٩] » .

وقال أيضاً(١) :

« وأما ما يتوهمه طائفة من غالطي المتعبدين في قوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ ﴾ ويتوهمون أن المراد : قول هذا الاسم فخطأ واضح ، ولو تدبروا ما قبل هذا تبين مراد الآية فإنه سبحانه قال : ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٠/٥٥٨ .

بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًاۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْۖ قُلِ ٱللَّهُۖ ﴾ [الأنعام : ٩١] أي : « قل الله أنزل الكتاب الذى جاء به موسى » : فهذا كلام تام وجملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر حذف الخبر منها لدلالة السؤال على الجواب ، وهذا قياس مطرد في مثل هذا في كلام العرب :

كقوله : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم ﴾ [الزمر : ٣٨] الآية .

وقوله : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ ﴾ [النمل : ٦٠] وكذلك ما بعدها .

وقوله : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ ﴾ [المؤمنون : ٨٦ ، ٨٧] ، على قراءة أبى عمرو .

وتقول في الكلام : من جاء ؟ فتقول : زيدٌ ، ومن أكرمت ؟ فتقول : زيداً ، وبمن مررت ؟ فتقول : بزيدٍ ، فيذكرون الاسم الذى هو جواب « من » ويحذفون المتصل به ؛ لأنه قد ذكر في السؤال مرة فيكرهون تكريره من غير فائدة بيان لما في ذلك من التطويل والتكرير » .

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الثانية

تعدد الخبر[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« وقوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح : ٢٩] كل ذلك نعت للذين معه ، وهي التي يسميها النحاة : « خبراً بعد خبر » .

وقال أيضاً[(٣)] : « وقوله : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [الأحزاب : ٣٥] الآيات ، فإنه من صدق و صبر و لم يسلم ولم يؤمن لم يكن ممن أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً :

---

(١) الكلام هنا على مسألتين ، الأولى بيان المراد من تعدد الخبر ، والثاني حكمه .
المسألة الأولى : تعدد الخبر يراد به الإخبار عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبر وهو على نوعين :
١ ـ تعدد في اللفظ والمعنى ، نحو « زيد شاعر كاتب » ، وهذا النوع يجوز فيه العطف وتركه .
٢ ـ تعدد في اللفظ دون المعنى ، نحو « هذا حلو حامض » يعني : مز ، وهذا لا يجوز فيه العطف .
والمراد هنا هو النوع الأول .
المسألة الثانية : حكم تعدد الخبر :
اختلف النحاة فيها على قولين :
الأول : جواز ذلك ــ وهو مذهب جمهور النحاة ــ نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ، ونحو « زيد شاعر كاتب » .
الثاني : ذهب بعض النحاة إلى منع ذلك ، وأن قولك « زيد شاعر كاتب » على تقدير : « هو » للثاني . وانظر « أوضح المسالك » ٢٢٨/١ ، « شرح الأشموني » ٢١٣/١ ــ ٢١٦ » .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٣٦٠/١٣ .

(٣) « مجموع الفتاوى » ١٦ / ١٢٨ .

وكثيرا ما تأتي الصفات بلا عطف ، كقوله : ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ﴾ [الحشر : ٢٣] وقوله : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ * مَلِكِ ٱلنَّاسِ * إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس : ١ ـ ٣] .

وقد تجيء خبراً بعد خبر ، كقوله : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج : ١٤ ـ ١٦] .

ولو كان « فعّالٌ » صفة لكان معرفاً بل هو « خبر بعد خبر » .

وقوله : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ ﴾ [الحديد : ٣] .

« خبر بعد خبر » لكن بالعطف بكل من الصفات .

وأخبار المبتدأ : قد تجيء بعطف ، و بغير عطف :

١ ـ و إذا ذكر بالعطف كان كل اسم مستقلاً بالذكر .

٢ ـ و بلا عطف يكون الثاني من تمام الأول بمعنى .

ومع العطف : لا تكون الصفات إلا للمدح و الثناء أو للمدح .

وأما بلا عطف : فهو في النكرات للتمييز و في المعارف قد يكون للتوضيح و﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ * وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴾ [الأعلى : ٢ ـ ٤] وصف بكل صفة من هذه الصفات ومدح بها و أثني عليه بها و كانت كل صفة من هذه الصفات مستوجبة لذلك » .

۞۞۞۞

المسألة الثالثة

« ما » الحجازية[1]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[2] :

« الحروف العاملة أصلها أن تكون للاختصاص :

فإذا اختصت بالاسم أو بالفعل ولم تكن كالجزء منه عملت فيه :

فـ« إن وأخواتها » اختصت بالاسم فعملت فيه وتسمى الحروف المشبهة للأفعال ، لأنها عملت نصباً ورفعاً[3] وكثرت حروفها .

و « حروف الجر » اختصت بالاسم فعملت فيه .

و « حروف الشرط » اختصت بالفعل فعملت فيه .

بخلاف « أدوات الاستفهام » فإنها تدخل على الجملتين ولم تعمل .

وكذلك « ما » المصدرية .

---

(١) ذهب البصريون إلى أن « ما » على لغة الحجاز تعمل عمل « ليس » فترفع المبتدأ وتنصب الخبر . وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل ، والناصب للخبر هو نزع الخافض ، ودليلهم في ذلك أن « ما » النافية غير مختصة كحروف العطف والاستفهام لذلك فهي غير عاملة ، وإعمالها خلاف القياس . ودليل البصريين أن « ما » النافية عملت لقوة مشابهتها بليس من حيث النفي ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء في خبرها ، وانظر للتفصيل « الإنصاف » ١٦٥/١ ـ ١٧٢ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٨/ ٢٦٤ .

(٣) هنا يظهر من كلام الشيخ اختيار مذهب البصريين في أن الرافع لخبر « إنّ » وأخواتها هي الأداة ، وذهب الكوفيون إلى أن الأداة لا ترفع الخبر ، بل الخبر باقٍ على رفعه قبل دخولها . وانظر للاستزادة « الإنصاف » ١٧٦/١ ـ ١٨٥ .

ولهذا القياس في « ما النافية » : أن لا تعمل أيضا على لغة « تميم » ولكن تعمل على اللغة « الحجازية » التى نزل بها القرآن في مثل قوله تعالى : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢] ، ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] استحساناً لمشابهتها « ليس » » .

❖ ❖ ❖ ❖

المسألة الرابعة

معنى قولهم « ماكاد يفعل »

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« ﴿ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة : ٧١] ، فالمنفي بها مثبت والمثبت بها منفي(٢) ، وهذا هو المشهور وعليه عامة الاستعمال :

---

(١) منهاج السنة النبوية ٥ / ١٤١ .

(٢) قال ابن هشام رحمه الله تعالى « المغني » ٢ / ٦٦١ ـ ٦٦٣ : « قولهم : إنّ « كاد » إثباتها نفي ونفيها إثبات ، فإذا قيل : « كاد يفعل » فمعناه أنه لم يفعل ، وإذا قيل : « لم يكد يفعل » فمعناه أنه فعله .

دليل الأول : ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء : ٧٣]

وقوله : كادت النفس أن تفيض عليه

ودليل الثاني : ﴿ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة : ٧١] .

وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزاً فقال :

أنحوي هذا العصر ما هي لـفـظة جرت في لساني جرهم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود

والصواب : أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات ، وبيانه : أن معناها المقاربة ، ولا شك أن معنى « كاد يفعل » قارب الفعل ، وأن معنى « ما كاد يفعل » ما قارب الفعل ، فخبرها منفي دائماً ، أما إذا كانت منفية فواضح ، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل ، ودليله : ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ [النور : ٤٠] ولهذا كان أبلغ من أن يقال « لم يرها » لأن من لم ير قد يقارب الرؤية ، وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله ، وإلا لكان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله ، إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى : قارب الصلاة ، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة ، ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد ، فإن أورد على ذلك ﴿ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة : ٧١] =

وقد يقال : يراد بها هذا تارة ، وهذا تارة .

فإذا صرحت بإثبات الفعل فقد وجد ، فإذا لم يؤت إلا بالنفي المحض كقوله : ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ [النور : ٤٠] ، و ﴿ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [النساء : ٧٨] ، فهذا نفي مطلق ولا قرينة معه تدل على الإثبات فيفرق بين مطلقها ومقيدها ، وهذه الأقوال الثلاثة للنحاة ، وقال بكل قول طائفة(١) .

وقد وصف الله تعالى المنافقين بعدم الفقه في مثل قوله تعالى : ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟ ۗ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [المنافقون : ٧] . وفي مثل قوله : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟

= مع أنهم قد فعلوا ، إذ المراد بالفعل الذبح ، وقد قال تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ [البقرة : ٧١] فالجواب : أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر ، فإنهم كانوا أولاً بعداء من ذبحها ، بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك ، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ .

وانظر « شرح الأشموني » ١/٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

(١) **الأول** : أن المنفي بها مثبت ، والمثبت منفي .

والثاني : أنه يراد بها : هذا تارة ، وهذا تارة .

والثالث : أنه يفرق بين مطلقها ومقيدها .

والناظر في كلام ابن هشام السابق يرى أنه قرّر أن المثبت بها مثبت والمنفي منفي كسائر الأفعال ، فيعد قولاً رابعاً .

لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ﴾ [محمد : ١٦]

فدل على أنهم لم يكونوا يفقهون القرآن ، لكن قوله : ﴿ حَدِيثًا ﴾ نكرة في سياق النفي فتعم كما قال في الكهف : ﴿ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾ [الكهف : ٩٣] .

ومعلوم أنهم لا بد أن يفقهوا بعض الأقوال وإلا فلا يعيش الإنسان بدون ذلك فعلم أن المراد أنهم يفقهون بعد أن كادوا لم يفقهوه ، وكذلك في الرواية وهذا أظهر أقوال النحاة وأشهرها » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الخامسة

الفرق بين « إنَّ » المكسورة الهمزة والمفتوحة

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« إن « أن » وما في خبرها في تقدير المصدر المفرد ، و « إن » المكسورة وما في خبرها جملة تامة »(٢)

وقال أيضاً (٣) :

« ما ذكره سيبويه وغيره من أئمة النحو أن العرب يحكون بالقول ما كان كلاماً ، لا يحكون به ما كان قولاً ، فالقول لا يحكى به إلا كلام تام أو جملة اسمية أو فعلية ، ولهذا يكسرون « إن » إن جاءت بعد القول » .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٦٨/٩ .

(٢) قال الزمخشري في « المفصل » ٣٩٠ : « و« أن » و « إن » هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد » وقال « والذي يميز بين موقعيهما أن ما كان مظنة للجملة وقعت فيه مكسورة ، كقولك مفتتحاً « إن زيداً منطلق » ، وبعد قال لأن الجمل تحكى بعده ، وبعد الموصول لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، وما كان مظنة للمفرد وقعت فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمجرور وما بعد لولا ، لأن المفرد ملتزم فيه في الاستعمال » .

وقال ابن هشام « أوضح المسالك » ٣٣٣/١ « تتعين « إن » المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، و « أن » المفتوحة حيث يجب ذلك ، ويجوزان إن صح الاعتباران » ، وانظر للاستزادة : « شرح الأشموني » ٢٩٩/١ وما بعدها .

(٣) « مجموع الفتاوى » ٢٢٨/١٠ .

وقال أيضاً(١) :

« إن « أن » المفتوحة وما في خبرها بمنزلة المصدر ، فإذا قال : « حدثنى أنه قال » فهو في التقدير « حدثنى بقوله » ، ولهذا اتفق النحاة على أن :

١ ــ « إن » المكسورة تكون في موضع الجمل .

٢ ــ والمفتوحة في موضع المفردات .

فقوله : ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ ﴾ [آل عمران : ٣٩] على قراءة الفتح في تقدير قوله : « فنادته ببشارته » ، وهو ذكر لمعنى ما نادته به وليس فيه ذكر اللفظ ، ومن قرأ : « إن الله » فقد حكى لفظه ، وكذلك الفرق بين قوله : « أول ما أقول أحمد الله » ، و « أول ما أقول إنى أحمد الله » وإذا كان مع الفتح هو مصدر » .

وقال أيضاً(٢) :

« فإن « أن » وما في حيزها في تقدير « المصدر المفرد » ، و« إن » المكسورة وما في حيزها « جملة تامة » ، ولهذا قال النحاة قاطبة أن « إن » :

١ ــ تكسر إذا كانت في موضع الجملة والجملة خبر وقضية .

٢ ــ وتفتح في موضع المفرد الذي هو جزء القضية .

ولهذا يكسرونها بعد القول لأنهم إنما يحكون بالقول الجملة التامة » .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٨ / ٣٢ .

(٢) الرد على المنطقيين ١٦٠/١ .

المسألة السادسة

الكلام على « إنما »

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« لفظة : « إنما » : للحصر عند جماهير العلماء ، وهذا مما يعرف بالاضطرار من لغة العرب ، كما تعرف معانى حروف النفى والاستفهام والشرط وغير ذلك ، لكن تنازع الناس :

هل دلالتها على الحصر بطريق المنطوق أو المفهوم ؟ ! .

على قولين : والجمهور على أنه بطريق المنطوق ، والقول الآخر قول بعض مثبتى المفهوم كالقاضى أبى يعلى(٢) في أحد قوليه ، وبعض الغلاة من نفاته ، وهؤلاء زعموا أنها تفيد الحصر ، واحتجوا بمثل قوله : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنفال : ٢] .

وقد احتج طائفة من الأصوليين على أنها للحصر بأن حرف « أن » للإثبات وحرف « ما » للنفى ، فإذا اجتمعا حصل النفى والإثبات جميعاً .

وهذا خطأ عند العلماء بالعربية فإن « ما » هنا هي : « ما الكافة » ليست « ما النافية » ، وهذه الكافة تدخل على « أن وأخواتها » فتكفها

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٨ / ٢٦٤ .

(٢) هو : محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء أبو يعلى الحنبلي « ٣٨٠ ـ ٤٥٨ » عالم عصره ، شيخ الحنابلة في وقته ، ولي القضاء ، وله مصنفات كثيرة « الأعلام » ٦/١٠٠ .

عن العمل[(١)] ، وذلك لأن الحروف العاملة أصلها أن تكون للاختصاص :

فإذا اختصت بالاسم أو بالفعل ولم تكن كالجزء منه عملت فيه :

فـ« إن وأخواتها » اختصت بالاسم فعملت فيه وتسمى الحروف المشبهة للأفعال ، لأنها عملت نصبا ورفعا وكثرت حروفها .

و « حروف الجر » اختصت بالاسم فعملت فيه .

و « حروف الشرط » اختصت بالفعل فعملت فيه .

بخلاف « أدوات الاستفهام » فإنها تدخل على الجملتين ولم تعمل .

وكذلك « ما » المصدرية .

ولهذا القياس في « ما النافية » : أن لا تعمل أيضا على لغة « تميم » ولكن تعمل على اللغة « الحجازية » التى نزل بها القرآن في مثل قوله تعالى : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢] ، ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] .

---

(١) ذكر ابن هشام رحمه الله تعالى هذا في « المغني » ٣٠٨/١ فقال « وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين أن « ما الكافة » التي مع « إنّ » نافية وأن ذلك سبب إفادتها للحصر ، قالوا لأن « إنّ » للاثبات ، و« ما » للنفي فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شيء واحد ، لأنه تناقض ، ولا أن يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها ، لأنه خلاف الواقع باتفاق ، فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور ، فجاء الحصر .

قال ابن هشام : وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين ، إذ ليست « إنّ » للإثبات وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل « إنّ زيداً قائم » أو نفياً مثل « إنّ زيداً ليس بقائم » ومنه « إن الله لا يظلم الناس شيئاً » ، وليست « ما » للنفي ، بل هي بمنزلتها في أخواتها « ليتما » و« لعلما » و « لكنما » و « كأنما » »اهـ .

استحساناً لمشابهتها « ليس » هنا .

لما[١] دخلت « ما الكافة » على « أن » أزالت اختصاصها ، فصارت تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية فبطل عملها :

كقوله : ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ ﴾ [الرعد : ٧] .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا تُجۡزَوۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [التحريم : ٧] .

وقد تكون « ما » التى بعد « أن » اسماً لا حرفاً :

كقوله : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ ﴾ [طه : ٦٩] بالرفع أي : أن الذى صنعوه كيد ساحر خلاف :

قوله : ﴿ إِنَّمَا تَقۡضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ ﴾ [طه : ٧٢] ، فإن القراءة بالنصب لا تستقيم إذا كانت « ما » بمعنى « الذي » ، وفي كلا المعنيين الحصر موجود ، لكن إذا كانت « ما » بمعنى « الذي » فالحصر جاء من جهة أن المعارف هي من « صيغ العموم » ، فإن الأسماء إما : « معارف » وإما « نكرات » :

و « المعارف » : من صيغ العموم .

و « النكرة » : في غير الموجب كالنفى وغيره من صيغ العموم .

فقوله : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ ﴾ [طه : ٦٩] ، تقديره : أن الذى صنعوه كيد ساحر .

---

(١) لعله « فلما » .

وأما الحصر في « إنما » فهومن جنس الحصر بالنفى والاستثناء :

كقوله تعالى : ﴿ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [الشعراء : ١٥٤] ، ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] .

والحصر قد يعبر عنه :

- بأن الأول محصور في الثانى .

- وقد يعبر عنه بالعكس ، والمعنى واحد وهو أن الثانى أثبته الأول ولم يثبت له غيره مما يتوهم أنه ثابت له ، وليس المراد أنك تنفى عن الأول كل ما سوى الثانى :

فقوله : ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ﴾ [الرعد : ٧] ، أي : أنك لست رباً لهم ولا محاسباً ولا مجازياً ولا وكيلاً عليهم .

كما قال : ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾ [الغاشية : ٢٢] .

وكما قال : ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ﴾ [الرعد : ٤٠] .

و ﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ﴾ [المائدة : ٧٥] ، ليس هو إلهاً ولا أمة إلهة ، بل غايته أن يكون رسولاً ، كما غاية محمد أن يكون رسولاً ، وغاية مريم أن تكون صديقة ، وهذا مما استدل به على بطلان قول بعض المتأخرين أنها نبية وقد حكى الإجماع على عدم نبوة أحد من النساء القاضى أبوبكر ابن الطيب والقاضى أبويعلى ، والأستاذ أبو المعالى الجوينى ، وغيرهم » .

وقال أيضاً[١] :

« فإن حرف « إنما » تدل على إثبات المذكور ونفي غيره ، ومن الأصوليين من يقول أن « إن » للإثبات ، و « ما » للنفي ، فإذا جمع بينهما دلت على النفي والإثبات ، وليس كذلك عند أهل العربية ومن يتكلم في ذلك بعلم ، فإن « ما » هذه هي : « الكافة » التى تدخل على « أن وأخواتها » فتكفها عن العمل ؛ لأنها إنما تعمل إذا اختصت بالجمل الاسمية فلما كفت بطل عملها واختصاصها فصار يليها الجمل الفعلية والاسمية فتغير معناها وعملها جميعاً بانضمام « ما » إليها ، وكذلك « كأنما » وغيرها » .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) « مجموع الفتاوى » ٧ /١٨ .

المسألة السابعة

الإعمال والإلغاء في باب ظنّ وأخواتها[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« لاسيما « باب ظننت » :

فإنهم يقولون : « زيدٌ منطلقٌ ، وزيداً منطلقاً ظننت » ، ولهذا :

١ ـ عند التقديم : يجب الإعمال .

٢ ـ وفي التوسط : يجوز الإلغاء .

٣ ـ وفي التأخر : يحسن مع جواز الإعمال .

فإنه إذا قدم المفعول ضعف العمل ، ولهذا يقوونه بدخول حرف الجر

---

(١) الإعمال : يقصد به إعمال « ظننت » وأخواتها في نصب المفعولين ، والإلغاء : يقصد به إلغاء عملها ، فالإعمال كقولك « ظننت زيداً منطلقاً » فنصبت المفعولين بـ« ظن » ، والإلغاء كقولك « زيدٌ منطلقٌ ظننت » فألغيت عمل ظن ، وهذه مسألة فيها خلاف :

فالبصريون على ما ذهب إليه الشيخ من وجوب الإعمال عند تقدم « ظن » وأخواتها ، فإذا توسطت كقولك « زيداً ظننت منطلقاً » فيجوز الإعمال والإلغاء ، ومنهم من يرجح الإعمال ومنهم من يقول هما سواء ، وإذا تأخرت كقولك « زيدٌ منطلقٌ ظننت » فيجيزون الأمرين أيضاً إلا أنهم يستحسنون الإلغاء .

وأما الكوفيون فيخالفون البصريين في وجوب الإعمال عند تقدم « ظن » ، فإنهم يجيزون الإلغاء أيضاً ولهم على ذلك شواهد من الشعر هي مؤولة عند البصريين ، انظر للاستزادة : « شرح الأشموني » ٣٦٦/١ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢٠ / ٤٩٠ .

كما يقوونه في اسم الفاعل ؛ لكونه أضعف من الفعل .

كقوله : ﴿ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٤] .

وقوله : ﴿ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ﴾ [يوسف : ٤٣] .

وقوله : ﴿ وَإِنَّهُمۡ لَنَا لَغَآئِظُونَ ﴾ [الشعراء : ٥٥] » .

الفَصْل الخامِسْ

اختلاف العوامل

المسألة الأولى : اشتغال العامل عن المعمول

المسألة الثانية : أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم

المسألة الثالثة : تعدية المتعدي بحرف الجر إذا ضعف عمله

المسألة الرابعة : تعدية اللازم بنزع الخافض

المسألة الخامسة : التعدية بالتضمين

المسألة السادسة : التنازع في العمل

المسألة الأولى

اشتغال العامل عن المعمول(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢) :

« وللناس في قوله : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ﴾ [الحديد : ٢٧] قولان(٣) :

أحدهما : أنها منصوبة ، يعني ابتدعوها :

١ ـ إما بفعل مضمر يفسره ما بعده .

٢ ـ أو يقال هذا الفعل عمل في المضمر والمظهر كما هو قول الكوفيين حكاه عنهم ابن جرير وثعلب(٤) وغيرهما .

---

(١) الاشتغال هو « أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه » نحو « زيداً ضربته » و « زيداً ضربت غلامه » ، وقد يجب نصب هذا الاسم أو يترجح وقد يجب رفعه أو يترجح في حالات مذكورة في كتب النحو ، وقد اختلف في الناصب للاسم :

فذهب الجمهور من البصريين وغيرهم إلى أن الناصب هو فعل مضمر وجوباً موافق في المعنى للمظهر ، فقولك « زيداً ضربت » تقديره « ضربت زيداً ضربته » .

وذهب الكوفيون إلى أن الناصب لهذا الاسم هو الفعل المذكور بعده ، ويجعلونه عاملاً في الاسم السابق له ، وفي الضمير المتصل به ، فيعمل هذا العامل في معمولين . وانظر للاستزادة : « أوضح المسالك » ١٥٨/٢ ، « شرح ابن عقيل » ٤٣٧/١ ، « الإنصاف » ٨٢/١ ، ٨٣ .

(٢) الجواب الصحيح ٢٨٦/١ .

(٣) ذكر القولين العكبري في « التبيان » ٢٥٧/٢ ، وابن هشام في « المغني » ٥٧٧/٢ .

(٤) ابن جرير هو : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري « ٢٢٤ ـ ٣١٠ » شيخ المفسرين والمؤرخين ، صاحب « جامع البيان في تأويل القرآن » والتاريخ المشهور ، توفي في بغداد « الأعلام » ٦٩/٦ =

ونظيره : قوله : ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾(١)[الإنسان : ٣١] . وقوله : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾(٢)[الأعراف : ٣٠] .

وعلى هذا القول فلا تكون الرهبانية معطوفة على الرأفة والرحمة »(٣) .

❖ ❖ ❖ ❖

= وثعلب هو : أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني مولاهم الملقب بثعلب (٢٠٠ ـ ٢٩١) إمام الكوفيين في النحو واللغة ، ولد ومات في بغداد (الأعلام) ٢٦٧/١ .

(١) في سبب النصب في قوله تعالى (والظالمين أعد لهم عذاباً أليما) قولان :

الأول : أنه عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وقد تسمى (النصب بالمشاركة) ، وذلك نحو قولك (رأيت عبدالله وزيداً مررت به) فناسب نصب زيد لأنه معطوف على (عبدالله) وهومنصوب ، مع أن العاملين مختلفان ، وكذلك في قوله تعالى (والظالمين) ناسب نصبه لأنه معطوف على منصوب وهو الموصول في قوله (من يشاء) .

الثاني : أنه من باب الاشتغال ، وأن (الظالمين) منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير (ويعذب الظالمين) .

وانظر للاستزادة (التبيان) ٢٧٧/٢ ، (الجمل) ١٣٢ ، (المفصل) ٧٦ .

(٢) قيل في سبب نصب قوله (وفريقاً حق عليهم الضلالة) نفس القولين السابقين وانظر (المفصل) ٧٦ ، (الجمل) ١٣٢ .

(٣) القول الثاني ذكره الشيخ بعد ذلك وهو أن قوله (ورهبانية) معطوف على قوله (وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة) .

المسألة الثانية

أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(١)] :

« والأفعال نوعان : « متعد » و « لازم »[(٢)] :

١ ـ فالمتعدي : مثل : الخلق ، والإعطاء ونحو ذلك .

٢ ـ واللازم : مثل : الاستواء ، والنزول ، والمجيء ، والاتيان .

قال تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الحديد : ٤] ، فذكر الفعلين : المتعدي واللازم : وكلاهما حاصل بمشيئته وقدرته وهو متصف به وقد بسط هذا في غير هذا الموضع » .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٢٣٣/٦ .

(٢) الفعل المتعدي هو : الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر ، نحو قولك « ضربت زيداً » ، والفعل المتعدي على ثلاثة أقسام بحسب عدد المفاعيل ، فمنه ما ينصب ثلاثة مفاعيل كـ« أرى » وأخواتها ، ومنه ما ينصب مفعولين كـ« ظن » وأخواتها و « أعطى » ونحوها ، ومنه ما ينصب مفعولاً واحداً كـ« ضرب » ونحوه .

والفعل اللازم : هو مالا يحتاج إلى مفعول ، كقولك « قام زيد » ، أو ما يحتاج إلى حرف جر للوصول إلى المفعول ، كقولك « مررت بزيد » ، وهو أنواع مذكورة في كتب النحو .

ومنهم من يزيد نوعاً ثالثاً وهو ما لايوصف بتعدٍ ولا لزومٍ وهو « كان » وأخواتها .

وانظر للاستزادة « أوضح المسالك » ١٧٥/٢ وما بعدها ، « شرح ابن عقيل » ٤٥١/١ ، « شرح الأشموني » ٤٣٨/١ .

وقال أيضاً[1] :

« فإن الله تعالى وصف نفسه :

١ ـ بالأفعال اللازمة : كالاستواء .

٢ ـ وبالأفعال المتعدية : كالخلق .

والفعل المتعدي مستلزم للفعل اللازم فإن « الفعل » لا بد له من « فاعل » سواء كان متعدياً إلى « مفعول » أو لم يكن ، و « الفاعل » لا بد له من « فعل » سواء كان فعله مقتصراً عليه أو متعدياً إلى غيره .

و « الفعل المتعدي إلى غيره » لا يتعدى حتى يقوم بفاعله ، إذ كان لا بد له من الفاعل ، وهذا معلوم سمعاً ، وعقلاً :

أما السمع : فإن أهل اللغة العربية التي نزل بها القرآن بل وغيرها من اللغات متفقون على أن الإنسان إذا قال : « قام فلان ، وقعد » ، وقال : « أكل فلان الطعام ، وشرب الشراب » فإنه لا بد أن يكون في الفعل المتعدي إلى المفعول به ما في الفعل اللازم وزيادة ، إذ كلتا الجملتين « فعلية » وكلاهما فيه « فعل » و « فاعل » ، والثانية امتازت بزيادة « المفعول » فكما أنه في « الفعل اللازم » معنا « فعل » و « فاعل » ففي « الجملة المتعدية » معنا أيضا « فعل » و « فاعل » وزيادة « مفعول به » .

ولو قال قائل : الجملة الثانية ليس فيها فعل قائم بالفاعل كما في الجملة

---

(١) درء التعارض ٢ / ٣ .

الأولى ، بل الفعل الذي هو « أَكَلَ ، و شَرِبَ » نصب المفعول من غير تعلق بالفاعل أولاً لكان كلامه معلوم الفساد بل يقال : هذا « الفعل » تعلق بـ « ـالفاعل » أولا كتعلق « قام » و « قعد » ، ثم تعدى إلى « المفعول » ففيه ما في « الفعل اللازم » وزيادة « التعدي » ، وهذا واضح لا يتنازع فيه اثنان من أهل اللسان .

فقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الحديد : ٤] ، تضمن فعلين :

أولهما : متعد إلى المفعول به .

والثاني : مقتصر لا يتعدى .

فإذا كان الثاني وهو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ ﴾ فعلاً متعلقاً بالفاعل فقوله : ﴿ خَلَقَ ﴾ كذلك بلا نزاع بين أهل العربية .

ولو قال قائل : ﴿ خَلَقَ ﴾ لم يتعلق بالفاعل بل نصب المفعول به ابتداء لكان جاهلاً بل في « خلق » ضمير يعود إلى الفاعل كما في استوى » .

❖ ❖ ❖ ❖

المسألة الثالثة

تعدية المتعدي بحرف الجر إذا ضعف عمله

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[١] :

« اللام تدخل على ما يتعدى بنفسه إذا ضعف عمله :

١ ـ إما بتأخيره .

٢ ـ أو بكونه اسم فاعل أو مصدراً .

٣ ـ أو باجتماعهما .

فيقال : « فلان يعبد الله ، ويخافه ، ويتقيه » ، ثم إذا ذكر باسم الفاعل قيل : « هو عابد لربه ، متق لربه ، خائف لربه » .

وكذلك تقول : « فلان يرهب الله » ، ثم تقول : « هو راهب لربه » .

وإذا ذكرت الفعل وأخرته تقويه بـ« ـاللام » : كقوله : ﴿ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٤] .

وقد قال : ﴿ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [النحل : ٥١] ، فعداه بنفسه ، وهناك ذكر « اللام » فإن هنا قوله : ﴿ فَإِيَّٰىَ ﴾ أتم من قوله « فلي » ، وقوله هنا لك : ﴿ لِرَبِّهِمْ ﴾ أتم من قوله « ربهم » :

فإن « الضمير المنفصل المنصوب » أكمل من « ضمير الجر بالياء »

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٧/٢٩٠ .

وهناك اسم ظاهر فتقويته بـ« ـاللام » أولى وأتم من تجريده .

ومن هذا : قوله : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف : ٤٣] .

ويقال : عبرت رؤياه .

وكذلك قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَآئِظُونَ ﴾ [الشعراء : ٥٥] ، وإنما يقال : غظته لا يقال غظت له .

ومثله كثير » .

المسألة الرابعة

تعدية اللازم بنزع الخافض [١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى ـ عن التعدية والنصب بإسقاط الخافض ـ [٢] :

« ليس هو أصلاً فيعتبر به ، لكن قد تنزع حروف الجر في مواضع مسموعة فيتعدى الفعل بنفسه ، و إن كان مقيساً في بعض الصور » .

---

(١) سبق أن ذكرت أن « الفعل اللازم » هو ما لايحتاج إلى مفعول ، أو ما يتعدى إلى مفعوله بحرف خفض ، وقد اختلف النحاة في مسألة نزع الخافض ونصب المفعول بالفعل اللازم على قولين :
القول الأول ـ وهو اختيار الشيخ كما في هذه المسألة ـ : وهو جواز ذلك في مواضع مسموعة كقول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذا حرام

والاصل « تمرون بالديار » فحذف الجار ونصب ما كان مجروراً ، ويقتصر في هذا على السماع ولا يقاس عليه ، إلا أنه مقيس في حالة كون المجرور مصدر منسبك من « أنّ » و « أنْ » ومعموليهما إذا أمن اللبس ، وذلك نحو قولك « عجبت من أنك قائم » فيجوز أن تقول « عجبت أنك قائم » ، فإن حصل لبس امتنع كقولك « رغبت في أن تقوم » فلا يجوز حذف « في » لاحتمال أن يكون المحذوف « عن » ـ والمعنيان متضادان ـ .
والقول الثاني : وهو للأخفش الصغير : فإنه ذهب إلى جواز الحذف مطلقاً قياساً على المسموع ، بشرط أمن اللبس ـ وسبق التمثيل على المثال الملبس - .
وانظر للاستزاده « المغني » ٥٢٥/٢ ، « شرح ابن عقيل » ٤٥٥/١ ، « شرح الأشموني » ٤٤٩/١ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٥٦٩/١٦ .

المسألة الخامسة

التعدية بالتضمين ؛ وتضعيف قول الكوفيين في اشتراك الحروف وتناوبها(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢) :

« والعرب تضمّن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته ، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض كما يقولون في :

١ ـ قوله : ﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ﴾ [ص : ٢٤] أي : مع نعاجه .

٢ ـ و ﴿ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران : ٥٢] أي : مع الله .

ونحو ذلك .

والتحقيق :

ما قاله نحاة البصرة من التضمين ، فسؤال النعجة يتضمن « جمعها وضمها إلى نعاجه » وكذلك قوله : ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء : ٧٣] ضمن معنى « يزيغونك ويصدونك »

---

(١) التضمين هنا يقصد به : ضم معنى لفظ معروف إلى آخر مع بقاء معنى اللفظ الأول ، وقد قال ابن هشام في « المغني » ٢/ ٥٢٥ ـ في باب الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر وهي سبعة : « السادس : التضمين ، فلذلك عدي رحب وطلع إلى مفعول لما تضمنا معنى وسع وبلغ . . . » .
وانظر للاستزادة : « الأشباه والنظائر في النحو » ١/١٣٣ ـ ١٣٧ ، « شرح الأشموني » ١/٤٤٩ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٣/٣٤٢ .

وكذلك قوله ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾ [الأنبياء : ٧٧] ضمن معنى « نجيناه وخلصناه » . وكذلك قوله : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٦] ضمن « يروى بها » ونظائره كثيرة » .

وقال أيضاً[١] :

« إن « التضمين » المعروف في اللغة إنما هو : ضم معنى لفظ معروف إلى آخر مع بقاء معنى اللفظ الأول : كما في قوله : ﴿ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة : ٤٩] فإنه ضمّن معنى الإذاعة فعدى بحرف الغاية « عن » مع أنه فتنة

وكذلك قوله : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ﴾ [ص : ٢٤] فإنه ضمّن معنى الضم والجمع فعدي بحرف الغاية مع أن معنى السؤال موجود .

وكذلك قوله ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾ [الأنبياء : ٧٧] ضمّنه معنى نجيناه مع بقاء معنى النصر .

وقوله ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٦] ضمّن معنى يروىٰ فعدي بحرف « الباء » مع بقاء معنى الشرب » .

وقال أيضاً[٢]:

« ليس في القرآن لفظ إلا مقرون بما يبين به المراد ، ومن غلط في فهم

---

(١) الرد على البكري ٨٣/١ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢٠ / ٤٧٤ .

القرآن فمن قصوره أو تقصيره :

فإذا قال القائل : « يشرب بها » أن « الباء » زائدة ، كان من قبله علمه(١) ، فإن الشارب قد يشرب ولا يروى .

فإذا قيل ، ﴿ يَشْرَبُ منها ﴾ [الإنسان : ٦] لم يدل على الري ، وإذا ضمن معنى الري فقيل ، ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ كان دليلا على الشرب الذي يحصل به الري ، وهذا شرب خاص دل عليه لفظ الباء »

وقال أيضاً(٢) :

« وباب تضمين الفعل معنى فعل آخر حتى يتعدى بتعديته .

كقوله :﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ﴾ [ص : ٢٤] .

وقوله ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾ [الأنبياء : ٧٧] .

وقوله : ﴿ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة : ٤٩]

وأمثال ذلك كثير في القرآن .

وهو يغني عند البصريين من النحاة عما يتكلفه الكوفيون من دعوى الاشتراك في الحروف » .

---

(١) كذا في الفتاوى ، ولعل الصواب : قِبل علمه .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٢٣/٢١ .

المسألة السادسة

التنازع في العمل[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢]:

« وقوله : ﴿ قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران : ١٨] :

يجوز أن يعمل فيه كلا العاملين على مذهب الكوفيين في أن المعمول الواحد يعمل فيه عاملان .

كما قالوا في قوله : ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة : ١٩] .

و ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف : ٩٦] .

و ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ [ق : ١٧] ، و نحو ذلك .

---

(١) التنازع في العمل هو « أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر » وذلك نحو قولك « ضربت وأكرمت زيداً » فـ« زيداً » معمول تنازعه الفعلان السابقان « ضربت » و « أكرمت » ، وقد اختلف البصريون والكوفيون في أي العاملين أولى :

فذهب البصريون إلى أن الأولى بالعمل هو الثاني ، وذهب الكوفيون إلى أن الأولى الأول ، وقد قال الفراء : إن العاملين إذا اتفقا في طلب المرفوع فالعمل لهما جميعاً .

وانظر للاستزادة : « الإنصاف » ٨٣/١ ـ ٩٦ ، « شرح ابن الناظم » ص ٢٥٦ ، « شرح الأشموني » ٤٥٥/١ وما بعدها .

وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى هنا أن الكوفيين يرون أن كلا العاملين عملا في المعمول الواحد ، وأن البصريين يرون أن العامل أحدهما ويستحسنون أن يكون العامل هو الثاني ، ورجح قول الكوفيين .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٧٥/١٤ .

وسيبويه و أصحابه يجعلون لكل عامل معمولاً ، ويقولون : حذف معمول أحدهما لدلالة الآخر عليه .

وقول الكوفيين أرجح كما قد بسطته في غير هذا الموضع » .

وقال أيضاً(١) :

« ثم قال سبحانه في تمام خبر المنافقين : ﴿ كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا ﴾ [التوبة : ٦٩] :

وهذه « الكاف » :

قد قيل : إنها رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره : « أنتم كالذين من قبلكم » .

وقيل : إنها نصب بفعل محذوف تقديره : « فعلتم كالذين من قبلكم » كما قال النمر بن تولب(٢) :

كاليوم مطلوباً ولا [طلباً](٣) .

أي : لم أر كاليوم .

---

(١) اقتضاء الصراط ٩٨/١ ـ ١٠١ .

(٢) هو : النمر بن تولب بن زهير العكلي « ت ١٤ تقريباً » شاعر مخضرم ، عاش طويلاً ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم « الأعلام » ٤٨/٨ .

(٣) في « الاقتضاء » : طالباً ، وهو تصحيف من الناسخ أو الطابع والصواب « طلباً » ، والبيت ذكره الشيخ أنه لنمر بن تولب والناس يجعلونه لأوس بن حجر ، وأول البيت : « حتى إذا الكلاب قال لها » ، وأول القصيدة كما في ديوان أوس :

حلت تماضر بعدنا ربيا ... فالغمر فالمرّين فالشُّعبا

وانظر « المفصل » ص ٥٩ ، ٧٤ .

والتشبيه على هذين القولين في أعمال الذين من قبل ، وقيل : إن التشبيه في العذاب ، ثم قيل :

١ـ العامل محذوف أي : « لعنهم وعذبهم كما لعن الذين من قبلكم » .

٢ـ وقيل : ـ وهو أجود ـ بل العامل ما تقدم ، أي : « وعد الله المنافقين كوعد الذين من قبلكم ولعنهم كلعن الذين من قبلكم ولهم عذاب مقيم كالذين من قبلكم » فمحلها نصب ، ويجوز أن يكون رفعاً ، أي : « عذاب كعذاب الذين من قبلكم » .

وحقيقة الأمر على هذا القول أن « الكاف » تنازعها عاملان : ناصبان أو ناصب ورافع ، من جنس قولهم : « أكرمت وأكرمني زيد » والنحويون لهم فيما إذا لم يختلف العامل كقولك : « أكرمت وأعطيت زيداً » **قولان** :

أحدهما : وهو قول سيبويه وأصحابه : أن العامل في الاسم هو أحدهما وأن الآخر حذف معموله ، لأنه لا يرى اجتماع عاملين على معمول واحد .

والثاني : قول الفراء وغيره من الكوفيين : أن الفعلين عملا في هذا الاسم وهو يرى أن العاملين يعملان في المعمول الواحد . وعلى هذا اختلافهم في نحو قوله : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ [ق : ١٧] وأمثاله :

فعلى قول الأولين : يكون التقدير : « وعد الله المنافقين النار كوعد الذين من قبلكم ، ولهم عذاب مقيم كالذين من قبلكم ، أو كعذاب الذين من

قبلكم » ثم حذف اثنان من هذه المعمولات لدلالة الآخر عليهما وهم يستحسنون حذف الأولين .

وعلى القول الثاني : يمكن أن يقال : « الكاف » المذكورة بعينها هي المتعلقة بقوله : « وعد » ، وبقوله : « لعن » ، وبقوله : « ولهم عذاب مقيم » ؛ لأن « الكاف » لا يظهر فيها إعراب وهذا على القول بأن عمل الثلاثة النصب ظاهر .

وإذا قيل : إن الثالث يعمل الرفع فوجهه : أن العمل واحد في اللفظ ، إذ التعلق تعلق معنوي لا لفظي ، وإذا عرفت أن من الناس من يجعل التشبيه في العمل ، ومنهم من يجعل التشبيه في العذاب ، فالقولان متلازمان ، إذ المشابهة في الموجِب تقتضي المشابهة في الموجَب وبالعكس ، فلا خلاف معنوي بين القولين .

وكذلك ما ذكرناه من اختلاف النحويين في وجوب الحذف وعدمه إنما هو اختلاف في تعليلات ومآخذ لا تقتضي اختلافاً لا في إعراب ولا في معنى :

فإذن الأحسن أن تتعلق « الكاف » بمجموع ما تقدم من العمل والجزاء فيكون التشبيه فيهما لفظياً ، وعلى القولين الأولين يكون قد دل على أحدهما لفظاً ، ودل على الآخر لزوماً .

وإن سلكت طريقة « الكوفيين » على هذا كان أبلغ وأحسن ، فإن لفظ

الآية يكون قد دل على المشابهة في الأمرين من غير حذف وإلا فيضمر : « حالكم كحال الذين من قبلكم »ونحو ذلك ، وهو قول من قدره : « أنتم كالذين من قبلكم » ولا يسع هذا المكان بسطاً أكثر من هذا فإن الغرض متعلق بغيره » .

۞ ۞ ۞ ۞

الفصل السادس

الفضـــلات

المسألة الأولى : أصل الاشتقاق ومعناه

المسألة الثانية : الفصل بين المستثنى والمستثنى منه

المسألة الثالثة : الاستثناء المنقطع والمفرّغ

المسألة الرابعة : إعراب « جاء القوم ما خلا زيداً »

المسألة الخامسة : الحال

المسألة السادسة : التمييز بالمعرفة

المسألة الأولى

أصل الاشتقاق ومعناه[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« ومما ينبغي أن يعرف في باب الاشتقاق :

أنه إذا قيل : هذا مشتق من هذا فله معنيان :

أحدهما : أن بين القولين تناسباً في اللفظ والمعنى ، سواء كان أهل اللغة

---

(١) الاشتقاق هو : نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ، ومغايرتهما في الصيغة ، نحو اشتقاق كلمة « كاتب » من « كَتَبَ » . وهو أنواع :

١ ـ الاشتقاق الأصغر « ويقال الصغير ، والعام » : وهو نزع لفظ من آخر بشرط اشتراكهما في المعنى والأحرف وترتيبها ، كاشتقاق « ضارب » من « الضرب » ، وهو الذي ينصرف إليه اسم الاشتقاق عند الإطلاق .

٢ ـ الاشتقاق الأوسط « ويقال الكبير » : وهو أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب الأحرف ، نحو « جذب وجبذ ، يأس وأيس » .

٣ ـ الاشتقاق الأكبر : وهو إقامة حرف مكان آخر في الكلمة ، أو اتفاق الكلمتين في بعض الحروف دون بعض ، نحو « طنّ و دنّ ، نعق و نهق » .

انظر « موسوعة النحو والصرف والإعراب » ص ٨٩ .

وقد اختلف في أصل الاشتقاق :

فذهب الكوفيون إلى أن الأصل هو « الفعل » وأن « المصدر » مشتق منه .

وذهب البصريون إلى العكس ، فجعلوا الأصل هو « المصدر » ، و « الفعل » مشتق منه .

ولكلٍ أدلة على قوله ، وانظر للاستزادة : « مسائل خلافية في النحو » ص ٧٣ ، « الإنصاف » ١/ ٢٣٥ ـ ٢٤٣ ، حاشية « أوضح المسالك » ١/٢٠٨ ـ ٢١٢ وقد ذكر أربعة مذاهب في ذلك .

وقد حرّر الشيخ رحمه الله القول في هذه المسألة تحريراً جميلاً ، وصوّب كلا القولين من وجه .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٧/٢٣١ .

تكلموا بهذا بعد هذا ، أو بهذا بعد هذا ، وعلى هذا فكل من القولين مشتق من الآخر ، فإن المقصود أنه مناسب له لفظاً ومعنى ، كما يقال : « هذا الماء من هذا الماء ، وهذا الكلام من هذا الكلام » .

وعلى هذا : فإذا قيل : إن الفعل مشتق من المصدر ، أو المصدر مشتق من الفعل كان كلا القولين صحيحاً وهذا هو الاشتقاق الذي يقوم عليه دليل التصريف .

وأما المعنى الثاني في الاشتقاق : وهو أن يكون أحدهما أصلاً للآخر :

١ ـ فهذا إذا عنى به أن أحدهما تكلم به قبل الآخر : لم يقم على هذا دليل في أكثر المواضع .

٢ ـ وإن عنى به أن أحدهما متقدم على الآخر في العقل لكون هذا مفرداً وهذا مركباً : فالفعل مشتق من المصدر .

والاشتقاق الأصغر : اتفاق القولين في الحروف وترتيبها .

والأوسط : اتفاقهما في الحروف لا في الترتيب .

والأكبر : اتفاقهما في أعيان بعض الحروف وفى الجنس لا في الباقي كاتفاقهما في كونهما من حروف الحلق إذا قيل : « حزّر ، وعزّر وأزّر » فإن الجميع فيه معنى القوة والشدة ، وقد اشتركت مع الراء والزاي والحاء[1] في أن الثلاثة حروف حلقية » .

---

(١) كذا هنا ، والحروف الحلقية في هذه الكلمات هي « الحاء » و « العين » و « الهمزة » ـ كما سيأتي من كلام الشيخ نفسه ـ فلعل ما حصل هنا سهو من الناسخ والله تعالى أعلم .

وقال أيضاً[١] :

« كثير من الناس بل أكثر المحققين من علماء العربية والبيان يثبتون المناسبة بين الألفاظ والمعاني ويقسمون الاشتقاق إلى ثلاثة أنواع :

الاشتقاق الأصغر : وهو اتفاق اللفظين في الحروف والترتيب ، مثل : علم وعالم وعليم .

والثاني الاشتقاق الأوسط : وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب مثل : سمي ووسم ، وقول الكوفيين : إن « الاسم » مشتق من « السمة » صحيح إذا أريد به هذا الاشتقاق ، وإذا أريد به الاتفاق في الحروف وترتيبها فالصحيح مذهب البصريين أنه مشتق من « السمو » ، فإنه يقال في الفعل : سماه ولا يقال وسمه ، ويقال في التصغير : سُمي ولا يقال وسيم ، ويقال في جمعه : أسماء ولا يقال أوسام[٢] .

وأما الاشتقاق الثالث : فاتفاقهما في بعض الحروف دون بعض ، لكن أخص من ذلك أن يتفقا في جنس الباقي ، مثل أن يكون حروف حلق كما يقال « حزّر وعزّر وآزر » فالمادة تقتضي القوة ، والحاء والعين والهمزة جنسها واحد ولكن باعتبار كونها من حروف الحلق ، ومنه المعاقبة بين الحروف المعتل والمضعف ، كما يقال : « تقضى البازي وتقضض » ، ومنه

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٢٠ /٤١٨ .

(٢) وقد سبق ذكر هذه المسألة بالتفصيل في المسألة الثامنة من الفصل الأول .

يقال : السرّيّة مشتق من السرّ وهو النكاح ، ومنه قول أبي جعفر الباقر[(١)] : « العامة مشتقة من العمى » ، ومنه قولهم : الضمان مشتق من ضم إحدى الذمتين إلى الأخرى .

وإذا قيل هذا اللفظ مشتق من هذا ، فهذا يراد به شيئان :

أحدهما : أن يكون بينهما مناسبة في اللفظ والمعنى من غير اعتبار كون أحدهما أصلاً والآخر فرعاً ، فيكون الاشتقاق من جنس آخر بين اللفظين .

ويراد بالاشتقاق : أن يكون أحدهما مقدماً على الآخر أصلاً له ، كما يكون الأب أصلاً لولده .

وعلى الأول : فإذا قيل : الفعل مشتق من المصدر ، أو المصدر مشتق من الفعل فكلا القولين ـ قول البصريين والكوفيين ـ صحيح .

وأما على الثاني :

١ ـ فإذا أريد الترتيب العقلي : فقول البصريين أصح ، فإن المصدر إنما يدل على الحدث فقط ، والفعل يدل على الحدث والزمان .

٢ ـ وإن أريد الترتيب الوجودي ـ وهو تقدم وجود أحدهما على الآخر ـ : فهذا لا ينضبط فقد يكونون تكلموا بالفعل قبل المصدر ، وقد يكونون تكلموا بالمصدر قبل الفعل :

---

(١) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي « ٥٧ ـ ١١٤ » كان ناسكاً عابداً ، توفي بالحميمة ودفن بالمدينة « الأعلام » ٦/٢٧١ .

وقد تكلموا بأفعال لا مصادر لها مثل : « بد » .

وبمصادر لا أفعال لها مثل : « ويح » و « ويل » .

وقد يغلب عليهم استعمال « فعل » و « مصدر فعل آخر » :

كما في « الحب » ، فإن فعله المشهور هو الرباعي يقال : أحبّ يحبُّ :

ومصدره المشهور هو : « الحبُّ » دون « الإحباب » .

وفى اسم الفاعل قالوا : « مُحِبٌّ » ولم يقولوا : « حابٌّ » .

وفى المفعول قالوا : « محبوبٌ » ولم يقولوا : « مُحَبٌّ » إلا في الفاعل .

وكان القياس أن يقال : أحبه إحبابا ، كما يقال : أعلمه إعلاما .

وهذا أيضاً له أسباب يعرفها النحاة وأهل التصريف ، إما كثرة الاستعمال وإما نقل بعض الألفاظ ، وإما غير ذلك كما يعرف ذلك أهل النحو والتصريف » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الثانية

الفصل بين المستثنى والمستثنى منه

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« فإنه لو قال : قاتل أهل الكتاب وعادهم وأبغضهم إلا أن يعطوا الجزية كان الاستثناء عائداً إلى الجملة الأولى فقط ، وقد قال سبحانه : ﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ [آل عمران : ٢٨] ، وهذا الاستثناء في الظاهر عائد إلى الجملة الأولى ، وقال سبحانه :

﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ * فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ [التوبة : ١ ، ٢] إلى قوله ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَـٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ ﴾ [التوبة : ٤] وليس هذا مستثنى مما يليه بل من أول الكلام .

وقد قال جماعة من أهل العلم في قوله : ﴿ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَـٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء : ٨٣] ، أن ﴿ قَلِيلًا ﴾ عائد إلى قوله : ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ ﴾ : إلا قليلاً ، وهذا الاستثناء عائد

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٣١ / ١٦٢ .

إلى جملة بينها وبين الاستثناء جمل أخرى .

والمقدم في القرآن والمؤخر باب من العلم ، وقد صنف فيه العلماء منهم الإمام أحمد وغيره ، وهو متضمن هذا وشبهه أن يكون الاستثناء مؤخراً في اللفظ مقدماً في النية ، ثم التقديم والتأخير في لغة العرب ، والفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة معترضة وبين غيرهما ، لا ينكره إلا من لم يعرف اللغة :

وقد قال سبحانه : ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ * وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ ﴾ [آل عمران : ٧٢ ، ٧٣] .

فقوله : ﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ ﴾ من تمام قول أهل الكتاب أي « كراهة أن يؤتى » فهو مفعول « تؤمنوا » وقد فصل بينهما بقوله : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ وهي جملة أجنبية ليست من كلام أهل الكتاب ، فأيما أبلغ الفصل بين الفعل والمفعول ، أو بين المستثنى والمستثنى منه ؟ ! .

وإذا لم يكن عود الاستثناء إلى الأخيرة مقطوعاً به لم يجب عود الاستثناء إليها بل ربما كان في سياقه ما يقتضي أن عوده إلى الأولى أوكد ومسألتنا من هذا الباب كما تقدم » .

❖ ❖ ❖ ❖

المسألة الثالثة

الاستثناء المنقطع والمفرَّغ[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« المنقطع : لا يكون في الموجب ، و لو جاز هذا لجاز لكل أحدٍ أن يدعى في أي استثناءٍ شاء أنه منقطع ، و أيضاً فالمنقطع لا يكون الثاني منه بعض الأول » .

وقال أيضاً[(٣)] :

« فالاستثناء المنقطع : إنما يكون فيما كان نظير المذكور و شبيهاً له من بعض الوجوه ، فهو من جنسه الذي لم يذكر في اللفظ ليس من جنس

---

(١) المستثنى إما أن يكون بعضاً مما قبله أو لا يكون :

فالأول : يسمى الاستثناء المتصل كقولك « قام القوم إلا زيداً » .

والثاني : يسمى الاستثناء المنقطع كقولك « قام القوم إلا حماراً » .

فإن كان الاستثناء غير منفي بأحد أدوات النفي وشبهها فهو الموجب كقولك « قام القوم إلا زيداً » فإن كان منفياً فهو « غير الموجب » كقولك « ما قام القوم إلا زيداً أو زيدٌ » .

فإن كان المستثنى منه مذكوراً فهو « الاستثناء التام » كقولك « قام القوم إلا زيداً » ، فإن كان المستثنى منه محذوفاً فهو الاستثناء المفرّغ كقولك « ما قام إلا زيد » ولا يكون إلا منفياً .

وانظر للاستزادة : « أوضح المسالك » ٢٥٣/٢ وما بعدها ، « شرح الأشموني » ٥٠٣/١ وما بعده .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢٨٠/١٦ .

(٣) « مجموع الفتاوى » ٤٤١/١٧ .

المذكور ، ولهذا لايصلح المنقطع [حتى][(١)] يصلح الاستثناء المفرغ وذلك : كقوله : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ ﴾ [الدخان : ٥٦] .

ثم قال : ﴿ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ فهذا « منقطع » ، لأنه يحسن أن يقال : « لا يذوقون إلا الموتة الأولى » .

و كذلك قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء : ٢٩] .

لأنه يحسن أن يقال : « لا تأكلوا أموالكم بينكم إلا أن تكون تجارة » .

و قوله : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء : ١٥٧] يصلح أن يقال : « و ما لهم إلا اتباع الظن » » .

وقال أيضاً[(٢)] :

« والمفرغ : يكون في غير الموجب لفظاً أو معنى »[(٣)] .

---

(١) في الفتاوى « حيث » وهو تحريف قطعاً ، لأن المعنى يتغير ، فمراد الشيخ رحمه الله تعالى أن يثبت أن الاستثناء المنقطع لا يصلح إلا إذا صلح الاستثناء المفرغ ـ كما بينه في الأمثلة ـ ، وكلمة « حيث » عكست المعنى تماماً .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٨/٥٥١ .

(٣) الاستثناء المفرّغ لا يكون إلا في غير الموجب ـ كما سبق ـ ، وقد قسم الشيخ هنا « غير الموجب » إلى قسمين :

الأول : غير الموجب لفظاً ، وذلك نحو المنفي بأدوات النفي المعروفة كقولك « ما قام إلا زيدٌ » .

الثاني : غير الموجب معنى ، ودلك أن يكون الاستثناء مثبتاً لا منفياً ، ولكنه في معنى المنفي ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾ فالمعنى « إنها لاتسهل إلا على الخاشعين » . وانظر « المغني » ٢/٦٧٦ .

المسألة الرابعة

إعراب جاء القوم ما خلا زيداً[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« إن القائل إذا قال : « جاء القوم ما خلا زيداً » :

فإن « خلا » هنا : فعل ناقص من أخوات كان .

و « زيداً » : منصوب به ، وفيه ضمير مرفوع ، وذلك الضمير عائد على « ما » أخت « الذي » وهي « الموصولة » ، وهذه الجملة صلة « ما » .

وكان تقدير الكلام : « قام القوم الذين هم خلا زيداً » .

لكن « ما » يحتمل الواحد والاثنين والجميع ، والضمير يعود إلى لفظها أكثر من معناها ، فقوله : « رأيت ما رأيته من الرجال » أحسن من قولك :

---

(١) « خلا » لها حالتان :

١ ـ أن تكون مسبوقة بـ« ما » المصدرية ، فعندها يجوز فيها أن تكون حرف جر فتجر الاسم بعدها ، ويجوز أن تكون فعلاً وتنصب ما بعدها .

٢ ـ أن تكون مسبوقة بـ مجيء « ما » المصدرية ، فعندها يتعين نصب ما بعدها ، وتكون فعلاً .

انظر « أوضح المسالك » ٢/٢٨٥ ، « شرح الأشموني » ١/٥٢٤ .

وقد ذكر شيخ الإسلام هنا أمرين لم أرهما لأحدٍ من النحاة ـ بعد البحث والسؤال ـ :

الأول : أنه جعل « ما » السابقة لخلا « موصولة » ، والنحاة يجعلونها « مصدرية » ، وبعض النحاة يجيز أن تكون « زائدة » .

الثاني : أنه جعل « خلا » من أخوات « كان » . والله تعالى أعلم .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢/٤٢٦ .

« ما رأيتهم من الرجال » وباب ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [الأنعام : ٢٥] أكثر وأفصح من قوله : ﴿ مَّن يَسْتَمِعُونَ ﴾ [يونس : ٤٢] ، ولهذا قوي فصار « ما خلا زيداً » يقوم مقام « الذي خلا » ، و « الذين خلوا » و« اللاتى خلون » ونحو ذلك ، تقول : « قامت النسوة ما خلا هنداً » » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الخامسة

الحـال

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« فقوله : ﴿ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ ﴾ ﴿ إِلَـٰهًا وَاحِدًا ﴾ :

إذا قيل : إنه منصوب على الحال ، فإما أن يكون حالاً من الفاعل العابد أومن المفعول المعبود .

فالأول : نعبده في حال كوننا مخلصين لا نعبد إلا إياه .

والثاني : نعبده في الحال اللازمة له و هو أنه إله واحد ، فنعبده مخلصين معترفين له بأنه الإله وحده دون ما سواه .

فإن كان التقدير هذا الثاني امتنع أن يكون المشرك عابداً له ، فإنه لا يعبده في هذه الحال و هو سبحانه ليست له حال أخرى نعبده فيها .

و إن كان التقدير الأول فقد يمكن أن نعبده في حال أخرى نتخذ معه آلهة أخرى في أنفسنا لكن قوله : ﴿ إِلَـٰهًا وَاحِدًا ﴾ دليل على أنها حال من المعبود ، بخلاف ما إذا قيل : « نعبده مخلصين له الدين » فإن هذه حال من الفاعل .

ولهذا يأتي هذا في القرآن كثيراً كقوله : ﴿ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٦ / ٥٧٤ .

ﵟٱلدِّينَﵞ [الزمر : ٢] .

وقوله : ﴿ قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي ﴾ [الزمر : ١٤] فهذا حال من الفاعل ، فإنه يكون تارة مخلصاً وتارة مشركاً ، و أما الرب تعالى فإنه لا يكون إلا إلهاً واحداً .

و الحال و إن كانت صفة للمفعول فهي أيضاً حال للفاعل ، فإنهم قالوا نعبده في هذه الحال فلزم أن عبادتهم له ليست في غير هذا الحال و بين أن قوله : ﴿ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾ ﴿ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا ﴾ هي حال متعلقة بالفاعل و المفعول جميعاً ، بالعابد و المعبود ، فإن العامل فيها المتعلق بها العبادة و هي فعل العابد و الذي يقال له المفعول في العربية هو المعبود .

كما قيل في الجملة ﴿ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣٣] :

١ ــ قيل : هي « واو العطف » .

٢ ــ وقيل : « واو الحال » أي : نعبده في هذه الحال ، قالوا : و هي حال من فاعل ﴿ نَعۡبُدُ ﴾ أو مفعوله لرجوع الهاء إليه في ﴿ لَهُۥ ﴾ .

و هذا الترديد غلط ، إذ هي حال منهما جميعاً ، فإنهم إذا عبدوه و هم مسلمون فهم مسلمون حال كونهم عابدين و حال كونه معبودا ، إذ كونهم عابدين و كونه معبودا ليس مختصاً بمقارنة أحدهما دون الآخر فالظرف والحال هنا كلمة و ليست مفرداً ، و لهذا اشتبه عليهم فإن المفرد لا يمكن أن يكون في اللفظ صفة لهذا و هذا :

فإذا قلت : « ضربت زيداً قاعداً » فالقعود حال للفاعل أو المفعول .

و إذا قلت : « ضربته و الناس قعود » فليس هذه الحال من أحدهما دون الآخر ، بل هي مقارنة للضرب المتعلق بها ، كأنه قال : « ضربته في زمان قعود الناس » فهو ظرف للفعل المتعلق بالفاعل و المفعول ، بخلاف ما إذا قلت : « ضربته في حال قعودي أو قعوده » فهذا يختلف .

و الآية فيها ﴿ إِلَٰهًا وَاحِدًا ﴾ فهذه حال من المعبود بلا ريب ، فلزم أنهم إنما عبدوه في حال كونه إلهاً واحداً و هذه لازمة له .

و إذا قيل : المراد في حال كونه معبوداً واحداً لا نتخذ معه معبوداً آخر فهذه حال ليست لازمة لكنه صفة للعابدين لا له قيل هذا ليس فيه مدح له ولا وصف له بأنه يستحق الإلهية لكن فيها و صفهم فقط » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة السادسة

التمييز بالمعرفة[1]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[2] :

« فالأشبه ـ والله أعلم ـ أن يكون قوله : ﴿ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، مثل قوله : ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة : ١٣٠] .

و« البصريون » يقولون في مثل هذا : إنه منصوب على أنه « مفعول له » ويخرجون قوله : « سفه » عن معناه في اللغة ، فإنه « فعل لازم » فيحتاجون أن ينقلوه من اللزوم إلى التعدية بلا حجة .

وأما « الكوفيون » كالفراء و غيره ومن تبعهم فعندهم : أن هذا منصوب على « التمييز » و عندهم أن « المميز » قد يكون معرفة كما يكون نكرة وذكروا لذلك شواهد كثيرة من كلام العرب مثل قولهم :

---

(١) يعرف النحاة من الذين يذهبون مذهب البصريين التمييز بأنه « اسم نكرة متضمن معنى « من » مبين ما قبله من إجمال » وذلك نحو « طاب زيدٌ نفساً ، وعندي شبر أرضاً » .

ولأن أكثر كتب النحو المشهورة على مذهب البصريين فإنهم ينصون في حد التمييز على أنه « اسم نكرة » ، وأما الكوفيون فيجيزون أن يكون المميز معرفة أيضاً ـ كما ذكره شيخ الإسلام رحمه الله واختاره ـ .

وانظر للاستزادة « الإنصاف » ١/٣١٥ ، « التبيان في إعراب القرآن » ١/٦٤ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٤ / ٤٤١ .

« ألم فلان رأسه » و « وجع بطنه » و « رشد أمره » ، وكان الأصل « سفهت نفسه » و « رشد أمره » ، ومنه قولهم : « غبن رأيه » و « بطرت نفسه » .

فقوله تعالى : ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص : ٥٨] من هذا الباب ، فالمعيشة نفسها بطرت ، فلما كان الفعل نصبه على « التمييز » ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِم بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ ﴾ [الأنفال : ٤٧] .

فقوله : ﴿ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة : ١٣٠] معناه : « إلا من سفهت نفسه » أي : « كانت سفيهة » فلما أضاف الفعل إليه نصبها على « التمييز » كما في قوله : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم : ٤] ونحو ذلك .

وهذا اختيار ابن قتيبة و غيره ، لكن ذاك نكرة و هذا معرفة .

وهذا الذي قاله « الكوفيون » أصح في اللغة و المعنى ، فإن الانسان هو السفيه نفسه ، كما قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾ [البقرة : ١٤٢] ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ﴾ [النساء : ٥] فكذلك قوله : ﴿ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، أي : « تختان أنفسكم » فالأنفس هي التى اختانت ، كما أنها هي السفيهة و قال : « اختانت » ولم يقل : « خانت » ؛ لأن « الافتعال » فيه زيادة فعل على ما في مجرد الخيانة » .

وقال أيضاً(١) :

« وقوله : ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة : ١٣٠] ، يبين أن كل من رغب عنها فقد سفه نفسه ، وفيه من جهة الإعراب والمعنى قولان :

أحدهما : وهو قول الفراء و غيره من نحاة الكوفة واختيار ابن قتيبة وغيره وهو معنى قول أكثر السلف :

أن النفس هي التى سفهت فإن « سفه » : فعل لازم لا يتعدى ، لكن المعنى : إلا من كان سفيهاً ، فجعل الفعل له ونصب النفس على « التمييز »(٢) لا النكرة كقوله : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم : ٤] .

وأما « الكوفيون » فعرفوا هذا و هذا ، قال الفراء : نصب النفس على التشبيه بالتفسير كما يقال : ضقت بالأمر ذرعاً ، معناه : ضاق ذرعى به ومثله : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم : ٤] ، أي اشتعل الشيب في الرأس ، قال : ومنه قوله : « ألم فلان رأسه » و « وجع بطنه » و « رشد

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٦ / ٥٦٩ .

(٢) يظهر وجود سقط في هذا الموضع لأمرين :

الأول : عدم ظهور اتصال الكلام في هذا الموضع .

الثاني : قوله بعد هذا « وأما الكوفيون فعرفوا هذا وهذا » .

مما يدل على أنه سقط ذكره لمذهب البصريين وعدم تجويزهم أن يأتي التمييز معرفة بل أن يكون نكرة ــ كما في الآية ــ ، والله تعالى أعلم .

وقال أيضاً[(١)] :

« وقوله : ﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ ﴾ [البقرة : ١٣٠] ، يبين أن كل من رغب عنها فقد سفه نفسه ، وفيه من جهة الإعراب والمعنى قولان :

أحدهما : وهو قول الفراء و غيره من نحاة الكوفة واختيار ابن قتيبة وغيره وهو معنى قول أكثر السلف :

أن النفس هي التى سفهت فإن « سفه » : فعل لازم لا يتعدى ، لكن المعنى : إلا من كان سفيهاً ، فجعل الفعل له ونصب النفس على « التمييز »[(٢)] لا النكرة كقوله : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبًا ﴾ [مريم : ٤] .

وأما « الكوفيون » فعرفوا هذا و هذا ، قال الفراء : نصب النفس على التشبيه بالتفسير كما يقال : ضقت بالأمر ذرعاً ، معناه : ضاق ذرعي به ومثله : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبًا ﴾ [مريم : ٤] ، أي اشتعل الشيب في الرأس ، قال : ومنه قوله : « ألم فلان رأسه » و « وجع بطنه » و « رشد

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٦ / ٥٦٩ .

(٢) يظهر وجود سقط في هذا الموضع لأمرين :

الأول : عدم ظهور اتصال الكلام في هذا الموضع .

الثاني : قوله بعد هذا « وأما الكوفيون فعرفوا هذا وهذا » .

مما يدل على أنه سقط ذكره لمذهب البصريين وعدم تجويزهم أن يأتي التمييز معرفة بل أن يكون نكرة ـ كما في الآية ـ ، والله تعالى أعلم .

أمره » وكان الأصل : « سفهت نفس زيد » و « رشد أمره » فلما حول الفعل إلى زيد انتصب ما بعده على « التمييز » ، فهذه شواهد عرفها الفراء من كلام العرب ، و مثله قوله : « غبن فلان رأيه » و « بطر عيشه » ومثل هذا قوله : ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص : ٥٨] أي : « بطرت نفس المعيشة » .

و هذا معنى قول يمان بن رباب : « حمق رأيه و نفسه » ، و هو معنى قول ابن السائب : « ضل من قبل نفسه » ، و قول أبي روق : « عجز رأيه عن نفسه » .

و « البصريون » لم يعرفوا ذلك :

١ ـ فمنهم من قال : « جهل نفسه » ، كما قاله ابن كيسان و الزجاج قال : لأن من عبد غير الله فقد جهل نفسه ، لأنه لم يعلم خالقها .

وهذا الذي قالوه ضعيف ، فإنه إن قيل : إن المعنى صحيح فهو إنما قال : « سفه » ، و « سفه » : فعل لازم ليس بمتعد ، و « جهل » : فعل متعد وليس في كلام العرب « سفهت كذا » ألبتة بمعنى « جهلته » ، بل قالوا : « سَفُهَ ـ بالضم ـ سفاهةً : أي : صار سفيها » و « سَفِهَ ـ بالكسر ـ : أي : حصل منه سفه » ، كما قالوا في : « فَقُهَ و فَقِه » .

و نقل بعضهم « سفهت الشرب » إذا أكثرت منه ، و هو يوافق ما حكاه الفراء ، أي : صار شربه سفيها ، فسفه شربه لما جاوز الحد .

٢ ـ و قال الأخفش و يونس[1] : نصب بإسقاط الخافض ، أي : « سفه في نفسه » و قولهم : « بإسقاط الخافض » ليس هو أصلاً فيعتبر به ، ولكن قد تنزع « حروف الجر » في مواضع مسموعة فيتعدى الفعل بنفسه ، و إن كان مقيساً في بعض الصور ، فـ « سفه » ليس من هذا ، لا يقال : « سفهت أمر الله و لا دين الإسلام » بمعنى جهلته ، أي : سفهت فيه وإنما يوصف بالسفه و ينصب على التمييز ما خص به » .

وقال أيضاً[2] :

« فقد بين سبحانه أنه لا يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه أي : « سفه نفساً » ، أي : كانت نفسه سفيهة جاهلة ، هذا أصح القولين في ذلك ، وهو مذهب « الكوفيين » من النحاة يجوزون أن يكون المنصوب على التمييز معرفة كما يكون نكرة » .

---

(١) يونس هو ابن حبيب الضبي مولاهم « ٩٤ ـ ١٨٢ » من أئمة نحاة البصرة ، له مصنفات في اللغة « الأعلام » ٢٦١/٨ .

(٢) الجواب الصحيح ٤١/٢ .

الفصل السابع

المجرورات والمصدر

المسألة الأولى

تسمية حروف الجر بحروف الصفات

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[١] :

« إن نحاة الكوفة يسمون « حروف الجر » ونحوها « حروف الصفات »[٢] . . . إذ النحاة إنما سموا « حروف الجر » « حروف الصفات » ؛ لأن الجار والمجرور يصير في المعنى صفة لما تعلق به » .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٣٥ / ٢٦٧ .

(٢) ذكر ذلك الكسائي وغيره ، انظر « حروف المعاني » ١/٧٧ و « أدب الكاتب » ص٣٩٢ ، ومن ذلك قول ابن قتيبة رحمه الله في « أدب الكاتب » ص ٣٩١ « باب دخول بعض الصفات على بعض » ، وقوله ص ٣٢٢ « باب ما يعدى بحرف صفة » ، وقوله ص٣٩٤ « باب دخول بعض الصفات مكان بعض » ، وقوله ص ٤١٥ « باب زيادة الصفات » ، وقوله ص ٤١٩ « باب إدخال الصفات وإخراجها » ، ويريد في الجميع « حروف الجر » .

وقد ذُكِر أيضاً أن البصريين يسمون هذه الحروف « حروف الجر » ، ويسميها الكوفيون « حروف الخفض » ، انظر « الأشباه والنظائر في النحو » ٢/١٠٥ .

المسألة الثانية

من معاني حرف « من »[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« وقال تعالى : ﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩]

و « حرف من » في هذه المواضع : لـ « بيان الجنس » ، فتبين جنس المتقدم وإن كان ما قبلها يدخل في جميع الجنس الذي بعدها ، بخلاف ما إذا كان لـ « لتبعيض » ، كقوله :

﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [البينة : ١] .

فإنه يدخل في « الذين كفروا » بعد مبعث النبي جميع المشركين وأهل الكتاب ، وكذلك دخل في ﴿ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ ﴾ جميع أهل

---

(١) ذكر ابن هشام رحمه الله تعالى في « المغني » ٣١٨/١ أن « من » تأتي على خمسة عشر وجهاً ـ ثم ذكرها ـ ، إلا أن بعض ما ذكره هو على القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض ـ وقد ضعف ذلك شيخ الإسلام في المسألة الخامسة من الفصل الخامس ـ .

وقد ذكر الشيخ في هذه المسألة ثلاثة معانٍ لـ« من » وهي : بيان الجنس ، والتبعيض وابتداء الغاية .

(٢) الجواب الصحيح ٣٥/٢ .

الكتاب الذين بلغتهم دعوته ولم يؤمنوا به » .

وقال أيضاً(١) :

« إن لفظة « من » في اللغة :

١ ـ قد تكون لـ « بيان الجنس » ، كقولهم : « باب من حديد » .

٢ ـ وقد تكون لـ « ابتداء الغاية » ، كقولهم : « خرجت من مكة » » .

وقال رحمه الله تعالى(٢) :

« و « من » هي : لـ « ابتداء الغاية » ؛ فإن كان المجرور بها :

١ ـ عيناً يقوم بنفسه : لم يكن صفة لله ، كقوله : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية : ١٣] ، وقوله في المسيح : ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [النساء : ١٧١] .

٢ ـ وكذلك ما يقوم بالأعيان ، كقوله : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل : ٥٣] .

٣ ـ وأما إذا كان المجرور بها صفة ولم يذكر لها محل : كان صفة لله كقوله : ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي ﴾ [السجدة : ١٣] » .

وقال أيضاً(٣) :

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٤ / ٢٢٨ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٢/٥١٨ .

(٣) « مجموع الفتاوى » ١٥/ ٩٦ .

« وحرف « من » : لـ« ابتداء الغاية » » :

وما يستعمل فيه حرف « ابتداء الغاية » فيقال : « هو من الله » على نوعين ، فإنه إما أن يكون :

١ـ من الصفات التى لا تقوم بنفسها ولا بمخلوق : فهذا يكون صفة له .

٢ـ وما كان عيناً قائمة بنفسها أو بمخلوق : فهي مخلوقة .

فالأول : كقوله : ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى ﴾ [السجدة : ١٣] ، وقوله : ﴿ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام : ١١٤] ، كما قال السلف : « القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدا وإليه يعود » .

والنوع الثاني : كقوله : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية : ١٣] .

وقوله : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل : ٥٣] .

و ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النساء : ٧٩] .

وكما يقال : « إلهام الخير وإيحاؤه من الله ، وإلهام الشر وإيحاؤه من الشيطان ، والوسوسة من الشيطان » » .

وقال أيضاً(١) :

« فإن قيل : لم قال : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾ [الفتح : ٢٩] ولم يقل : « وعدهم كلهم » ؟! .

---

(١) منهاج السنة النبوية ٢ / ٣٨ وانظر مختصر الفتاوى المصرية ص ٥٤٥ .

قيل : كما قال : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [النور : ٥٥] ولم يقل : « وعدكم » .

و « من » تكون لـ« بيان الجنس » : فلا يقتضي أن يكون قد بقي من المجرور بها شيء خارج عن ذلك الجنس كما في قوله تعالى : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج : ٣٠] فإنه لا يقتضى أن يكون من الأوثان ما ليس برجس ، وإذا قلت : « ثوب من حرير » فهو كقولك : « ثوب حرير » ، وكذلك قولك : « باب من حديد » كقولك : « باب حديد » وذلك لا يقتضى أن يكون هناك حرير وحديد غير المضاف إليه ، وإن كان الذي يتصوره كلياً : فإن « الجنس الكلي » هو : ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه وإن لم يكن مشتركا فيه في الوجود ، فإذا كانت « من » لـ « بيان الجنس » كان التقدير : « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات » من هذا الجنس ، وإن كان الجنس كلهم مؤمنين مصلحين ، وكذلك إذا قال : « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات » ، من هذا الجنس والصنف ، « مغفرة وأجراً عظيماً » ، لم يمنع ذلك أن يكون جميع هذا الجنس مؤمنين صالحين ، ولما قال لأزواج النبي ﷺ : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٣١] ، لم يمنع أن يكون كل منهن تقنت لله ورسوله وتعمل صالحا ، ولما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا جَآءَكَ

ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِنَا فَقُلْ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام : ٥٤] لم يمنع هذا أن يكون كل منهم متصفاً بهذه الصفة و يجوز أن يقال إنهم لو عملوا سوءا بجهالة ثم تابوا من بعده وأصلحوا لم يغفر إلا لبعضهم .

ولهذا تدخل « من » هذه في النفي لـ « تحقيق نفي الجنس » :

كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَلَتْنَـٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ﴾ [الطور : ٢١] وقوله : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٦٢] ، وقوله : ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ ﴾ [الحاقة : ٤٧] .

ولهذا إذا دخلت في النفي تحقيقاً أو تقديراً أفادت نفى الجنس قطعاً :

١ ـ فالتحقيق : ما ذكر .

٢ ـ والتقدير : كقوله تعالى : ﴿ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [الصافات : ٣٥] وقوله : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢] ونحو ذلك :

بخلاف ما إذا لم تكن « من » موجودة : كقولك : « ما رأيت رجلاً » :

فإنها ظاهرة لـ « نفى الجنس » ، ولكن قد يجوز أن ينفى بها الواحد من الجنس كما قال سيبويه : يجوز أن يقال : « ما رأيت رجلا بل رجلين » فتبين أنه يجوز إرادة الواحد وإن كان الظاهر نفى الجنس بخلاف ما إذا دخلت « من » فإنها تنفى نفي الجنس قطعاً :

ولهذا لو قال لعبيده : « من أعطاني منكم ألفا فهو حر » فأعطاه كل واحد ألفا عتقوا كلهم .

وكذلك لو قال لنسائه : « من أبرأتني منكن من صداقها فهي طالق » فأبرأنه كلهن طلقن كلهن .

فإن المقصود بقوله : « منكم » بيان جنس المعطى والمبرئ لا إثبات هذا الحكم لبعض العبيد والأزواج » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الثالثة

من معاني حرف « الباء »[1]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[2] :

« وقوله : « لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله »[3] لا يناقض قوله تعالى : ﴿ جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الواقعة : ٢٤] :

فإن المنفى بـ « باء المقابلة والمعاوضة » كما يقال : « بعت هذا بهذا » وما أثبت أثبت بـ« باء السبب » ، فالعمل لا يقابل الجزاء وإن كان سبباً للجزاء ، ولهذا من ظن أنه قام بما يجب عليه وأنه لا يحتاج إلى مغفرة الرب تعالى وعفوه فهو ضال كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « لن يدخل أحد الجنة بعمله ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله قال : ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل » ، وروى « بمغفرته » ومن

---

(١) ذكر ابن هشام رحمه الله تعالى في « المغني » ١٠١/١ أن « الباء » تأتي على أربعة عشر وجهاً ، وبعض هذه المعاني على أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، وشيخ الإسلام ـ كما سبق ـ يضعف هذا الشئ كما في المسألة الخامسة من الفصل الخامس .

وقد ذكر الشيخ رحمه الله في هذه المسألة لـ « الباء » خمسة معانٍ هي :

السببية و المقابلة والإلصاق والمؤكدة ـ وهي الزائدة ـ والتبعيض .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢١٧/١ .

(٣) رواه البخاري « ٦١٠٢ » و مسلم « ٢٨١٨ » عن عائشة رضي الله عنها ، وله ألفاظ أخرى عن عدد من الصحابة .

هذا أيضاً الحديث الذي في السنن عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الله لو عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم الحديث » .

وقال أيضاً[1] :

« وكذلك أمر الآخرة ليس بمجرد العمل ينال الإنسان السعادة بل هي سبب ولهذا قال النبي ﷺ : « أنه لن يدخل أحدكم الجنة بعمله ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله ، قال : ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل »

وقد قال : ﴿ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل : ٣٢] .

فهذه « باء السبب » أي : بسبب أعمالكم .

والذي نفاه النبي ﷺ « باء المقابلة » ، كما يقال : « اشتريت هذا بهذا » أي : ليس العمل عوضا و ثمنا كافيا في دخول الجنة بل لابد من عفو الله وفضله ورحمته فبعفوه يمحوا السيئات وبرحمته يأتي بالخيرات وبفضله يضاعف البركات » .

وقال أيضاً[2] :

« « الباء » قد تكون : لـ « المصاحبة » : تقول : « جاء بأسياده وأولاده » » .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٧٠/٨ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٦ / ٤٦٤ .

وقال أيضاً[(١)] :

« فإن قوله تعالى : ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ ﴾ [المائدة : ٦] نظير قوله ﴿ فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم ﴾ [المائدة : ٦] لفظ « المسح » في الآيتين وحرف « الباء » في الآيتين :

فإذا كانت « آية التيمم » لا تدل على مسح « البعض » مع أنه بدل عن الوضوء وهو مسح بالتراب لا يشرع فيه تكرار ، فكيف تدل على ذلك « آية الوضوء » مع كون الوضوء هو الأصل ، والمسح فيه بالماء المشروع فيه التكرار هذا لا يقوله من يعقل ما يقول .

ومن ظن أن من قال بإجزاء البعض لأن « الباء للتبعيض » ، أو دالة على القدر المشترك ، فهو خطأ أخطأه على الأئمة ، وعلى اللغة ، وعلى دلالة القرآن .

و « الباء للإلصاق » وهي : لا تدخل إلا لفائدة :

فإذا دخلت على فعل يتعدى بنفسه أفادت قدراً زائداً :

كما في قوله : ﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٦] ، فإنه لو قيل : « يشرب منها » لم تدل على « الري » فضُمّن « يشرب » معنى « يروى » فقيل : « يشرب بها » فأفاد ذلك أنه « شرب يحصل معه الري » . . .

وكذلك المسح في الوضوء والتيمم لو قال : « فامسحوا رؤوسكم أو

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٢١ / ١٢٣ .

وجوهكم » لم تدل على ما يلتصق بالمسح ، فإنك تقول : « مسحت رأس فلان » وإن لم يكن بيدك بلل ، فإذا قيل : « فامسحوا برؤوسكم وبوجوهكم » ضُمِّن المسح معنى الالصاق ، فأفاد أنكم تلصقون برؤوسكم وبوجوهكم شيئاً بهذا المسح وهذا يفيد في « آية التيمم » أنه لا بد أن يلتصق الصعيد بالوجه واليد ، ولهذا قال : ﴿ فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ ﴾ [المائدة : ٦] » .

وقال أيضاً[1] :

« إن قوله : ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ [المائدة : ٦] .

« وقوله : ﴿ فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم ﴾ [المائدة : ٦] .

يقتضي إلصاق الممسوح ، لأن « الباء للالصاق » وهذا يقتضي إيصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة ، وإذا قيل : « امسح رأسك ورجلك » لم يقتض إيصال الماء إلى العضو ، وهذا يبين أن « الباء » حرف جاء لمعنى لا « زائدة » كما يظنه بعض الناس وهذا خلاف قوله :

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فإن « الباء » هنا « مؤكدة » فلو حذفت لم يختل المعنى ، و « الباء » في « آية الطهارة » إذا حذفت اختل المعنى ، فلم يجز أن يكون العطف على محل المجرور بها بل على لفظ المجرور بها أو ما قبله » .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٢١ / ١٢٩ .

و قال أيضاً(١) :

« وقوله : ﴿ فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ ﴾ [المائدة : ٦] .

قد اتفق « القراء السبعة » على قراءة « أيديكم » بالإسكان ، بخلاف قوله في الوضوء : ﴿ وَأَرۡجُلَكُمۡ ﴾ فإن « بعض السبعة » قرأوا : ﴿ وَأَرۡجُلَكُمۡ ﴾ بالنصب .

قالوا : إنها معطوفة على المغسول ، تقديره : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم إلى الكعبين » كذلك قال علي بن أبي طالب وغيره من السلف :

قال أبو عبدالرحمن السلمي : « قرأ علي الحسن والحسين : ﴿ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ﴾ بالخفض فسمع ذلك علي بن أبي طالب ـ وكان يقضي بين الناس ـ فقال : ﴿ وَأَرۡجُلَكُمۡ ﴾ يعني بالنصب ، وقال : هذا من المقدم المؤخر في الكلام » وكذلك ابن عباس قرأها بالنصب وقال : « عاد الأمر إلى الغسل » ولا يجوز أن يكون ذلك عطفاً على المحل كما يظنه بعض الناس كقول بعض الشعراء :

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فإنما يسوغ في « حرف التأكيد » مثل المباني ، وأما « حروف المعاني » فلا يجوز ذلك فيها ، و« الباء » هنا لـ « الإلصاق » ليست لـ« التوكيد » ،

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٢١ / ٣٤٩ .

ولهذا لم يقرأ القراء هنا « وأيديكم » كما قرأوا هناك « وأرجلكم » ؛ لأنه لو قال : « فامسحوا وجوهكم وأيديكم أو امسحوا بها » لكان يكتفى بمجرد المسح من غير إيصال للطهور إلى الرأس وهو خلاف الإجماع فلما كانت « الباء » لـ « الإلصاق » دل على أنه لا بد من إلصاق الممسوح به فدل ذلك على استعمال الطهور ، ولهذا كانت هذه « الباء » لا تدل على « التبعيض » عند أحد من السلف ، وأئمة العربية ، ولا قال الشافعي أن « التبعيض » يستفاد من « الباء » ، بل أنكر إمام الحرمين وغيره من أصحابه ذلك ، وحكوا كلام أئمة العربية في إنكار ذلك ، ولكن من قال بذلك استند إلى دلالة أخرى » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الرابعة

من معاني حرف « حتى » والفرق بينه وبين « إلى »(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢) :

« إن « حتى » : حرف غاية ، و ما بعد الغاية يخالف ما قبلها :

كما في قوله : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

وقوله : ﴿ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] .

وقوله : ﴿ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ﴾ [البقرة : ٢٣٠] .

---

(١) قال ابن هشام رحمه الله تعالى في معاني « حتى » . « المغني » ١٢٢/١ . :

« « حتى » حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ :

١ ـ انتهاء الغاية ، وهو الغالب .

٢ ـ والتعليل .

٣ ـ والاستثناء ، وهذا أقلها ، وقل من يذكره . »

ثم ذكر أنها تستعمل على ثلاثة أوجه :

١ ـ أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة « إلى » .

٢ ـ أن تكون عاطفة بمنزلة « الواو » .

٣ ـ أن تكون حرف ابتداء .

ولكل استعمال تفصيل يراجع في مظانه .

وانظر للاستزادة : « الأشباه والنظائر في النحو » ٢٣٥/٢ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٦ / ٥٠١ .

ونظائر ذلك » .

وقال أيضاً(١) :

« إن الغاية المؤقتة بحرف « حتى » تدخل في حكم المحدود المغيّا ، لا نعلم بين أهل اللغة خلافاً فيه(٢) ، وإنما اختلف الناس في الغاية المؤقتة بحرف « إلى » :

ولهذا قالوا في قولهم : « أكلت السمكة حتى رأسها » و « قدم الحاج حتى المشاة » وغير ذلك : أن الغايات داخلة في حكم ما قبلها » .

وقال أيضاً(٣) :

« و « حتى » : حرف غاية : يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها ليست بمنزلة :

« إلى » : التي قد يكون ما بعدها خارجاً عما قبلها ، كما في قوله : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

وهي سواء كانت « حرف عطف » أو « حرف جر » تتضمن ذلك ، وما بعدها يكون النهاية التي ينبه بها على ما قبلها :

---

(١) الفتاوى الكبرى ٣ / ٣٣٩ .

(٢) قال ابن هشام رحمه الله في « المغني » ١٢٤/١ : « وزعم شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد « حتى » ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيها مشهور ، وإنما الاتفاق في « حتى » العاطفة ، لا الخافضة ، والفرق أن العاطفة بمعنى « الواو » » .

(٣) الفتاوى الكبرى ٤٦٠/٦ .

فتقول : « قدم الحجاج حتى المشاة » فقدوم المشاة تنبيه على قدوم الركاب .

وتقول : « أكلت السمكة حتى رأسها » تنبيه على غيره ، فإن أكل رؤوس السمك قد يبقى في العادة » .

❁ ❁ ❁ ❁

المسألة الخامسة

من معاني حرف « اللام »[1]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[2] :

« فإن حرف « اللام » في لغة العرب يدل على « الاختصاص » » .

وقال أيضاً[3] :

« و« اللام » : حرف الإضافة ، وهي توجب اختصاص المضاف بالمضاف إليه واستحقاقه إياه من الوجه الذي يصلح له[4] ، وهذا المعنى يعم موارد استعمالها كقولهم : « المال لزيد » و« السرج للدابة » ، وما أشبه ذلك فيجب إذا أن يكون الناس مملكين ممكنين لجميع ما في الأرض » .

---

(١) ذكر ابن هشام لـ« اللام » اثنين وعشرين معنى ـ المغني ٢٠٨/١ ـ ولكن بعضها على القول بنيابة حروف الجر عن بعضها وهو خلاف ما رجحه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كما في المسألة الخامسة من الفصل الخامس . وقد ذكر الشيخ لـ« اللام » أربعة معانٍ : الاستحقاق ، والاختصاص ، والتعليل ، والعاقبة - في المسألة السادسة - .

(٢) الجواب الصحيح ٣٢/٢ .

(٣) « مجموع الفتاوى » ٢١ / ٥٣٥ .

(٤) يفرق بعض النحاة بين لام الاختصاص ولام الاستحقاق بأن لام الاختصاص : هي الداخلة بين اسمين يدل كل منهما على الذات ، والداخلة عليه لا يملك الآخر نحو « الجنة للمؤمنين ، الحصير للمسجد ، السرج للدابة » .

فإن كان يملكه فهي « لام الاستحقاق » نحو « المال لزيد » وقد يقال « لام الملك » وبعضهم يفرق بين اللامين . وانظر للاستزادة « المغني » ٢٠٨/١ .

المسألة السادسة

« لام كي » والفرق بينها وبين « لام العاقبة »[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« أن « لام العاقبة » التى لم يقصد فيها الفعل لأجل العاقبة إنما تكون من « جاهل » أو « عاجز » :

١ ـ فالجاهل : كقوله : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص : ٨] ، لم يعلم فرعون بهذه العاقبة .

٢ ـ والعاجز : كقولهم :

لدوا للموت و ابنوا للخراب[٣]

فإنهم يعلمون هذه العاقبة لكنهم عاجزون عن دفعها » .

وقال رحمه الله تعالى[٤] :

---

(١) أنكر البصريون « لام العاقبة » وسماها بعضهم « لام العلة » ـ كما فعل الزمخشري ـ ، وأثبتها الكوفيون وسموها « لام الصيرورة » .

و انظر للاستزادة : « كتاب اللامات » للزجاجي ص١١٩ ، « المغني » ٢١٤/١ ، « أوضح المسالك » ٣٢/٣ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٤٤/٨ .

(٣) عجز البيت ـ كما ذكر محشي « أوضح المسالك » ٣٣/٣ « فكلكم يصير إلى الذهاب » وذكر أنه لم يقف له على قائل ، وقد ذكره في الأغاني ٧٤/٤ ونسبه إلى أبي العتاهية وعجزه « فكلكم يصير إلى تباب » .

(٤) « مجموع الفتاوى » ١٧ / ١٠٠ .

« وقابلهم « الجهمية الغلاة » في الجبر فأنكروا حكمة الله و رحمته وقالوا : لم يخلق لحكمة و لم يأمر بحكمة و ليس في القرآن « لام كي » لا في خلقه ، و لا في أمره ، وزعموا أن قوله : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية : ١٣] و ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ٢٩] و قوله ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى ﴾ [النجم : ٣١] و قوله : ﴿ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، وقوله : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء : ١٦٥] وأمثال ذلك إنما « اللام » فيه « لام العاقبة » : كقوله : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص : ٨] .

و قول القائل :

لـدوا لـلـمـــوت و ابـنـوا لـلـخـراب

و لم يعلموا أن « لام العاقبة » إنما تصح ممن يكون :

١ ـ جاهلاً بعاقبة فعله : كفرعون الذي لم يكن يدري ما ينتهي إليه أمر موسى .

٢ ـ أو ممن يكون عاجزاً عن رد عاقبة فعله : كعجز بني آدم عن دفع الموت عن أنفسهم و الخراب عن ديارهم .

فأما من هو بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وهو مريد لكل ما خلق فيمتنع في حقه « لام العاقبة » التى تتضمن نفى العلم أو نفى القدرة » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة السابعة

إضافة الموصوف إلى صفته[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« إذا أضيف الموصوف إلى الصفة كقوله : ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [ق : ٩] . وقولهم : « صلاة الأولى » و ، « دار الآخرة » :

١ ـ هو عند كثير من نحاة الكوفة وغيرهم : إضافة الموصوف إلى صفته بلا حذف .

٢ ـ وعند كثير من نحاة البصرة : أن المضاف إليه محذوف تقديره : « صلاة الساعة الأولى » .

---

(١) المراد بهذا هو إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى كإضافة الموصوف إلى صفته ، نحو « مسجد الجامع ، صلاة الأولى ، دار الآخرة » ، وقد اختلف النحاة في هذا :

فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز هذا ، لأن الإضافة يقصد بها التعريف والتخصيص ، والشئ لا يتعرف بنفسه ، وما ورد جميعه محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه ، فصلاة الأولى التقدير فيه « صلاة الساعة الأولى » ، ومسجد الجامع التقدير فيه « مسجد الموضع الجامع » ودار الآخرة التقدير فيه « دار الساعة الآخرة » وهكذا .

وذهب الكوفيون إلى أن هذا جائز بشرط اختلاف اللفظين ، بدليل مجيئه في القرآن وكلام العرب كثيراً ، كقوله تعالى « وحب الحصيد » و « لدار الآخرة خير » و « بجانب الغربي » ، وقول العرب « مسجد الجامع ، وصلاة الأولى ، وبقلة الحمقاء » وغيرها .

وانظر للاستزادة : « الإنصاف » ٤٣٦/٢ ـ ٤٣٨ ، « أوضح المسالك » ١٠٣/٣ ـ ١١٠ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢٠ / ٤٨٠ .

والأول : أصح ، ليس في اللفظ ما يدل على المحذوف ، ولا يخطر بالبال .

وقد جاء في غير موضع ، كقوله : ﴿ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ ﴾ [البقرة : ٩٤] وقال : ﴿ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [الأنعام : ٧٣] .

وبالجملة فنظائر هذا في القرآن وكلام العرب كثير » .

المسألة الثامنة

اشتقاق « لبيك »

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« وأما اشتقاقها(٢) :

١ ـ فقد قال قوم : إنه من قولهم : « ألب بالمكان » إذا أقام به ولزمه و« لب » أيضاً لغة فيه حكاها الخليل ، والمعنى « وأنا مقيم على طاعتك ولازمها لا أبرح عنها ولا أفارقها » أو « أنا لازم لك ومتعلق بك لزوم الملب بالمكان » وهومنصوب على المصدر بالفعل اللازم إضماره ، كما قالوا : « حنانيك ، وسعديك ، ودواليك » و « الياء » فيه للتثنية ، وأصل المعنى « لبيت مرة بعد مرة ، لباً بعد لب » ثم صيغ بلفظ التثنية الذي يقصد به التكرار والمداومة ، كقوله : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك : ٤] وكقول حذيفة : « وجعل يقول بين السجدتين : رب اغفر لي ، رب اغفرلي ، ويقول في الاعتدال : لربى الحمد ، لربى الحمد »(٣) يريد بذلك أنه يكرر هذا اللفظ هذا قول الخليل وأكثر النحاة .

---

(١) شرح العمدة « الحج » ٢ / ٥٨١ .

(٢) اختلف في أصل « لبيك » والجمهور على ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وهو أنها مشتقة من « ألب بالمكان » إذا أقام فيه ، والمعنى : إقامة على إجابتك بعد إقامة ، انظر « الكتاب » ١/ ٣٥٣ « أوضح المسالك » ١١٦/٣ ، « اللباب في علل البناء والإعراب » ٤٦٥/١ .

(٣) رواه أبو داود « ٨٧٤ » والنسائي « ١٠٦٩ » .

٢ ـ وزعم يونس : أنها كلمة واحدة ليست مثناة ، وأن الياء فيها أصلية بدليل قولهم « لبىٰ يلبي » .

والأجود في اشتقاقها : أن جماع هذه المادة هو : « العطف على الشيء والإقبال إليه ، والتوجه نحوه » :

ومنه « اللبلاب » وهو : نبت يلتوي على الشجر .

و« اللبلبة » : الرقة على الولد .

و« لبلبت الشاة على ولدها » : إذا لحسته وأسلبت عليه حين تضعه .

ومنه « لب بالمكان ، وألب به » : إذا لزمه لإقباله عليه .

و« رجل لب ، ولبيب » أي : لازم للأمر .

ويقال : « رجل لب طب » ، قال :

لبابا بإعجاز المطي لاحقا

قال :

فقلت لها فيئي إليك فإنني حرام وإني بعد ذاك لبيب[1]

وامرأة « لبه » ، قال أبو عبيد : أي قريبة من الناس لطيفة ، ومنه « اللبة » وهي المنحر ، و« اللبب » وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء وهو ما يشد أيضاً على صدر الناقة أو الدابة يمنع الرحل من الاستئخار سمي مقدم الحيوان « لبباً » و « لبة » لأنه أول ما يقبل به ويتوجه ، ثم قيل

---

(١) البيت للمخبّل السعدي .

: « لببت » الرجل تلبيباً إذا جمعت ثيابه عند صدره ونحره في الخصومة ثم جررته ، لأن انقياده واستجابته تكون بهذا الفعل وقد تلبب إذا انقاد وسمي العقل « لباً » لأنه الذي يعلم الحق فيتبعه فلا يكون للرجل لب حتى يستجيب للحق ويتبعه وإلا فلو عرفه وعصاه لم يكن ذا لب وصاحبه لبيب ، ويقال بنات « البب » : عروق في القلب تكون منها الرقة وقيل لأعرابية تعاقب ابناً لها : مالك لا تدعين عليه ، قالت : تأبى له ذلك بنات الببي ، وقد قيل في قول الكميت :

إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلب ظماء والبب

إنه من هذا ، وقيل : إنه جمع لب وإنما فك الإدغام للضرورة .

فالداعي إلى الشيء يطلب استجابة المدعو وانقياده وإقباله إليه وتوجهه نحوه ، فيقول : لبيك ، أي قد أقبلت إليك وتوجهت نحوك وانقدت لك فأما مجرد الإقامة فليست ملحوظة » .

المسألة التاسعة

إعمال المصدر[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« - في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي ﴾ [طه : ١٢٤] - : والذكر : مصدر يضاف تارة إلى الفاعل ، وتارة إلى المفعول ، كما يقال : « دقُّ الثوبِ » و « دقُّ القصارِ » ، ويقال : « أكلُ زيدٍ » و « أكلُ الطعامِ » ويقال : « ذكرُ اللهِ » أي : ذكر العبد ، ويقال : « ذكرُ اللهِ » أي : ذكر الله الذي ذكره هو ، مثل ذكره عبده ، ومثل القرآن الذي هو ذكره » .

وقال أيضاً[(٣)] :

« المصدر : يعمل عمل « الفعل » لكن إذا أضيف عمل في غير المضاف

---

(١) المصدر : ما دل على حدثٍ وجرى على فعله ـ يعني كانت حروفه حروف فعله ـ ، كالضرب من ضرب ، والفتح من فتح ، فإن دل على حدثٍ ولم يجر على فعله فهو « اسم المصدر » نحو « الدخول » من دخل ، والنبات من أنبت ، والغسل من اغتسل ، والمصدر يعمل عمل فعله ، فإن كان متعدياً تعدى وإلا لزم ، وله ثلاثة أحوال :

١ ـ أن يكون مضافاً : فيضاف إلى مفعوله أو فاعله ، وهو يعمل بالاتفاق ، نحو « ولولا دفع الله الناس » .

٢ ـ أن يكون منوناً : نحو « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً » وهو يعمل عند الجمهور .

٣ ـ أن يكون مقروناً بـ« أل » : وقد اختلف فيه على عدة أقوال .

وانظر للاستزادة « أوضح المسالك » ٣/٢٠٥ ـ ٢٠٨ .

(٢) منهاج السنة النبوية ٢ / ١٥٥ .

(٣) منهاج السنة النبوية ٧/٢٠٢ .

إليه ، ولهذا إن أضيف إلى الفاعل نصب المفعول ، و إن أضيف إلى المفعول رفع الفاعل :

فتقول : « أعجبني دقّ القصّارِ الثوبَ » ـ و هذا وجه الكلام ـ .

وتقول : « أعجبني دقّ الثوبِ القصّارُ » .

ومن النحاة من يقول إعماله منكّراً أحسن من إعماله مضافاً ، لأنه بالإضافة قوي شبهه بالأسماء .

والصواب : أن إضافته إلى أحدهما و أعماله في الآخر أحسن من تنكيره و إعماله فيهما[١] ، فقول القائل : « أعجبني دقّ القصارِ الثوبَ » أحسن من قوله : « دقّ الثوبَ القصارُ » ، فإن التنكير أيضا من خصائص الأسماء و الإضافة أخف ، لأنه اسم و الأصل فيه أن يضاف و لا يعمل لكن لما تعذرت إضافته إلى الفاعل و المفعول جميعاً أضيف إلى أحدهما و أعمل في الآخر » .

وقال أيضاً[٢] :

(١) اتفق النحاة على أن المصدر المضاف إلى فاعله أو مفعوله يعمل ، واختلفوا في تنكيره وإعماله :
فذهب جمهور البصريين إلى جواز إعماله لوروده في القرآن في قوله تعالى ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴾ .
وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر ، ويقولون : إذا ورد بعد المصدر المنكر اسم مرفوع أومنصوب فالعامل فعل دل عليه المصدر .
وانظر في هذا : « أوضح المسالك » ٢٠٥/٣ ـ ٢٠٨ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢٣٨/١٠ .

« المصدر يضاف إلى الفاعل تارة ، وإلى المفعول تارة ، ولكن إضافته إلى الفاعل أقوى ، لأنه لابد له من فاعل » .

وقال أيضاً(١) :

« والمصدر : يضاف إلى الفاعل تارة ، و إلى محل الفعل تارة ، و يماثله الذي يسمى لفظه « المفعول به » تارة كما يقال : « أعجبني دقّ الثوبِ » و « دقّ القصارِ » ، و ذلك مثل : لفظ « العلم » : يضاف تارة إلى العالم و تارة إلى المعلوم :

فالأول : كقوله : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] وقوله : ﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾ [النساء : ١٦٦] ، و قوله : ﴿ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ ﴾ [هود : ١٤] ، و نحو ذلك .

والثاني : كقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان : ٣٤] فالساعة هنا معلومة لاعالمة ، و قوله حين قال فرعون : ﴿ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [طه : ٥١] قال موسى : ﴿ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ [طه : ٥٢] ، و مثل هذا كثير » .

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٤ / ٣٩١ .

المسألة العاشرة

التعبير عن المفعول أوالفاعل بالمصدر

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(١)] :

« وكثيراً ما يوضع « المصدر » :

١ ـ موضع « الفاعل » : كالعدل ، والصوم ، والزور .

٢ ـ وموضع « المفعول » : كالخلق ، و الرزق ، و « درهم ضرب الأمير » » .

وقال أيضاً[(٢)] :

« وألفاظ المصادر يعبر بها عن « المفعول » فيسمى المأمور به : أمراً والمقدور : قدرة ، والمرحوم به : رحمة ، والمخلوق بالكلمة : كلمة » .

وقال أيضاً :[(٣)]

« قد يطلق لفظ المصدر على « المفعول » : كما يقال : « درهم ضرب الأمير » ، ومنه قوله : ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان : ١١] » .

وقال أيضاً :[(٤)]

« وفي لغة العرب التي نزل بها القرآن أن يسمى « المفعول »

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٥٢/١٤ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٧ / ٢٨٣ .

(٣) « مجموع الفتاوى » ١٦ / ٣٦٤ .

(٤) الجواب الصحيح ٣١٦/٢ .

باسم « المصدر » ، فيسمى المخلوق خلقاً ، كقوله : ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان : ١١] ، ويقال : « درهم ضرب الأمير » أي : « مضروب الأمير » ، ولهذا يسمى المأمور به أمراً ، والمقدور قدرة وقدراً والمعلوم علماً ، والمرحوم به رحمة ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٨] » .

وقال أيضاً(١) :

« ولفظ « الكلام » مثل لفظ « الرحمة » و« الأمر » و« القدرة » ونحو ذلك من ألفاظ الصفات التي يسمونها في اصطلاح النحاة « مصادر » ، ومن لغة العرب أن لفظ « المصدر » يعبر به عن « المفعول » كثيراً كما يقولون : « درهم ضرب الأمير » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان : ١١] أي مخلوقة .

فالأمر :

يراد به : نفس مسمى المصدر كقوله : ﴿ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى ﴾ [طه : ٩٣] ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور : ٦٣] ، ﴿ ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ ﴾ [الطلاق : ٥] .

ويراد به المأمور به ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب : ٣٨] ، ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [النحل : ١] .

---

(١) درء التعارض ٧ / ٢٦١ .

فالأول : هومن كلام الله وصفاته .

والثاني : مفعول ذلك وموجبه ومقتضاه .

وكذلك : لفظ « الرحمة » يراد بها :

١ ـ صفة الله التي يدل عليها اسمه « الرحمن الرحيم » : كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [غافر : ٧] .

٢ ـ ويراد بها ما يرحم به عباده من المخلوقات : كقول النبي ﷺ : « إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة »(١) ، وقوله ـ عن الله تعالى يقول للجنة ـ : « أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي ، ويقول للنار أنت عذابي أعذب بك من أشاء من عبادي »(٢) .

وكذلك « الكلام » يراد به : الكلام الذي هو الصفة ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ [الأنعام : ١١٥] » .

وقال أيضاً(٣) :

« وأما قوله : « من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل و إن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق وشرط الله أوثق »(٤) :

---

(١) رواه البخاري « ٦١٠٤ » ومسلم « ٢٧٥٢ » عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري « ٤٥٦٩ » ومسلم « ٢٨٤٦ » عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) « مجموع الفتاوى » ٢٩ / ١٦٠ .

(٤) رواه البخاري « ٢٠٤٧ » ومسلم « ١٥٠٤ » عن عائشة رضي الله عنها .

فالشرط يراد به : المصدر تارة ، و المفعول أخرى ، و كذلك : الوعد والخلف ، ومنه قولهم : « درهم ضرب الأمير » .

و المراد به هنا ـ و الله أعلم ـ المشروط لا نفس المتكلم » .

وقال أيضاً[١] :

« ولهذا قال : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [العنكبوت : ٢٠] : والشيء في الأصل : مصدر شاء يشاء شيئاً ، كنال ينال نيلاً ، ثم وضعوا المصدر موضع المفعول فسموا : المشيء شيئاً ، كما يسمى : المنيل نيلاً ، فقالوا : نيل المعدن ، وكما يسمي المقدور قدرة ، والمخلوق خلقاً » .

۞ ۞ ۞ ۞

(١) « مجموع الفتاوى » ٣٨٣/٨ .

الفصل الثامن

المشتقات ونعم وبئس

المسألة الأولى : اسم المصدر

المسألة الثانية : اسم الفاعل

المسألة الثالثة : اسم المفعول

المسألة الرابعة : أفعل التفضيل

المسألة الخامسة : إضمار المخصوص بالمدح والذم

المسألة الأولى

اسم المصدر[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« ولفظ « الكلام » :

١ ـ يُراد به : مصدر كلمة تكليماً .

٢ ـ ويُراد به : نفس القول .

فإن القول فيه فعل من القائل هو مسمى المصدر ، والقول ينشأ عن ذلك الفعل ، ولهذا تارة يجعل القول نوعاً من العمل ، لأنه حاصل بعمل وتارة يجعل قسيماً له ، يقال « القول ، والعمل » ، وكذلك قد يقال في

---

(١) المصدر هو « اسم الحدث الجاري على سنن الفعل » ـ أي مستوف لحروف الفعل ـ وذلك نحو : كلمته تكليماً ، وأعطيته إعطاء .

واسم المصدر هو « ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه من بعض حروف فعله » وذلك نحو : كلمته كلاماً ، وأعطيته عطاء .

والفرق بين المصدر واسم المصدر :

١ ـ أن المصدر مستوف حروف فعله ، بخلاف اسم المصدر .

٢ ـ أن المصدر موضوع للحدث أصلاً ، أما « اسم المصدر » فلا يراد به ذلك بل استعمل بمعنى المصدر وذلك نحو « الكلام » فإنه اسم للملفوظ به من الكلمات ثم استعمل في معنى الحدث وهو « التكليم » .

٣ ـ أن المصدر يعمل عمل فعله ، وأما اسم المصدر فقد اختلف في إعماله .

وانظر للاستزادة : « أوضح المسالك » ٢٠٠/٣ وما بعدها .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٣٢/١٧ .

لفظ « القصص » و « البيان » و « الحديث » و « الخبر » و نحو ذلك .

فإذا أريد بالقصص و نحوه « المصدر » الذي مسماه الفعل ، فهو مستلزم للقول ، والقول تابع ، وإذا أريد به « نفس الكلام والقول » فهو مستلزم للفعل ، تابع للفعل .

فالمصادر الجارية على سنن الأفعال يراد بها « الفعل » كقولك : « كلمته تكليماً » و « أخبرته إخباراً » .

وأما ما لم يجر على سنن الفعل مثل : « الكلام » و « الخبر » ونحو ذلك فإن هذا إذا أطلق أريد به القول .

وكذلك قد يقال في لفظ « القصص » فإن مصدره القياسي « قصّاً » مثل : « عدّه عدّاً » و « مدّه مدّاً » ، وكذلك « قصّه قصّاً » ، وأما « قصص » فليس هو قياس مصدر المضعّف ، ولم يذكروا على كونه مصدراً إلا قوله : ﴿ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ [الكهف : ٦٤] ، وهذا لا يدل على أنه « مصدر » ، بل قد يكون « اسم مصدر » أقيم مقامه كقوله : ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح : ١٧] ، و إن جعل مصدر « قصّ الأثر » لم يلزم أن يكون مصدر « قصّ الحديث » ، لأن الحديث خبر ونبأ ، فكان لفظ « قصص » كلفظ « خبر » و « نبأ » و « كلام » .

وأسماء المصادر في باب الكلام تتضمن القول نفسه ، وتدل على فعل

القائل بطريق التضمن واللزوم ، فإنك إذا قلت : « الكلام ، والخبر والحديث ، والنبأ ، والقصص » لم يكن مثل قولك : « التكليم ، والإنباء والإخبار ، والتحديث » ، ولهذا يقال : إنه منصوب على المفعول به واسم المصدر ينتصب على المصدر كما في قوله : ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح : ١٧] ، فإذا قال : « كلمته كلاماً حسناً » و « حدثته حديثاً طيباً » و « أخبرته أخباراً سارةً » و « قصصت عليه قصصاً صادقةً » ونحو ذلك كان هذا منصوباً على « المفعول به » ، لم يكن هذا كقولك : « كلمته تكليماً » و« أنبأته إنباءً »[(١)] » .

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) يتبين من كلام الشيخ أن اسم المصدر له حالتان :

الحالة الأولى : أن يراد به « المصدر » ــ وهو الحدث ــ فيعرب إعرابه ، وذلك نحو « كلمته كلاماً » ونحوه ويراد به « كلمته تكليما » ، ويكون « اسم المصدر » هنا نائباً عن « المصدر » .

الحالة الثانية : أن يراد به « الاسم » لا « الحدث » ، فيعرب مفعولا به ، وذلك نحو : « كلمته كلاماً حسناً » وتريد به « الكلام الملفوظ » لا نفس « التكليم » .

المسألة الثانية

اسم الفاعل[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« فإن الأسماء التي تسميها النحاة « اسم الفاعل » و « اسم المفعول » و « الصفة المعدولة عنها » كـ « فعيل » وغيره هي : أسماء مشتقة تتضمن المصادر ، بخلاف : « رجل » و « فرس » ، ومن جعل « العالم » لا يدل على « علم » ، و « القادر » لا يدل على « قدرة » فهو بمنزلة من قال « المصلي » لا يدل على « الصلاة » ، و« القائم » لا يدل على « القيام » و « الصائم » لا يدل على « الصيام » وأمثال ذلك » .

وقال أيضاً[٣] :

« إن الاسم المشتق من معنى لا يتحقق بدون ذلك المعنى ، فـ« اسم الفاعل » و « اسم المفعول » و « الصفة المشبهة » و « أفعال التفضيل » يمتنع ثبوت معناها دون معنى « المصدر » التى هي مشتقة منه ، والناس متفقون على أنه لا يكون « متحرك » ولا « متكلم » إلا بـ« حركة »

---

(١) هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله ، نحو « ضارب » ، انظر « أوضح المسالك » ٢١٦/٣ ، « شرح الأشموني » ٢١٥/٢ .

(٢) درء التعارض ١٠ / ٢٣١ .

(٣) « مجموع الفتاوى » ٥١٢/١٢ .

و « كلام » ، فلا يكون « مريد » إلا بـ« إرادة » ، وكذلك لا يكون « عالم » إلا بـ« علم » ، ولا « قادر » إلا بـ« قدرة » ونحو ذلك .

ثم هذه الأسماء المشتقة من « المصدر » إنما يسمى بها من قام به مسمى المصدر ، فإنما يسمى بـ« الحي » من قامت به « الحياة » ، وبـ« المتحرك » من قامت به « الحركة » ، وبـ « العالم » من قام به « العلم » ، وبـ« القادر » من قامت به « القدرة » .

فأما من لم يقم به مسمى المصدر فيمتنع أن يسمى باسم الفاعل ونحوه من الصفات وهذا معلوم بالاعتبار في جميع النظائر ، وذلك لأن « اسم الفاعل » ونحوه من المشتقات هو مركب يدل على « الذات » وعلى « الصفة » ، والمركب يمتنع تحققه بدون تحقق مفرداته ، وهذا كما أنه ثابت في الأسماء المشتقة فكذلك في « الأفعال » مثل : « تكلّم » و« كلّم » و« يتكلّم » و« يكلّم » و« علّم » و« يعلم » و « سمع » و « يسمع » و « رأى » و « يرى » ونحو ذلك سواء قيل : إن الفعل المشتق من المصدر أو المصدر مشتق من الفعل ، لا نزاع بين الناس أن فاعل الفعل هو فاعل المصدر ، فإذا قيل « كلّم » أو « علّم » أو « تكلّم » أو « تعلّم » ففاعل « التكليم » و « التعليم » هو « المكلّم » و « المعلّم » وكذلك « التعلّم » و « التكلّم » ، والفاعل هو الذى قام به « المصدر » الذى هو « التكليم » و« التعليم » و« التكلّم » و« التعلّم » ، فإذا قيل : « تكلّم فلان » أو « كلّم فلان فلاناً » ففلان هو « المتكلّم » و« المكلّم » » .

المسألة الثالثة

اسم المفعول[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)]

« والناطقون من أهل النظر وغيرهم إذا قصدوا المعاني فقد لا يراعون مثل هذا ، بل يطلقون « اسم المفعول » على : « مالم يعلم أن له فاعلاً » فيقول أحدهم : « هذا مخصوص بهذه الصفة والقدر ، والمخصوص لا بد له من مُخَصِّص » ، فإذا أخذ « المخصوص » على أنه « اسم مفعول » فمعلوم أنه لا بد له من « فاعل » يتعدى فعله ، واذا أخذ على أن المقصود « اختصاصه بذلك الوصف » كان هذا مما يفتقر إلى دليل ، وهذا مثل « الموجود » فإنه لا يقصد به أن غيره أوجده ، بل يقصد به « المُحَقَّق » الذي هو بحيث يوجد ، فكثير من الأفعال التي بنيت للمفعول و « اسم المفعول » التابع لها قد كثر في الاستعمال حتى بقي لا يقصد به قصد فعل حادث له « فاعل » أصلا بل يقصد « إثبات ذلك الوصف » من حيث الجملة .

---

(١) هو ما دل على حدثٍ ومفعوله ، نحو « مضروب » ، وانظر « أوضح المسالك » ٢٣٢/٣ ، « شرح الأشموني » ٢٢٩/٢ .

والشيخ هنا ينبه إلى أنه ليس كل ما صيغ على وزن « اسم المفعول » يأخذ حكمه في أنه لا بد له من فاعل .

(٢) درء التعارض ٣٨٧/٣ .

وكثير من ألفاظ النظار من هذا الباب كلفظ : « الموجود » و « المخصوص » و « المؤلَّف » و « المركَّب » و « المحقَّق » ، فإذا قالوا : « إن الرب تعالى مخصوص بخصائص لا يشركه فيها غيره ، أو هو موجود » لم يريدوا أن أحدا غيره خصّه بتلك الخصائص ، ولا أن غيره جعله موجودا .

وبسبب ذلك تجد جماعات غلطوا في هذا الموضع في مثل هذه المسألة إذا قيل : « الباري تعالى مخصوص بكذا وكذا ، أو مختص بكذا وكذا » قالوا : فالمخصوص لا بد له ممن خصّه بذلك ، والمُخَصَّص لا بد له من مُخَصِّص خصَّصه بذلك » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الرابعة

أفعل التفضيل(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢) : في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ الآية [النساء : ١٢٥]

« إن هذه الصيغة و إن كانت في أصل اللغة لنفي الأفضل لدخول النفي على « أفعل » ، فإنه كثيرا ما يضمر بعرف الخطاب يفضل المذكور المجرور بـ« من » مفضلاً عليه في الإثبات ، فإنك إذا قلت : « هذا الدين أحسن من هذا » كان المجرور بـ « من » مفضلاً عليه والأول مفضلاً ، فإذا قلت : « لا أحسن من هذا » أو « من أحسن من هذا » أو « ليس فيهم أفضل من هذا » أو « ما عندي أعلم من زيد » أو « ما في القوم أصدق من عمرو » أو « ما فيهم خير منه » فإن هذا التأليف يدل على أنه أفضلهم وأعلمهم و خيرهم ، بل قد صارت حقيقة عرفية في نفي فضل الداخل في « أفعل » و تفضيل المجرور على الباقين ، و أنها تقتضي نفي فضلهم وإثبات فضله عليهم ، و ضمنت معنى الاستثناء كأنك قلت : « ما فيهم أفضل إلا هذا » أو « ما فيهم المفضل إلا هذا » ، كما أن « إن » إذا كفت بـ « ما » النافية صارت متضمنة للنفي و الاثبات » .

---

(١) انظر « أوضح المسالك » ٢٩٨/٢ ، « شرح الأشموني » ٢٨٦/٣ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٤ / ٤٢٩ .

المسألة الخامسة

إضمار المخصوص بالمدح والذم في باب نعم وبئس(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢)

« وكما قال تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف : ٥٠] فإن المخصوص بالمدح والذم في هذا الباب كثيراً ما يكون مضمراً إذا تقدم ما يعود الضمير إليه والمدح يراد به الرجل ، كما تقول : « نعم رجلاً زيد » و « نعم رجلاً » و « زيد نعم رجلاً » »(٣) .

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) انظر « أوضح المسالك » ٣/٢٧٠ ، « شرح الأشموني » ٢/٢٧٥ ، « موسوعة النحو والصرف » ١٥٢ ـ ١٢٧ .

(٢) الاستقامة ١ / ١٨ .

(٣) اختلف في هذه المسألة ـ وهي مسألة إضمار الفاعل وتفسيره بتمييز كقولك « نعم رجلاً زيدٌ » ـ على قولين :

١ ـ ذهب البصريون إلى أن الفاعل ضمير مستتر وجوباً ، والاسم المنكر المنصوب تمييز مفسر للفاعل ، والاسم المرفوع مبتدأ .

٢ ـ وذهب الكسائي والفراء إلى أن الفاعل هو الاسم الظاهر ـ كـ« زيد » في المثال ـ ، وجعل الكسائي الاسم النكرة المنصوب حالاً ، وجعله الفراء تمييزاً .

انظر للاستزادة : « أوضح المسالك » ٣/٢٧٣ ، ٢٧٤ ، « شرح الأشموني » ٢/٢٨٢ ـ ٢٨٥ .

الفصل التاسع

التوابع والنداء

المسألة الأولى : التكرار وتوكيد الجمل

المسألة الثانية : معاني حروف العطف والفرق بينها

المسألة الثالثة : زيادة الواو العاطفة

المسألة الرابعة : معنى « الواو » وهل تفيد الترتيب ؟

المسألة الخامسة : من معاني العطف ، والكلام على « واو الصرف » عند الكوفيين

المسألة السادسة : من معاني « أو »

المسألة السابعة : هل العطف يقتضي السببية ؟

المسألة الثامنة : إذا كان عاملا المعطوف والمعطوف عليه من جنس واحدٍ اكتفى بذكر أحدهما

المسألة التاسعة : العطف على المجرور

المسألة العاشرة : البدل

المسألة الحادية عشرة : النداء

المسألة الثانية عشرة : تقديم اسم الفعل عليه

المسألة الأولى

التكرار وتوكيد الجمل[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« في قوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٥]

« طال الفصل بين « أن » واسمها وخبرها فأعاد « أن » لتقع على الخبر لتأكيده بها ، ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَا ۚ ﴾ [التوبة : ٦٣] لما طال الكلام أعاد « إن » ، هذا قول الزجاج وطائفة[٣] .

وأحسن من هذا أن يقال : كل واحدة من هاتين الجملتين شرطية مركبة

---

(١) التوكيد : تابع يقصد به أن المتبوع على ظاهره ليس فيه تجوّز أو حذف .

وهو نوعان :

١ ـ معنوي : وله سبعة ألفاظ ـ مذكورة في كتب النحو ـ .

٢ ـ لفظي : وهو اللفظ المكرر به ما قبله ـ وهو مراد الشيخ هنا ـ .

وانظر للاستزادة « أوضح المسالك » ٣/٣٢٧ ـ ٣٤٥ ، « شرح الأشموني » ٢/٣٣٤ ـ ٣٥٥ ، « موسوعة النحو والصرف » ٢٧٧ ـ ٢٧٩ .

(٢) مجموع الفتاوى ١٥/٢٧٦ .

(٣) هذا ما تذكره عامة كتب النحو ، وتمثل بهذه الآية على أنه إذا أريد تأكيد الضمير المتصل فإنه يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكّد ، انظر « أوضح المسالك » ٣/٣٣٩ ، « شرح الأشموني » ٢/ ٣٤٧ .

من جملتين جزائيتين ، فأكدت الجملة الشرطية بـ « إن » على حد تأكيدها في قول الشاعر :

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباء

ثم أكدت الجملة الجزائية بـ« أن » ، إذ هي المقصودة على حد تأكيدها في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف : ١٧٠] .

ونظير الجمع بين تأكيد الجملة الكبرى المركبة من الشرط والجزاء وتأكيد جملة الجزاء قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف : ٩٠] ، فلا يقال في هذا « إن » أعيدت لطول الكلام ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾ [طه : ٧٤] ونظيره ﴿ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام : ٥٤] فهما تأكيدان مقصودان لمعنيين مختلفين ، ألا ترى تأكيد قوله : ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ بـ « إن » غير تأكيد : « من عمل سوءا بجهالة فإنه غفور رحيم » له بـ « أن » وهذا ظاهر لا خفاء به ، وهو كثير في القرآن وكلام العرب .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا ﴾ [آل عمران : ١٤٧] ، فهذا ليس من التكرار في شيء فإن : « قولهم » : خبر كان قدم على اسمها .

و« أن قالوا » في تأويل المصدر ، وهو الاسم .

فهما اسم كان وخبرها ، والمعنى : « وما كان لهم قول إلا قول ربنا اغفر لنا ذنوبنا » .

ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ [الأعراف : ٨٢] والجواب قول ، وتقول : « ما لفلان قول إلا قول لا حول ولا قوة إلا بالله » فلا تكرار أصلاً .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ ﴾ [الروم : ٤٩]

فهي من أشكل ما أورد ومما أعضل على الناس فهمها :

فقال كثير من أهل الإعراب والتفسير : إنه على التكرير المحض والتأكيد .

قال الزمخشري(١) : « « من قبله » : من باب التوكيد(٢) ، كقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَاۚ ﴾ [الحشر : ١٧] ، ومعنى التوكيد فيه الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد تطاول وبعد فاستحكم يأسهم(٣) وتمادى إبلاسهم فكان الاستبشار [بذلك](٤) على قدر

---

(١) « الكشاف » ٣/٢٢٦ .

(٢) « الكشاف » : « من باب التكرير والتوكيد » ، ويظهر أن الشيخ ذكره بهذا النص هنا إلا أنه سقط من الناسخ بدليل ذكره « التكرير » عند انتقاده لكلامه .

(٣) « الكشاف » : « بأسهم » وهو تصحيف .

(٤) زيادة لا توجد في « الكشاف » .

اهتمامهم[(١)] بذلك » هذا كلامه .

وقد اشتمل على دعويين باطلتين :

إحداهما : قوله : « إنه من باب التكرير » .

والثانية : تمثيله ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَاۚ ﴾ [الحشر : ١٧] .

فإن « في » الأولى : على حد قولك « زيد في الدار » أي : « حاصل » أو « كائن » .

وأما الثانية : فمعمولة لـ « الخلود » وهو معنى آخر غير معنى مجرد الكون .

فلما اختلف العاملان ذكر الحرفين ، فلو اقتصر على إحداهما كان من باب الحذف لدلالة الآخر عليه ، ومثل هذا لا يقال له « تكرار »[(٢)] .

ونظير هذا أن تقول : « زيد في الدار فيها أو ساكن فيها » ونحوه مما هو جملتان مقيدتان بمعنيين ، وأما قوله : ﴿ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ ﴾ [الروم : ٤٩]

فليس من التكرار بل تحته معنى دقيق ، والمعنى فيه « وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم الودق من قبل هذا النزول لمبلسين » ، فهنا قبليتان :

---

(١) « الكشاف » : « اغتمامهم » .

(٢) ونحو هذا ما ذكره ابن الناظم في شرح الألفية ص ٥١١ في قوله تعالى « ففي رحمة الله هم فيها خالدون » وجعلها من باب التكرار للتوكيد ، ويجاب كما أجاب الشيخ هنا بأن « في » الأولى متعلقة بالرحمة ، والثانية متعلقة بالخلود .

١ ـ قبلية لنزوله مطلقاً .

٢ ـ وقبلية لذلك النزول المعين أن لا يكون متقدماً على ذلك الوقت .

فيئسوا قبل نزوله يأساً لعدمه مرئياً ، ويأساً لتأخره عن وقته :

١ ـ فقبل الأولى ظرف لـ « اليأس » .

٢ ـ وقبل الثانية ظرف « المجيء والإنزال » .

ففى الآية ظرفان معمولان ، وفعلان مختلفان عاملان فيهما ، وهما « الإنزال » و « الإبلاس » ، فأحد الظرفين متعلق بـ« الإبلاس » ، والثانى متعلق بـ« النزول » ، وتمثيل هذا أن تقول : « إذا كنت معتاداً للعطاء من شخص فتأخر عن ذلك الوقت ثم أتاك به قد كنت آيساً » » .

وقال[1] :

فصل في سورة قل يا أيها الكافرون : « للناس في و جه تكرير البراءة من الجانبين طرق حيث قال : ﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون : ٢ ، ٣] .

ثم قال : ﴿ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ * وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون : ٤ ، ٥]

منها قولان مشهوران ذكرهما كثير من المفسرين ، هل كرر الكلام للتوكيد ، أو لنفى الحال و الاستقبال ؟ .

(١) « مجموع الفتاوى » ١٦ / ٥٣٤ .

قال أبو الفرج[(١)] : « في تكرار الكلام قولان :

أحدهما : أنه لتأكيد الأمر و حسم أطماعهم فيه ، قاله الفراء ، و قد أفعمنا هذا[(٢)] في سورة الرحمن » ، قال ابن قتيبة : التكرير في سورة الرحمن للتوكيد قال : وهذه مذاهب العرب أن التكرير للتوكيد والإفهام ، كما أن مذاهبهم الاختصار للتخفيف و الايجاز ، لأن افتنان المتعلم والخطيب فى الفنون أحسن من اقتصاده فى المقام على فن واحد يقول القائل : « والله لا أفعله ، ثم والله لا أفعله » إذا أراد التوكيد وحسم الأطماع من أن يفعله ، كما يقول : « و الله أفعله » بإضمار « لا » إذا أراد الاختصار ، ويقول للمرسل المستعجل : « أعجل أعجل » والرامي « ارم ارم » .

قال الشاعر :

كم نعمة كانت لكم و كم و كم

وقال الآخر :

هل سألت جموع كندة يوم و لوا أين أينا[(٣)]

وربما جاءت الصفة فأرادوا توكيدها و استوحشوا من إعادتها ثانية لأنها كلمة واحدة فغيروا منها حرفاً ، قال ابن قتيبة : فلما عدد الله في هذه

---

(١) « زاد المسير » ٢٥٣/٩ .

(٢) « زاد المسير » : أفعمنا شرح هذا .

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص ، من قصيدة أولها :

يا ذا المخوّفنا بقتـــــــل أبيه إذلالاً وحينا

السورة إنعامه وذكر عباده آلاءه ونبههم على قدرته جعل كل كلمة فاصلة بين نعمتين لتفهيمهم النعم وتقريرهم بها ، كقولك للرجل : « ألم أنزلك منزلا وكنت طريداً ، أفتنكر هذا ، ألم أحج بك و كنت صروراً ، أفتنكر هذا ؟ » .

قلت : قال ابن قتيبة : تكرار الكلام في ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [الكافرون : ١] لتكرار الوقت ، وذلك أنهم قالوا « إن سرك أن ندخل في دينك عاماً فادخل في ديننا عاماً » فنزلت هذه السورة .

قلت : هذا الكلام الذي ذكره بإعادة اللفظ وإن كان كلام العرب وغير العرب ، فإن جميع الأمم يؤكدون ، إما في الطلب ، وإما في الخبر بتكرار الكلام ، ومنه قول النبي ﷺ : « والله لأغزون قريشا ، ثم والله لأغزون قريشا ، ثم والله لأغزون قريشا ، ثم قال إن شاء الله ، ثم لم يغزهم »(١) ، وروى عنه أنه في غزوة تبوك كان يقود به « حذيفة » ويسوق به « عمار » فخرج بضعة عشر رجلاً حتى صعدوا العقبة ركباناً متلثمين ، وكانوا قد أرادوا الفتك برسول الله ﷺ فقال لحذيفة : « قد قد » ولعمار : « سق سق »(٢) ، فهذا أكثر ، لكن ليس في القرآن من هذا شيء فإن القرآن له

---

(١) رواه أبو داود « ٣٢٨٥ » عن عكرمة مرسلاً ، وروي موصولاً ، ورجح أبو حاتم إرساله كما في « العلل » لابنه ١/٤٤٠ .

(٢) رواه البزار « ٢٨٠٠ » بسندٍ فيه نظر .

شأن اختص به لا يشبهه كلام البشر لا كلام نبى ولا غيره ، وأن كان نزل بلغة العرب فلا يقدر مخلوق أن يأتى بسورة و لا ببعض سورة مثله فليس في القرآن تكرار للفظ بعينه عقب الأول قط وإنما في سورة الرحمن خطابه بذلك بعد كل آية لم يذكر متوالياً و هذا النمط أرفع من الأول وكذلك قصص القرآن ليس فيها تكرار كما ظنه بعضهم ، و ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [الكافرون : ١] ليس فيها لفظ تكرار إلا قوله : ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ ، وهو مع الفصل بينهما بجملة ، و قد شبهوا ما في سورة الرحمن بقول القائل لمن أحسن إليه و تابع عليه بالأيادي و هو ينكرها و يكفرها : « ألم تك فقيراً فأغنيتك ، أفتنكر هذا ، ألم تك عرياناً فكسوتك ، أفتنكر هذا ، ألم تك خاملاً فعرفتك ؟ » و نحو ذلك ، و هذا أقرب من التكرار المتوالي كما في اليمين المكررة .

وكذلك ما يقوله بعضهم : إنه قد يعطف الشيء لمجرد تغاير اللفظ كقوله :

فألفى قولها كذباً ومينا[1]

فليس في القرآن من هذا شيء و لا يذكر فيه لفظاً زائداً إلا لمعنى زائد وإن كان في ضمن ذلك التوكيد وما يجيء من زيادة اللفظ في مثل قوله : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] و قوله : ﴿ عَمَّا

---

(١) البيت لعدي بن زيد وأوله « فقدمت الأديم لراهشيه » ، انظر « طبقات فحول الشعراء » ١/٧٦ .

قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، وقوله : ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الحاقة : ٤٢] فالمعنى مع هذا أزيد من المعنى بدونه .

فزيادة اللفظ لزيادة المعنى ، و قوة اللفظ لقوة المعنى ، و الضم أقوى من الكسر ، و الكسر أقوى من الفتح ، و لهذا يقطع على الضم لما هو أقوى مثل : « الكُره » و « الكَره » ، فـ« الكُره » هو الشيء المكروه كقوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة : ٢١٦] و « الكَره » المصدر كقوله : ﴿ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ [آل عمران : ٨٣] و الشيء الذي في نفسه مكروه أقوى من نفس كراهة الكاره .

و كذلك « الذِبح » و « الذبح » ، فـ« الذبح » : المذبوح ، كقوله : ﴿ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات : ١٠٧] .

و « الذَبح » : الفعل والذِبح مذبوح و هو جسد يذبح فهو أكمل من نفس الفعل .

قال أبو الفرج[١] :

والقول الثاني : أن المعنى : ﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ في حالي هذه ﴿ وَلَآ أَنتُمْ ﴾ في حالكم هذه ﴿ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ في ما استقبل وكذلك أنتم ، فنفى عنهم[٢] في الحال و الاستقبال .

---

(١) « زاد المسير » ٩/٢٥٤ .

(٢) « زاد المسير » : عنه وعنهم .

وهذا في قوم بأعيانهم أعلمه الله أنهم لا يؤمنون ، كما ذكرناه عن مقاتل فلا يكون حينئذ تكراراً .

قال : وهذا قول ثعلب و الزجاج »[١] .

❁ ❁ ❁ ❁

(١) وارجع إلى باقي كلامه حول السورة في المجموع ٥٣٩/١٦ وما بعدها .

المسألة الثانية

معاني حروف العطف والفرق بينها[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« فإن أهل اللغة قالوا : « حروف العطف » هي التى تشرك بين ما قبلها وما بعدها في الإعراب وهي نوعان[(٣)] :

١ ـ نوع يشرك بينهما في المعنى أيضاً : وهي « الواو » و « الفاء » و « ثم » .

فأما « الواو » : فتدل على « مطلق التشريك والجمع » ، إلا عند من يقول إنها « للترتيب » .

---

(١) انظر « شرح ابن الناظم » ص ٥٢١ وما بعدها ، « أوضح المسالك » ٣٥٣/٣ ومابعدها ، « شرح الأشموني » ٣٦١/٢ وما بعدها .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٣١ / ١٥٨ .

(٣) حروف العطف نوعان :

١ ـ ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى وهي : « الواو » و « الفاء » و « ثم » و « حتى » ـ عند البصريين ـ و « أو » و « أم » .

٢ ـ وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى وهي : « بل » و « لكن » ـ عند البصريين ـ و « ليس » ـ عند البغداديين ـ .

انظر « شرح ابن الناظم » ص ٥١٩ ، « أوضح المسالك » ٣٥٣/٣ ، ٣٥٤ ، « شرح الأشموني » ٣٦١/٢ . وقد أشار الشيخ رحمه الله تعالى إلى النوعين جميعاً بقوله « حروف العطف هي التى تشرك بين ما قبلها وما بعدها في الإعراب وهي نوعان : نوع يشرك بينهما في المعنى أيضاً » فيفهم من هذا النوع الثاني وهو ما لايشرك بينهما إلا في الإعراب .

وأما « ثم » : فإنها تدل على « مطلق الترتيب » ، وقد يقال : إنها « للتراخي » .

وأما « الفاء » : فإنها تدل على « نوع من الترتيب وهو التعقيب » .

فهذه الحروف لا يخالف بعضها بعضاً في نفس اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في المعنى واشتراكهما فيه ، وإنما تفترق في « زمان الاجتماع » .

فلو قيل : إن العطف بـ « الواو » : يقتضى اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فيما يلحق الجمل من استثناء ونعت ونحو ذلك .

والعطف بـ « ثم » : لا يقتضى اشتراكهما في هذه اللواحق .

للزم من ذلك أن لا تكون « ثم » مشتركة حيث تكون « الواو » مشتركة ومعلوم أن هذا مخالف لما عليه أهل اللغة ، بل هو خلاف المعلوم من لغة العرب والأحكام اللغوية التى هي دلالات الألفاظ تستفاد من استعمال أهل اللغة والنقل عنهم ، فإذا كان النقل والاستعمال قد اقتضيا أنهما للاشتراك في المعنى كان دعوى انفراد احدهما بالتشريك دون الآخر خروجاً عن لغة العرب وعن المنقول عنهم » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الثالثة

زيادة الواو العاطفة(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢) :

« روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قرأت « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر و قوموا لله قانتين » ، وقالت : « سمعتها من رسول الله ﷺ » رواه الجماعة إلا البخاري و ابن ماجة ، وهذا يقتضي أن يكون غيرها ؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه .

قلنا : العطف :

١ ـ قد يكون للتغاير في الذوات .

٢ ـ و قد يكون للتغاير في الأسماء و الصفات : كقوله : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى * ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ * وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴾ [الأعلى : ١ ـ ٤]

---

(١) اختلف النحاة في « الواو العاطفة » هل تأتي زائدة ؟ :

فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ـ ووافقهم بعض البصريين كالأخفش والمبرد ـ ، واحتجوا بنحو قوله تعالى « وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين » وقوله « فلما أسلما وتله للجبين وناديناه » وقوله « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » .

وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك ، وأما ما احتج به الكوفيون فالواو عاطفة على محذوف مقدر دل عليه الكلام .

وانظر للاستزادة : « الإنصاف » ٢/٤٥٦ ـ ٤٦٢ ، « الفصول المفيدة » ١٤٧ ، « المغني » ٢/ ٣٦٢ .

(٢) شرح العمدة « الصلاة » ص ١٥٧ .

وهو سبحانه واحد و إنما تعددت اسماؤه و صفاته .

فيكون العطف في هذه القراءة لوصفها بشيئين : بأنها « وسطى » وبأنها « هي العصر » ، وهذا أجود من قول طائفة من أصحابنا أن « الواو » تكون « زائدة » فإن ذلك لا أصل له في اللغة عند أهل البصرة وغيرهم من النحاة ، وإنما جوزه بعض أهل الكوفة ، وما احتج به لا حجة فيه على شيء من ذلك » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الرابعة

معنى « الواو » ، وهل تفيد الترتيب ؟

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[١] : « و « الواو » : تقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم المذكور » .

وقال[٢] : « و « الواو » للجمع المطلق[٣] والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه » .

وقال[٤] : « ومعلوم أن لفظ « الواو » لا يفيد الترتيب على الصحيح الذى عليه الجمهور[٥] ، فلا يفيد الإخبار بتقديم بعض ذلك على بعض » .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٢٥٨/١٩ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٨ / ٢٢٠ .

(٣) قال ابن هشام « المغني » ٣٥٤/٢ « وقول بعضهم « إن معناها الجمع المطلق » غير سديد ، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد » ، قلت : ويظهر أن مرادهم بقولهم « المطلق » يعني « غير المقيد بقيد » لا أنهم أرادوا تقييد الجمع بقيد الإطلاق والله تعالى أعلم .

(٤) « مجموع الفتاوى » ١٨ / ٢١٧ .

(٥) اختلف في « الواو » هل تفيد الترتيب أو لا ؟ :
فذهب الجمهور ـ كما ذكر الشيخ ـ إلى أنها لا تفيد ذلك ، وحكاه بعضهم إجماعاً ، فقد قال السيرافي « إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب » ، وتعقبه غير واحد .
وذهب بعض النحاة كثعلب وقطرب والفراء والكسائي وغيرهم إلى أنها تفيد الترتيب .
وانظر للاستزادة « المغني » ٣٥٤/٢ ، « أوضح المسالك » ٣٥٦/٣ ، « شرح الأشموني » ٣٦٣/٢ .

المسألة الخامسة

من معاني العطف ، والكلام على « واو الصرف » عند الكوفيين

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« قال سبحانه : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٤٢] ولم يقل : « لا تكتموا الحق » فلم ينه عن كل منهما لتلازمهما ، وليست هذه « واو الجمع » التى يسميها الكوفيون « واو الصرف »(٢) كما قد يظنه بعضهم ، فإنه كان يكون المعنى « لا تجمعوا بينهما » فيكون أحدهما وحده غير منهى عنه .

وأيضاً فتلك إنما تجىء إذا ظهر الفرق كقوله : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران : ١٤٢] ، وقوله : ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [الشورى : ٣٤ ، ٣٥] .

ومن عطف الملزوم قوله تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء : ٥٩] فإنهم اذا أطاعوا الرسول فقد أطاعوا الله ، كما قال

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٧٦/٧ .

(٢) عن « واو الصرف » انظر : « المغني » ٣٦١/٢ ، الإنصاف ٥٥٥/٢ ، « موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب » ص١٤٤ .

تعالى : ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء : ٨٠] ، واذا أطاع الله من بلغته رسالة محمد فإنه لابد أن يطيع الرسول فإنه لا طاعة لله إلا بطاعته .

والثالث : (١) عطف بعض الشيء عليه ، كقوله : ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٣٨] وقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾ [الأحزاب : ٧] وقوله : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة : ٩٨] وقوله : ﴿ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا ﴾ [الأحزاب : ٢٧] .

والرابع : عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين ، كقوله : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى * ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ * وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴾ [الأعلى : ١ ـ ٤] وقوله : ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة : ٣ ، ٤] .

وقد جاء في الشعر ما ذكر أنه عطف لاختلاف اللفظ فقط كقوله :

وألفى قولها كذباً ومينا

ومن الناس من يدعى أن مثل هذا جاء في كتاب الله كما يذكرونه في

---

(١) الأول : هو ما دل عليه شرحه لـ « واو الجمع » وهو ما دل على النهي عن الجمع بين المتعاطفين دون أحدهما والثاني : ما دل عليه قوله « ومن عطف الملزوم » ـ يعني عطف المتلازمين ـ .

قوله : ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً ﴾ [المائدة : ٤٨] .

وهذا غلط مثل هذا لا يجيء في القرآن ، ولا في كلام فصيح وغاية ما يذكر الناس اختلاف معنى اللفظ كما ادعى بعضهم أن من هذا قوله :

ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندٌ وهندٌ أتى من دونها النأيُ والبعدُ

فزعموا أنهما بمعنى واحد واستشهدوا بذلك على ما ادعوه من أن « الشرعة » هي : « المنهاج » . فقال المخالفون لهم : « النأي » أعم من « البعد » ، فإن « النأي » كلما قل بعده أو كثر كأنه مثل المفارقة و « البعد » إنما يستعمل فيما كثرت مسافة مفارقته .

وقد قال تعالى : ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ ﴾ [الأنعام : ٢٦] وهم مذمومون على مجانبته والتنحى عنه سواء كانوا قريبين أو بعيدين وليس كلهم كان بعيداً عنه ، لا سيما عند من يقول نزلت في أبى طالب ، وقد قال النابغة :

والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

والمراد به ما يحفر حول الخيمة لينزل فيه الماء ، ولا يدخل الخيمة أي صار كالحوض فهو مجانب للخيمة ليس بعيداً منها » .

وقال[١] :

---

(١) درء التعارض ١ / ٢١٠ .

« ثم قال تعالى : ﴿ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٤٢] : وهنا قولان :

قيل : إنه نهاهم عن مجموع الفعلين ، وإن الواو « واو الجمع » التي يسميها نحاة الكوفة « واو الصرف » كما في قولهم : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران : ١٤٢] على قراءة النصب .

وكما في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [الشورى : ٣٤ ، ٣٥] على قراءة النصب . وعلى هذا فيكون الفعل الثاني في قوله ﴿ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ ﴾ [البقرة : ٤٢] منصوباً والأول مجزوماً .

وقيل : بل الواو هي « الواو العاطفة » المشركة بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيكون قد نهى عن الفعلين من غير اشتراط اجتماعهما ، كما إذا قيل : « لا تكفر وتسرق وتزن »(١) وهذا هو الصواب ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران : ٧١] ولو ذمهم على الاجتماع لقال : « وتكتموا الحق » بلا نون ، وتلك الآية نظير هذه .

---

(١) انظر في هذا رسالة لابن هشام رحمه الله تعالى في قولهم « والله لا كلمت زيداً ولا عمراً ولا بكراً » ، بتكرار « لا » وبدون تكرار » في « الأشباه والنظائر في النحو » ٤/١٧٠ ـ ١٧٥ .

ومثل هذا الكلام إذا أريد به النهي عن كل من الفعلين فإنه قد يعاد فيه « حرف النفي » كما تقول : « لا تكفر ، ولا تسرق ، ولا تزن » ومنه : قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ۚ ﴾ [النساء : ٢٩]

وأما إذا لم يعد « حرف النفي » فيكون لارتباط أحد الفعلين بالآخر مثل أن يكون أحدهما مستلزماً للآخر كما قيل : « لا تكفر بالله وتكذب أنبياءه » ونحو ذلك . وما يكون اقترانهما ممكناً لا محذور فيه لكن النهى عن الجميع فهو قليل في الكلام ، ولذلك قل ما يكون فيه الفعل الثاني منصوباً ، والغالب على الكلام جزم الفعلين .

وهذا مما يبين أن الراجح في قوله : ﴿ وتلبسوا ﴾ أن تكون الواو « واو العطف » والفعل مجزوماً ولم يعد « حرف النفي » لأن أحد الفعلين مرتبط بالآخر مستلزم له ، فالنهى عن الملزوم وإن كان يتضمن النهى عن اللازم فقد يظن أنه ليس مقصوداً للناهي وإنما هو واقع بطريق اللزوم العقلي » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة السادسة

من معاني « أو »[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« إن « أو » ضد « الواو »[(٣)] :

و « الواو » : للجمع والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه .

وأما معنى « أو » : فلا يوجب الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ، بل يقتضي إثبات أحدهما :

١ ـ لكن قد يكون ذلك مع إباحة الآخر : كقوله « جالس الحسن أو ابن سيرين » و « تعلم الفقه أو النحو » ، ومنه « خصال الكفارة » يخير بينها ، ولو فعل الجميع جاز .

٢ ـ وقد يكون مع الحصر : يقال للمريض « كل هذا أو هذا » .

---

(١) ذكر ابن هشام لـ « أو » اثني عشر معنى ، انظرها بالتفصيل في « المغني » ٦١/١ وما بعدها .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢١ / ٣٨١ .

(٣) ذهب بعض النحاة إلى أن « أو » قد تأتي بمعنى « الواو » ـ وهو مذهب الكوفيين ـ ، واحتجوا بأدلة من القرآن ومن الشعر ، وإليه ذهب ابن مالك في الألفية حيث قال عن « أو » :

وربما عاقبت « الواو » إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا

وانظر للاستزادة : « المغني » ٦٢/١ ، « الجمل » ٣٠٦ ، « الخصائص » ٤٦٥/٢ ، « أوضح المسالك » ٣٧٩/٣ ، « شرح الأشموني » ٣٧٩/٢ ـ ٣٨٢ .

والذي يظهر من كلام الشيخ رحمه الله تعالى أنه يضعف مذهب الكوفيين في أن « أو » قد تأتي بمعنى « الواو » .

المسألة السادسة

من معاني « أو »[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« إن « أو » ضد « الواو »[٣] :

و « الواو » : للجمع والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه .

وأما معنى « أو » : فلا يوجب الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ، بل يقتضي إثبات أحدهما :

١ ــ لكن قد يكون ذلك مع إباحة الآخر : كقوله « جالس الحسن أو ابن سيرين » و « تعلم الفقه أو النحو » ، ومنه « خصال الكفارة » يخير بينها ، ولو فعل الجميع جاز .

٢ ــ وقد يكون مع الحصر : يقال للمريض « كل هذا أو هذا » .

---

(١) ذكر ابن هشام لـ « أو » اثني عشر معنى ، انظرها بالتفصيل في « المغني » ٦١/١ وما بعدها .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢١ / ٣٨١ .

(٣) ذهب بعض النحاة إلى أن « أو » قد تأتي بمعنى « الواو » ــ وهو مذهب الكوفيين ــ ، واحتجوا بأدلة من القرآن ومن الشعر ، وإليه ذهب ابن مالك في الألفية حيث قال عن « أو » :

وربما عاقبت « الواو » إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا

وانظر للاستزادة : « المغني » ٦٢/١ ، « الجمل » ٣٠٦ ، « الخصائص » ٤٦٥/٢ ، « أوضح المسالك » ٣٧٩/٣ ، « شرح الأشموني » ٣٧٩/٢ ــ ٣٨٢ .

والذي يظهر من كلام الشيخ رحمه الله تعالى أنه يضعف مذهب الكوفيين في أن « أو » قد تأتي بمعنى « الواو » .

وكذلك في الخبر : هي لإثبات أحدهما :

١ ـ إما مع عدم علم المخاطب : وهو « الشك » .

٢ ـ أو مع علمه : وهو « الإيهام » : كقونه تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات : ١٤٧] » .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[1] :

« مفهو م « أو » : « إثبات التقسيم المطلق » ، كما قلنا إن « الواو » : مفهومها « التشريك المطلق بين المعطوف والمعطوف عليه » :

فأما « الترتيب » فلا ينفيه و لا يثبته ، إذ الدال على مجرد المشترك لا يدل على المميز ، فكذلك « أو » هي « للتقسيم المطلق » : وهو ثبوت أحد الأمرين مطلقاً ، وذلك أعم من أن يثبت على سبيل التخيير بينه وبين الآخر ، أو على سبيل الترتيب ، أو على سبيل التوزيع ، وهو ثبوت هذا في حال وهذا في حال ، كما أنهم قالوا : هي في الطلب يراد بها :

١ ـ الإباحة تارة : كقولهم : « تعلم النحو أو الفقه » .

٢ ـ والتخيير أخرى : كقولهم : « كل السمك أو اللبن » .

وأرادوا بالإباحة جواز الجمع ، و هي في نفسها تثبت القدر المشترك وهو أحد الاثنين ، إما مع إباحة الآخر ، أو حظره ، فلا تدل عليه بنفسها بل من جهة المادة الخاصة ، ولهذا جمعنا بين « القتل » و « الصلب » وبينه

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٦ / ٧٧ .

وبين « القطع » على رواية[1] ، فإن « أو » لا تنفي ذلك ، فإذا كان حرف « أو » يدل على مجرد إثبات أحد المذكورات ، فهنا مسلكان :

أحدهما : أن يقال :

١ ـ إذا كانت في مادة الإيجاب أفادت التخيير .

٢ ـ وإذا كانت في مادة الجواز أفادت القدر المشترك .

كما هو مشهور عن النحاة المتكلمين في معاني الحروف أنهم يقولون : يراد بها تارة « الإذن في أحد الشيئين مع حظر الآخر » .

وتارة « الإذن في أحدهما وإن ضم إليه الآخر » كما ذكروه من الأمثلة .

وحينئذ فهذه الآية في مادة الجواز ، لأن المنفي هو الجواز ، فيكون المثبت هو الجواز كما ذكرناه في « آية الصدقات » بخلاف « آية الكفارة » فإنها في مادة الوجوب .

المسلك الثاني : أن يقال لا فرق بين المادتين الجواز و الوجوب ، بل وفي الوجوب قد يباح الجمع ، كما لو كفر بالجميع مع الغنى ، لكن يقال دلالتها في الجميع على التفريق المطلق ضد دلالة « الواو » ، ثم إن لم يدل دليل على ترتيب و لا تعيين جاز فعل كل واحد من الخصال لعدم ما يدل على التعيين و الترتيب ، لا للدليل المنافى لذلك كما في قو له : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المجادلة : ٣] ، فإن الرقبة المعينة يجزي عتقها كثبوت القدر

---

(١) يعني في آية الحرابة .

المشترك فيها ، وعدم ما يوجب المعين لا لدليل دل على نفس المعين وليس تقييد المطلق رفعا لظاهر اللفظ ، بل ضم حكم آخر إليه ، و هذا مسلك حسن في هذا الموضع و نظائره ، فإنه يجب الفرق بين ما يثبته اللفظ و بين ما ينفيه »

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة السابعة

هل العطف يقتضي السببية ؟

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« وليس من العطف ما يقتضى أن الأول سبب الثاني ، وقد يقال : العطف قد يتضمن معنى الاقتران والتلازم ، كما يقال « زرنى وأزورك » و« سلم علينا ونسلم عليك » ونحو ذلك ، مما يقتضى اقتران الفعلين والتعاوض من الطرفين ، كما لو قال لسيده : « أعتقنى ولك علي ألف » أو قالت المرأة لزوجها : « طلقنى ولك ألف » أو « اخلعنى ولك ألف » فإن ذلك بمنزلة قولها « بألف » أو « على ألف » ، وكذلك أيضاً لو قال : « أنت حر وعليك ألف » أو « أنت طالق وعليك ألف » فإنه كقوله « على ألف » أو « بألف » عند جمهور الفقهاء ، والفرق بينهما قول شاذ ، ويقول أحد المتعاوضين للآخر : « أعطيك هذا وآخذ هذا » ونحو ذلك من العبارات ، فيقول الآخر : نعم ، وإن لم يكن أحدهما هو السبب للآخر دون العكس ، فقوله : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] قد يكون من هذا الباب فكل من تعليم الرب وتقوى العبد يقارب الآخر ويلازمه ويقتضه ، فمتى علمه الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك ، ومتى اتقاه زاده من العلم وهلم جراً » .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٨ / ١٧٧ .

المسألة الثامنة

إذا كان عاملا المعطوف والمعطوف عليه من جنس واحد اكتفى بذكر أحدهما

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« فقوله تعالى في آية الوضوء : ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] ، يقتضي إيجاب مسمى المسح بينهما وكل واحد من :

١ ـ المسح الخاص الخالي عن الإسالة .

٢ ـ والمسح الذي معه إسالة .

يسمى « مسحاً » فاقتضت الآية القدر المشترك في الموضعين ، ولم يكن في لفظ الآية ما يمنع كون الرجل يكون المسح بها هو المسح الذي معه إساله ، ودل على ذلك قوله : ﴿ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة : ٦] فأمر بمسحهما إلى الكعبين .

وأيضاً فإن المسح الخاص هو إسالة الماء مع الغسل فهما نوعان للمسح العام الذي هو إيصال الماء ، ومن لغتهم في مثل ذلك أن يكتفى بأحد اللفظين ، كقولهم :

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٢١ / ١٣٢ .

علفتها تبناً وماءً بارداً[١]

والماء سقي لا علف .

وقوله :

ورأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً[٢]

والرمح لا يتقلد[٣] .

ومنه : قوله تعالى : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [الواقعة : ١٧ ، ١٨] إلى قوله : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [الواقعة : ٢٢]

---

(١) انظر « خزانة الأدب » ٢٥٧/٢ ، « أوضح المسالك » ٢٤٥/٢ ، « شرح الأشموني » ٥٠٠/١ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) اختلف النحاة في هذه الأبيات التي ذكرها الشيخ :

فذهب بعضهم إلى أن العطف في مثل هذا ممتنع وكذلك يمتنع النصب على المعية ، بل يقدر بعد الواو فعل مناسب فتكون من باب عطف الجمل ، فالبيت الأول يقدر فيه الفعل « وسقيتها ماءاً بارداً » ، والبيت الثاني « وحاملاً رمحاً » ، وهو قول الفارسي والفراء وغيرهم .

وذهب بعضهم إلى أنه لا حذف ، والعطف على بابه ، والعامل المذكور مضمن معنى يناسب الاسمين المتعاطفين ، فيضمن قوله « علفتها » في البيت الأول « أطعمتها » ونحوه ، وهو قول الأصمعي والمبرد والمازني وغيرهم .

وذهب بعضهم إلى أن الاسم الثاني يجوز فيه النصب على المعية أو على إضمار فعل مناسب ، ذكره ابن عقيل في شرح الألفية .

وانظر للاستزادة « الخصائص » ٤٣١/٢ ، « شرح ابن عقيل » ٥٠٤/١ ، « اوضح المسالك » ٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤٧ ، « شرح الأشموني » ١/ ٤٩٩ ـ ٥٠١ .

والظاهر من كلام الشيخ أنه يرى مذهب الأصمعي ومن معه وأنه من باب عطف المفردات بتضمين العامل الأول معنى يناسب الاسمين المتعاطفين .

فكذلك اكتفى بذكر أحد اللفظين وإن كان مراده الغسل .

ودل عليه قوله : ﴿ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِۚ ﴾ [المائدة : ٦] والقراءة الأخرى ، مع السنة المتواترة » .

وقال(١) :

« وقد ذكر المسح على الرجلين تنبيه على قلة الصب في الرجل ، فإن السرف يعتاد فيهما كثيراً ، وفيه اختصار للكلام ، فإن المعطوف والمعطوف عليه إذا كان فعلاهما من جنس واحد اكتفى بذكر أحد النوعين كقوله :

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى غدت همالةً عيناها

والماء يسقى لا يقال علفت الماء لكن العلف والسقي يجمعهما معنى الإطعام .

وكذلك قوله :

ورأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً

وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ۝ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [الواقعة : ١٧ ، ١٨] إلى قوله : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [الواقعة : ٢٢] والحور العين لا يطاف بهن ولكن المعنى « يؤتى بهذا وبهذا » وهم قد يحذفون ما يدل الظاهر على جنسه لا على نفسه كما في قوله تعالى :

---

(١) منهاج السنة النبوية ٤ / ١٧٤ .

﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ، [الإنسان : ٣١] : والمعنى « يعذب الظالمين » » .

وقال[١] :

« فإن لفظ القرآن يوجب المسح بالرؤوس وبالأرجل إلى الكعبين ، مع إيجابه لغسل الوجوه والأيدي إلى المرافق ، فكان في ظاهره ما يبين أن في كل يد مرفقاً وفي كل رجل كعبين ، فهذا على قراءة الخفض .

وأما قراءة النصب فالعطف إنما يكون على المحل إذا كان المعنى واحداً كقول الشاعر :

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فلو كان معنى قوله « مسحت برأسي ورجلي » هو معنى « مسحت رأسي ورجلي » لأمكن كون العطف على المحل ، والمعنى مختلف فعلم أن قوله « وأرجلكم » بالنصب عطف على « وأيديكم » كما قاله الذين قرؤوه كذلك » .

وقال أيضاً[٢] :

« قال : ﴿ وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَعَلَٰمَٰتٍ ۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ [النحل : ١٥ ، ١٦] .

---

(١) منهاج السنة النبوية ٤ / ١٧٧ .

(٢) النبوات ص ١٨٤ .

وهذا كله مما ألقاه في الأرض ، وهومنصوب بـ « ألقى » ، أو بفعل من جنسه كما قال بعضهم ، أي : وجعل في الأرض أنهارا ، لأن الإلقاء من جنس الجعل وبسط ما في هذا من إعراب ومعان له مقام آخر » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة التاسعة

العطف على المجرور

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« قوله : ﴿ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال : ٦٤] معناه : أن الله حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين ، فهو وحده كافيك وكافي من معك من المؤمنين ، وهذا كما تقول العرب : « حسبك وزيداً درهم »(٢) .

ومنه قول الشاعر :

فحسبك و الضحاك سيفٌ مهند

وذلك أن حسب مصدر ، فلما أضيف لم يحسن العطف عليه إلا بإعادة الجار ، فإن العطف بدون ذلك ـ وإن كان جائزاً في أصح القولين ـ فهو

---

(١) منهاج السنة النبوية ٢٠١/٧ ، ٢٠٢ .

(٢) قال ابن هشام ـ في باب ما يحتمل المفعول به والمفعول معه ـ « المغني » ٥٦٢/٢ : « نحو أكرمتك وزيداً ، يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولاً معه ونحو أكرمتك وهذا يحتملهما وكونه معطوفاً على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد أجيز في حسبك وزيداً درهم كون زيد مفعولاً معه وكونه مفعولاً به بإضمار يحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به ويجوز جره فقيل بالعطف وقيل بإضمار حسب أخرى وهو الصواب ورفعه بتقدير حسب فحذفت وخلفها المضاف إليه ورووا بالأوجه الثلاثة قوله :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا   فحسبك والضحاك سيف مهند » .

قليل ، وإعادة الجار أحسن وأفصح(١) فعطف على المعنى ، والمضاف إليه في معنى المنصوب فإن قوله « فحسبك و الضحاك » معناه « يكفيك والضحاك » . . . وهكذا في المعطوفات :

١ ـ إن أمكن إضافتها إليها كلها كالمضاف إلى الظاهر فهو أحسن : كقول النبي ﷺ : « إن الله حرم بيع الخمر والميتة والدم والخنزير والأصنام »(٢) . وكقولهم « نهى عن بيع الملاقيح والمضامين وحبل الحبلة »(٣) .

---

(١) اختلف في العطف على الضمير المجرور :

فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المجرور نحو « مررت بك وزيدٍ » ـ واختاره ابن مالك ـ ، واستدلوا بأدلة كثيرة من القرآن والشعر ، ومن أدلتهم الآية التي ذكرها الشيخ « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ » على قراءة حمزة بخفض « الأرحام » ـ .

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، بل لا بد من إعادة الخافض نحو قوله تعالى « فقال لها وللأرض » وقوله « وعليها وعلى الفلك » ، وقاموا بتأويل أدلة الكوفيين .

وانظر للاستزادة « الإنصاف » ٢/٢/٤٦٣ ـ ٤٧٤ ، « أوضح المسالك » ٣/٣٩٢ ، « شرح ابن الناظم » ص ٥٤٤ ، « شرح الأشموني » ٢/٣٩٤ .

و قد رجح الشيخ مذهب الكوفيين إلا أنه جعل الأفصح والأحسن إعادة الجار مع جواز الحالتين .

(٢) رواه البخاري « ٢١٢١ » ومسلم « ١٥٨١ » عن جابر رضي الله عنه .

(٣) هذا الحديث رواه عبد الرزاق « ١٤١٣٨ » بإسناد رجاله ثقات عن ابن عمر ، وأما النهي عن بيع « حبل الحبلة » فرواه البخاري « ٢٠٣٦ » ومسلم « ١٥١٤ » عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وحبل الحبلة ـ كما فسره ابن عمر في الصحيح ـ : كان بيعاً لأهل الجاهلية ، يتبايعون لحوم الجزور إلى حبل الحبلة وهو أن تنتج الناقة ثم تحمل التي نتجت .

والمضامين : بيع ما في بطون إناث الإبل ، والملاقيح : بيع ما في ظهور الجمال . انظر « التمهيد » ١٣/٣١٤ .

٢ ــ وإن تعذر لم يحسن ذلك :

كقولك « حسبك وزيداً درهم » عطفاً على المعنى .

ومما يشبه هذا قوله : ﴿ وَجَاعِلِ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾(١) [الأنعام : ٩٦] نصب هذا على محل الليل المجرور ، فإن « اسم الفاعل » كالمصدر ويضاف تارة ويعمل تارة أخرى » .

وقال(٢) :

« وقد قال تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء : ١] على قراءة حمزة وغيره ممن خفض « الأرحام » ، وقال : تفسيرها أي : « تساءلون به والأرحام كما يقال سألتك بالله وبالرحم » .

ومن زعم من النحاة أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار فإنما قاله لما رأى غالب الكلام بإعادة الجار ، وإلا فقد سمع من الكلام العربي نثره ونظمه العطف بدون ذلك كما حكى سيبويه ما فيها غيره وفرسه ولا ضرورة هنا كما يدعى مثل ذلك في الشعر » .

---

(١) على قراءة نافع وابن عامر وابن كثير ﴿ وجاعل الليل ﴾ .

(٢) اقتضاء الصراط ٧٨٣/٢ .

المسألة العاشرة

البدل(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢) : « مما يوضح هذا قوله : ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾ [البقرة : ١٣٣] الآيات ، قالوا فيها : ﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾ ثم قالوا : ﴿ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾ فهذا « بدل » من الأول في أظهر الوجهين(٣) ، فإن النكرة تبدل من المعرفة(٤) كما في قوله : ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق : ١٥ ، ١٦] فذكرت معرفة و موصوفة كذلك ، قالوا : ﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ ﴾ فعرفوه ثم قالوا : ﴿ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾ فوصفوه ، والبدل في حكم تكرير العامل أحياناً كما في قوله : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف : ٧٥] .

فالتقدير : « نعبد إلهك ، نعبد إلهاً واحداً ونحن له مسلمون » ، فجمعوا

---

(١) البدل هو : التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، ويسميه البصريون بدلاً ، ويسميه الكوفيون ترجمة وتبييناً وتكريراً ، انظر « أوضح المسالك » ٣/٣ ، « شرح الأشموني » ٣/٣ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٦ / ٥٧٤ .

(٣) الوجه الثاني : النصب على الاختصاص ، وذكر الزمخشري الوجهين « الكشاف » ٣١٤/١ ، وهناك وجه ثالث وهو الحالية كما ورد في « إعراب القرآن وبيانه » ١٩١/١ .

(٤) تبدل المعرفة من المعرفة ، والنكرة من النكرة ، والمعرفة من النكرة ، والمعرفة من النكرة ، انظر أمثلة ذلك في « شرح الأشموني » ٧/٣ .

بين الخبرين بأمرين بأنهم يعبدون إلهه ، وأنهم إنما يعبدون إلها واحدا فمن عبد إلهين لم يكن عابداً لإلهه و إله آبائه و إنما يعبد إلهه من عبد إلهاً واحداً » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الحادية عشرة

النداء

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[١] :

« والنداء في لغة العرب هو : « صوت رفيع »[٢] :

لا يطلق النداء على ما ليس بصوت لا حقيقة ولا مجازا » .

وقال أيضاً[٣] : « المعرف بالنداء : فإن « النداء » و« الدعاء » من أسباب التعريف[٤] ، فالمنادى المعرفة يكون مفهوماً :

١ ـ وإن كان نكرة كان منصوباً ، فإذا نادى المنادي رجلاً مطلقاً قال : « يا رجلاً » ، كقول الأعمى : « يا رجلاً خذ بيدي »[٥] .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٦/ ٥٣١ .

(٢) أصل اشتقاق النداء في اللغة من « ندى الصوت » إذا ارتفع وعلا ، انظر « أوضح المسالك » ٣/٤ « شرح الأشموني » ١٥/٣ .

(٣) بيان التلبيس ٤٦٤/٢ .

(٤) ذكر الشيخ أنواع المعارف السبعة في المسألة الأولى من الفصل الثالث ، وذكر السابع منها « المنادى المعين » فراجعه .

(٥) اختلف النحاة في هذه الصورة « وهي صورة نداء النكرة غير المقصودة » على قولين :

١ ـ فالجمهور على أن هذا واقع ، وقد ثبت في شعر العرب .

٢ ـ وذهب المازني إلى أنه غير واقع ، لأن النداء طلب إقبال من ينادى ، وغير المعين لا يمكن فيه ذلك ، وجعل ما ورد من ذلك ضرورة أو شاذاً ، وانظر « أوضح المسالك » ٢٠/٤ ، « شرح الأشموني » ٢٣/٣ .

٢ ـ ومن نادى رجلاً بعينه قال : « يا رجلُ » ، كقول موسى عليه السلام « ثوبي حجرُ ، ثوبي حجرُ »[1] ، رهذا المنادى المعين يشير إليه الداعي المنادي فيقصده بعينه ، بخلاف المطلق الذي يدل عليه لفظ النكرة كقوله « يا رجلاً خذ بيدي » فإنه هنا لم يشر إلى شيء بعينه .

فهذا التعريف بالنداء إنما هو يتعين في الباطن بقصد الداعي ، وفي الظاهر بإشارته والمنادي الداعي ونحوه من ذوي الطلب والاستدعاء أو المخبر المحدث قد يشير إشارة ظاهرة إلى المنادي وغيره من المقصودين إما لتعريف المخاطبين إذا لم يعرفوا المعين إلا بذلك مثل من ينادي رجلاً بعينه في رجال فيقول : « يا رجلُ » أو « يا هذا » أو « يا زيد » ، ويكون هناك جماعة اسمهم زيد ولا بد أن يشير إليه إما بتوجيه وجهه نحوه أو بعينه أو برأسه أو يده أو غير ذلك ، وتارة يشير توكيداً وتحقيقاً لخطابه ، وإذا كان متميزاً بالاسم ولا يجوز أن يدعو أحداً وتكون الإشارة إلى غير من دعا ، فلا يجوز أن يقول « يا زيد » ويشير إلى غير من قصده ، أو « يا هذا » ويشير إلى غير من قصده .

فإذا قال الداعي « اللهم » وأشار برأسه أو عينه أو وجهه أو يده أو أصبعه لم تكن إشارته إلا إلى الله الذي دعاه وناداه وناجاه لا إلى غيره إذ المدعو

---

(١) رواه البخاري « ٣٢٢٣ » ومسلم « ٣٣٩ » عن أبي هريرة رضي الله عنه .

المنادى من شأن الداعي أن يشير إليه ، وليس هنا من يشير إليه الداعي بقوله « اللهم » أو « يا الله » ونحو ذلك إلا الله ، فهو الذي يشير إليه بباطنه وظاهره » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الثانية عشرة

تقديم معمول اسم الفعل عليه(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢) :

« قال : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم : ٣٠] :

وهذا نصب على المصدر الذي دل عليه الفعل الأول عند سيبوية وأصحابة ، فدل على أن إقامة الوجه للدين حنيفا هو فطرة الله التي فطر الناس عليها ، كما في نظائره مثل :

قوله : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٤] . وقوله : ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي

---

(١) اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً ، نحو « شتان » بمعنى « بعد » ، و« صه » بمعنى « اسكت » ، و « عليك » بمعنى « الزم » .

وهي تعمل عمل الفعل ، ولكن اختلف النحاة في تقدم معمولها عليها :

فقال الكسائي وغيره من الكوفيين يجوز تقدم معمولها عليها واستدلوا بالآية « كتاب الله عليكم » فنصب كتاب الله بـ« عليكم » مما دل على جواز تقدم معمولها عليها ، ولهم أدلة أخرى .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، لأن « اسم الفعل » فرع عن « الفعل » والفرع قاصر عن الأصل فلا يتصرف تصرفه ، وأما ما احتج به الكوفيون فإن انتصاب الاسم فيه على المصدر بفعل محذوف دل عليه السابق ، فالتقدير في الآية « كتبنا كتاب الله عليكم » ونحوه .

وانظر للاستزادة : « الإنصاف » ١/٢٢٨ ـ ٢٣٥ ، « أوضح المسالك » ٤/ ٨٨ ، « التبيان » ١/ ١٧٤ ، « أسرار العربية » ١٥٦ ، « شرح الأشموني » ٣/١٠١ .

والظاهر من كلام الشيخ اختيار مذهب سيبويه .

(٢) درء التعارض ٨ / ٣٧٢ .

قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الفتح : ٢٣] .

فهذا عندهم مصدر منصوب بفعل مضمر لازم إضماره دل عليه الفعل المتقدم ، كأنه قال « كتب الله ذلك عليكم » و « سن الله ذلك » وكذلك هنا « فطر الله الناس على ذلك » على إقامة الدين لله حنيفا وكذلك فسره السلف كما تقدم النقل عنهم » .

۞ ۞ ۞ ۞

الفَصْل العَاشِر

جوازم المضارع ونواصبه وأدوات الشرط والاستفهام

المسألة الأولى : تأثير النواصب والجوازم على الفعل

المسألة الثانية : من معاني الأدوات

المسألة الثالثة : الفرق بين « إذا » و « إن » الشرطيتين

المسألة الرابعة : حذف جواب القسم والشرط

المسألة الخامسة : الكلام على قوله « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه »

المسألة السادسة : حذف جواب « لو »

المسألة السابعة : أنواع الاستفهام

المسألة الثامنة : حذف همزة الاستفهام

المسألة الأولى

تأثير النواصب والجوازم على الفعل

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(١)] :

« إن جوازم الفعل المضارع ونواصبه تخلصه للاستقبال ، مثل « إن » و « إذ » وكذلك « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان » .

وقال أيضاً[(٢)] :

« وجوازم الفعل « إن » و أخواتها و نواصبه تخلصه للاستقبال » .

وقال أيضاً[(٣)] :

« فإن حرف « أن » : تخلص الفعل المضارع للاستقبال »

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٦/٢٢٥ .

(٢) مجموع الفتاوى ١٧ / ١٩٤ .

(٣) [الدرء ٤/٦١ ، ١٠٧] ، « مجموع الفتاوى » ٨/٤٨٨ .

المسألة الثانية

من معاني الأدوات

١ـ لن :

« وحرف « لن » : ينفى الفعل في الزمن المستقبل »(١) .

٢ـ لم :

« « لم » : و إن كانت تقلب المضارع ماضياً ، فذاك إذا تجرد فقيل : « لم يأت » و « لم يذهب » فمعناه : « ما أتى » و « ما ذهب » .

وأما إذا قيل : « لم يكن يفعل هذا » و ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ [النساء : ١٣٧] فالمقصود معنى الفعل الدائم مطلقاً ، وإذا قيل : « لم يكن فلان آتياً حتى يذهب إليه فلان » بخلاف ما إذا قلت : « لم يكن فلان قد أتى حتى ذهب إليه فلان » »(٢) .

٣ـ لمّا :

« ولفظ « لمّا » : ينفى به ما يقرب حصوله ويحصل غالباً ، كقوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران : ١٤٢] »(٣) .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٢٨ / ٤٥٣ ، الجواب الصحيح ٧٧/٤ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٥٠٥/١٦ .

(٣) « مجموع الفتاوى » ٢٤٦/٧ .

« وهذا الحرف ـ أي « لما » ـ : ينفى به ما قرب وجوده وانتظر وجوده ولم يوجد بعد ، فيقول لمن ينتظر غائباً أي لما ، ويقول : قد جاء لما يجيء بعد »[١] .

و « لما » : إنما ينفى بها ما ينتظر ويكون حصوله مترقباً : كقوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ﴾ [البقرة : ٢١٤] »[٢] .

٤ـ إذا :

« وحرف « إذا » : إنما يكون لما يأتى لا محالة »[٣] .

« « إذا » : ظرف لما يستقبل من الزمان »[٤] .

٥ـ إذ :

« حرف « إذ » : ظرف لما مضى من الزمان »[٥] .

٦ـ لو :

« حرف « لو » : التى تقتضي مع الشرط انتفاء المشروط »[٦] .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٤٧٧/٧ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢٥٢/٧ .

(٣) « مجموع الفتاوى » ٢٤٨/٤ .

(٤) « مجموع الفتاوى » ٤٤٤/٧ .

(٥) « مجموع الفتاوى » ٤٤٤/٧ .

(٦) « مجموع الفتاوى » ٧/ ١٧ .

المسألة الثالثة

الفرق بين « إذا » و « إن » الشرطيتين

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[١] :

« فقولنا : « يكون هذا إن شاء الله » حق ، فإنه لا يكون إلا إن شاء الله والشك واللفظ ليس فيه إلا التعليق ، وليس من ضرورة التعليق الشك ، بل هذا بحسب علم المتكلم ، فتارة يكون شاكاً ، وتارة لا يكون شاكاً ، فلما كان الشك يصحبها كثيراً لعدم علم الإنسان بالعواقب ظن الظان أن الشك داخل في معناها وليس كذلك فقوله : ﴿ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الفتح : ٢٧] لا يتصور فيه شك من الله ، بل ولا من رسوله المخاطب للمؤمنين ، ولهذا قال ثعلب : « هذا استثناء من الله وقد علمه ، والخلق يستثنون فيما لا يعلمون » ، وقال أبو عبيدة وابن قتيبة : أن « إن » بمعنى « إذ » ، أي : إذ شاء الله ، ومقصوده بهذا تحقيق الفعل بـ « إن » كما يتحقق مع « إذ » ، وإلا فـ« إذ » : ظرف توقيت و « إن » : حرف تعليق .

فإن قيل : فالعرب تقول : « إذا احمر البسر فأتني » ، ولا تقول : « إن احمر البسر » .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٧/٤٥٤ .

قيل : لأن المقصود هنا توقيت الإتيان بحين احمراره فأتوا بالظرف المحقق ولفظ « إن » لا يدل على توقيت ، بل هي تعليق محض تقتضي ارتباط الفعل الثاني بالأول ، ونظير ما نحن فيه أن يقولوا : « البسر يحمر ويطيب إن شاء الله » وهذا حق فهذا نظير ذلك »[١] .

وقال أيضاً[٢] :

« وحرف « إن » في لسان العرب : لما يمكن وقوعه وعدم وقوعه ، فإما ما يقع لازماً أو غالباً فيقولون فيه « إذا » فإنهم يقولون : « إذا احمر البسر فأتني » ، ولا يقولون : « إن أحمر البسر » ، لأن احمراره واقع » .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) قال الزمخشري في « المفصل » ص ٤٤٠ « ولا تستعمل « إن » إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها ولذلك قبح « إن احمر البسر كان كذا » و « إن طلعت الشمس آتك » إلا في اليوم المغيم وتقول « إن مات فلان كان كذا » و إن كان موته لا شبهة فيه إلا أن وقته غير معلوم فهو الذي حسن فيه » .

وانظر للاستزادة « بدائع الفوايد » ١/٤٦ ـ ٤٩ .

(٢) الفتاوى الكبرى ٦/٢٥٤ .

المسألة الرابعة

حذف جواب القسم أو الشرط[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى [(٢)] :

« فإن الكلام إذا اشتمل على : « قسم » و « شرط » و كل منهما يقتضي جوابه أجيب الأول منهما » .

وقال أيضاً [(٣)] :

« والكلام إذا اجتمع فيه « شرط » و « قسم » وقدم القسم سد « جواب القسم » مسد « جواب الشرط » :

والقسم : كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [الحشر : ١٢] ومنه : قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِن فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [التوبة : ٧٥] وقوله : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾ [الأنعام : ١٠٩] وقوله : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ

---

(١) أشار إليها ابن مالك رحمه الله تعالى بقوله :

واحذف لدى اجتماع شرطٍ وقسم جـــواب ما أخرت فهو ملتزم

وانظر « أوضح المسالك » ٢١٨/٤ ، « المغني » ٦٤٥/٢ ، « شرح الأشموني » ٢٧١/٣ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٥١٧/١٦ .

(٣) الجواب الصحيح ٢٤٦/١ ، ٢٤٧ ـ ١٢٠/٢ .

جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا ﴾ [النور : ٥٣] وقوله : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ ﴾ [فاطر : ٤٢] . ومنه : قوله : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان : ٢٥] . وقوله : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾ [التوبة : ٦٥] .

وقوله : ﴿ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف : ١٤٩] وقوله : ﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ﴾ [الأحزاب : ٦٠] وقوله : ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء : ٨٦] وقوله : ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المائدة : ٧٣] وقوله : ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف : ٣٢] وقوله : ﴿ وَلَئِن جِئْتَهُم بِـَٔايَةٍ لَّيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ ﴾ [الروم : ٥٨] وقوله : ﴿ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ﴾ [العنكبوت : ١٠] .

وقوله : ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ﴾ [هود : ٨]ومثل هذا كثير .

وحيث لم يذكر القسم فهو محذوف مراد ، تقدير الكلام : « والله لئن أخرجوا لا يخرجون معهم » ، « والله ولئن قوتلوا لا ينصرونهم » ، ومن

محاسن لغة العرب أنها تحذف من الكلام ما يدل المذكور عليه اختصارا وايجازا لا سيما فيما يكثر استعماله كالقسم » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الخامسة

الكلام على قوله : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه »

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« الحمد لله الذي علم القرآن ، خلق الإنسان ، علمه البيان ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الباهر البرهان ، وأشهد أن محمداً عبده

---

(١) هذه الرسالة لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ذكرها ابن عبد الهادي رحمه الله تعالى في « العقود الدرية » ص ٦٣ ـ ضمن مؤلفات شيخ الإسلام ـ فقال « وشرح ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » وتكلم على لو » .
وقد أشار إليها الألوسي رحمه الله تعالى في « جلاء العينين » ص ٢١ ، ٢٢ ونقل طرفاً منها من « الأشباه » للسيوطي ، وقد أورد السيوطي رحمه الله تعالى هذه الرسالة كاملة في « الأشباه والنظائر في النحو » ٦٣/٤ ـ ٦٧ ، وبداية الرسالة :
« جواب سؤال سائل سأل عن حرف « لو » للشيخ تقي الدين بن تيمية في قول عمر « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » ، قال فيه : جواب سؤال سائل سأل عن حرف « لو » شيخنا وسيدنا الإمام العالم العلامة الأوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد القدوة إمام الأئمة قدوة الأمة علامة العلماء وارث الأنبياء ، آخر المجتهدين ، أوحد علماء الدين ، بركة الإسلام ، حجة الأعلام ، برهان المتكلمين ، قامع المبتدعين ، ذي العلوم الرفيعة ، والفنون البديعة ، محيي السنة ، ومن عظمت به لله علينا المنة ، وقامت به على أعدائه الحجة ، واستبانت ببركته وهديه المحجة ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني أعلى الله مناره ، وشيد من الدين [في الأصل : الذين] أركانه :
ماذا يقول الواصفون له وصفاته جلت عن الحصر

هو حجة لله قاهـــرة ... هو بيننا أعجوبة الدهر
هو آية في الخلق ظاهرة ... أنواره أربت على الفجر

=

ورسوله المبعوث إلى الإنس والجان ، صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً يرضى به الرحمن :

سألت ـ وفقك الله ـ عن معنى حرف « لو » ، وكيف يتخرج قول عمر رضي الله عنه « نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه »(١) على معناها المعروف ، وذكرت أن الناس يضطربون في ذلك ، واقتضبت الجواب اقتضاباً أوجب أن أكتب في ذلك ما حضرني الساعة مع بعد عهدي بما بلغني مما قاله الناس في ذلك وأن ليس يحضرني(٢) الساعة ما أراجعه في ذلك .

= نقلت هذه الترجمة من خط العلامة فريد دهره الشيخ كمال الدين بن الزملكاني رحمه الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت من خط الحافظ علم الدين البرزالي [في الأشباه : الردالي ، وهو تصحيف من الناشر ووقع صحيحاً في « جلاء العينين » ص ٢١] : قال سيدنا وشيخنا الإمام العالم العلامة القدوة الحافظ الزاهد العابد الورع إمام الأئمة حبر الأمة ، مفتي الفرق ، علامة الهدى ، ترجمان القرآن حسنة الزمان ، عمدة الحفاظ ، ولي الشريعة ، ذو الفنون البديعة ، ناصر السنة ، قامع البدعة ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني أدام الله بركته ورفع درجته »

(١) هذا الأثر لا أصل له ـ كما ذكره غير واحدٍ من العلماء ـ ولكن روى أبو نعيم في « الحلية » ١ / ١٧٧ بسندٍ فيه « الجراح بن المنهال وهو ضعيف » عن عمر يرفعه أنه قال عن سالم مولى أبي حذيفة « لو كان لا يخاف الله ما عصاه » ، ورواه الديلمي في « الفردوس » ٢٣٤/١ « ٨٩٦ » عن عمر أنه قال في سالم « لو لم يخف الله ما عصاه » وانظر « كشف الخفا » ٤٢٨/٢ .

(٢) في « جلاء العينين » ص ٢٢ : وأنه لا يحضرني .

فأقول - والله الهادي النصير - : الجواب مرتب على مقدمات :

أحدها : أن حرف « لو » المسئول عنها من أدوات الشرط ، وأن الشرط يقتضي جملتين إحداهما شرط والأخرى جزاء وجواب ، وربما سمي المجموع شرطاً ، وسمي أيضاً جزاء ، ويقال لهذه الأدوات أدوات الشرط وأدوات الجزاء ، والعلم بهذا كله ضروري لمن كان له عقل وعلم بلغة العرب ، والاستعمال على ذلك أكثر من أن يحصر كقوله تعالى « ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيراً لهم وأقوم » « ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً » « ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا » « ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه » « لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا » « ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء » .

الثانية : أن هذا الذي تسميه النحاة شرطاً هو في المعنى سبب لوجود الجزء ، وهو الذي تسميه الفقهاء « علة » و « مقتضياً » و « موجباً » ونحو ذلك ، فالشرط اللفظي سبب معنوي فتفطن لهذا ، فإنه موضع غلط فيه كثير ممن يتكلم في الأصول والفقه ، وذلك أن الشرط في عرف الفقهاء ومن يجري مجراهم من أهل الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقف تأثير السبب عليه بعد وجود المسبب ، وعلامته أن يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجود المشروط .

ثم هومنقسم إلى ما عرف كونه شرطاً بالشرع كقولهم « الطهارة والاستقبال واللباس شرط لصحة الصلاة » ، و « العقل والبلوغ شرط لوجوب الصلاة » ، فإن وجوب الصلاة على العبد يتوقف على العقل والبلوغ ، كما تتوقف صحة الصلاة على الطهارة و [السترة][1] واستقبال القبلة ، وإن كانت الطهارة و [السترة][2] أموراً خارجة عن حقيقة الصلاة ، ولهذا يفرقون بين الشرط والركن بأن :

الركن : جزء من حقيقة العبادة أو العقد كالركوع والسجود ، وكالإيجاب والقبول .

وبأن الشرط : خارج عنه ، فإن الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة .

وتختلف الشروط في الأحكام باختلافها ، كما يقولون في باب الجمعة منها ما هو شرط للوجوب بنفسه ، ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره ومنها ما هو شرط للإجزاء دون الصحة ، ومنها ما هو شرط للصحة وكلام الفقهاء في الشروط كثير جداً ، لكن الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع إنما يتم على قول من يجوز تخصيص العلة منهم ، وأما من لا يسمي علة إلا ما استلزم من الحكم ولزم من وجودها وجوده على كل

---

(١) في « الأشباه » ص ٦٥ : « الستارة » .

(٢) في « الأشباه » ص ٦٥ : « الستارة » .

حال ، فهؤلاء يجعلون الشرط وعدم المانع من جملة أجزاء للعلة ، وإلى ما يعرف كونه شرطاً بالعقل وإن دل عليه دلائل أخرى كقولهم « الحياة شرط في العلم والإرادة والسمع والبصر والكلام » ، و « العلم شرط في الإرادة » ونحو ذلك ، وكذلك جميع صفات الأجسام وطباعها لها شروط تعرف بالعقل أو بالتجارب أو بغير ذلك ، وقد تسمى هذه شروطاً عقلية ، و [الأول][1] شروطاً شرعية ، وقد يكون من هذه الشروط ما يعرف اشتراطه بالعرف ، ومنه ما يعرف باللغة ، كما يعرف أو شرط المفعول وجود فاعل وإن لم يكن شرط الفاعل وجود مفعول ، فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ولا ينعكس ، بل يلزم من وجود اسم منصوب أو مخفوض وجود مرفوع ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا مخفوض ، إذ الاسم المرفوع مظهراً أو مضمراً لا بد منه في كل كلام عربي ، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية .

فقد تبين أن لفظ « الشرط » في هذا الاصطلاح يدل عدمه على عدم المشروط ما لم يخلفه شرط آخر ، ولا يدل ثبوته على ثبوت المشروط .

وأما « الشرط » في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب أدوات الشرط اللفظية سواء كان المتكلم نحوياً أو [فقيهاً][2] وما يتبعه من متكلم و

---

(١) في « الأشباه » ص ٦٥ : « لأول » .

(٢) في « الأشباه » ص ٦٦ : « فقهياً » .

أصولي ونحو ذلك فإن وجود الشرط يقتضي وجود المشروط الذي هو الجزاء والجواب ، وعدم الشرط هل يدل على عدم المشروط ، .

مبني على أن عدم العلة هل يقتضي عدم المعلول ، فيه خلاف قد [أومئ إليه][١] الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصي الله ، لأن ترك المعصية له قد يكون لخوف الله وقد يكون لأمرٍ آخر ، إما لنزاهة الطبع أو إجلال الله أو الحياء منه أو لعدم المقتضي إليها ، كما كان يقال عن « سليمان التيمي » : « إنه كان لا يحسن أن يعصي الله » ، فقد أخبرنا أن عدم خوفه لو فرض موجوداً لكان مستلزماً لعدم معصية الله ، لأن هذا العدم يضاف إلى أمور أخرى ، إما عدم مقتضٍ أو وجود مانع ، مع أن الخوف حاصل ، وهذا المعنى يفهمه من الكلام كل أحدٍ صحيح الفطرة لكن لما وقع في بعض القواعد اللفظية والعقلية نوع توسع إما في التعبير وإما في الفهم اقتضى ذلك خللاً إذا بنى على تلك القواعد المحتاجة إلى تتميم ، فإذا كان للإنسان فهم صحيح رد الأشياء إلى أصولها وقرر النظر على معقولها ، وبين حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجوز أو توسع فإن الإحاطة في الحدود والضوابط [غير تحرير][٢] .

---

(١) كذا في « الأشباه » ص ٦٦ ، والذي يظهر أن المراد أنه قد أومأ إلى الخلاف ، ثم استأنف الكلام على الأثر فقال « فالخوف لو فرض . . . الخ » فيكون سقط حرف الفاء أو نحوه ، والله تعالى أعلم .

(٢) كذا في « الأشباه » ص ٦٦ ، وفيه سقط أو تحريف .

ومنشأ الإشكال أخذ كلام بعض النحاة مسلماً أن المنفي بعد « لو » مثبت ، والمثبت بعدها منفي ، أو أن جواب « لو » منتفٍ أبداً ، وجواب « لولا » ثابت أبداً ، و أن « لو » حرف يمتنع به الشئ لامتناع غيره ، و « لولا » حرف يدل على امتناع الشئ لوجود غيره مطلقاً ، فإن هذه العبارات إذا قرن بها « غالباً » كان الأمر قريباً ، وأما أن يدعى أن هذا مقتضى الحرف دائماً فليس كذلك ، بل الأمر ـ كما ذكرناه ـ من أن حرف « لو » شرط تدل على انتفاء الشرط ، فإن كان الشرط ثبوتياً فهي « لو » محضة ، وإن كان الشرط عدمياً مثل « لولا » و « لو لم » دلت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه ، فيقتضي أن هذا الشرط العدمي مستلزم لجزائه إن وجوداً وإن عدماً ، وأن العدم منتفٍ ، وإذا كان عدم شئ سبباً في [أمر][1] فقد يكون وجوده سبباً في عدمه وقد يكون وجوده أيضاً سبباً في وجوده بأن يكون الشئ لازماً لوجود الملزوم ولعدمه والحكم ثابت مع العلة المعينة ومع انتفائها لوجود علة أخرى .

وإذا عرفت أن مفهومها اللازم لها إنما هو انتفاء الشرط وإن فهم نفي الجزاء منها ليس أمراً لازماً ، وإنما يفهم باللزوم العقلي أو العادة الغالبة وعطفت على ما ذكرته من المقدمات زال الإشكال بالكلية ، وكان يمكننا أن نقول : إن حرف « لو » دالة على انتفاء الجزاء ، وقد تدل ـ أحياناً ـ

---

(١) في « الأشباه » ص ٦٦ : « أسر » .

على ثبوته إما بالمجاز المقرون بقرينة ، أو بالاشتراك ، لكن جعل اللفظ حقيقة في القدر المشترك أقرب إلى القياس ، مع أن هذا إن قاله قائل كان سائغاً في الجملة ، فإن الناس ما زالوا يختلفون في كثير من معاني الحروف هل هي مقولة بالاشتراك أو بالتواطؤ أو بالحقيقة والمجاز ، وإنما الذي يجب أن تعتقد بطلانه ظن ظان أن لا معنى لـ« لو » إلا عدم الجزاء والشرط ، فإن هذا ليس بمستقيم ألبتة ، والله سبحانه أعلم »(١) .

❁ ❁ ❁ ❁

(١) انظر للاستزادة في الكلام على هذا الأثر وتوجيهه « بدائع الفوائد » ١/٥٢ ـ ٢٨ .

المسألة السادسة

حذف جواب « لو »

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[١] :

« وهو سبحانه يذكر « جواب القسم » تارة وهو الغالب ، وتارة يحذفه كما يحذف جواب « لو » كثيراً :

كقوله تعالى : ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ﴾ [التكاثر : ٥] وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ [الرعد : ٣١] ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [الأنفال : ٥٠] ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا۟ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ [سبأ : ٥١] ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [الأنعام : ٢٧] ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ [الأنعام : ٣٠] .

ومثل هذا حذفه من أحسن الكلام ، لأن المراد : أنك لو رأيته لرأيت هولاً عظيماً » .

۞ ۞ ۞ ۞

(١) « مجموع الفتاوى » ٣١٥/١٣ .

المسألة السابعة

أنواع الاستفهام[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« حرف الاستفهام إذا دخل على حرف النفي كان تقريراً كقوله : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح : ١] ، ﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ﴾ [البلد : ٨] ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [التوبة : ٧٠] ومثله كثير بخلاف استفهام فرعون فإنه استفهام إنكار لا تقرير إذ ليس هناك إلا أداة الاستفهام فقط ودل سياق الكلام على أنه إنكار » .

وقال أيضاً[(٣)] :

« واستفهام الإنكار : يكون بتضمن الإنكار مضمون الجملة :

١ ـ إما إنكار نفى إن كان مضمونها خبراً .

٢ ـ وإما إنكار نهي أن كان مضمونها إنشاءً .

والكلام إما خبر وإما إنشاء وهذا كقوله ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة : ٤٣] .

وقوله : ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف : ٢] ونحو ذلك » .

---

(١) انظر للاستزادة : « المغني » ١/١٧ وما بعدها ، « موسوعة النحو والصرف » ٥١ ـ ٥٢ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٦ / ٣٣٩ .

(٣) « مجموع الفتاوى » ٣٥ / ٣٢٩ .

المسألة الثامنة

حذف همزة الاستفهام[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« وقد ظن بعض المتأخرين أن معنى قوله : ﴿ فَمِن نَّفۡسِكَۚ ﴾ [النساء : ٧٩] أي : أفمن نفسك ، و أنه استفهام على سبيل الإنكار ، و معنى كلامه أن الحسنات و السيئات كلها من الله لا من نفسك .

وهذا القول يباين معنى الآية ، فإن الآية بينت أن السيئات من نفس الإنسان أي : بذنوبه ، و هؤلاء يقولون ليست السيئات من نفسه ، و ممن ذكر ذلك أبو بكر بن فورك[(٣)] فإنه قال : « معناه « أفمن نفسك » ، يدل عليه قول الشاعر :

ثم قالوا تحبها قلت بهراً عدد الرمل و الحصى و التراب[(٤)] »

قلت : و إضمار الاستفهام إذا دل عليه الكلام لا يقتضي جواز إضماره في الخبر المخصوص من غير دلالة ، فإن هذا يناقض المقصود و يستلزم أن

---

(١) قال الزمخشري « المفصل » ٤٣٨ « وتحذف الهمزة إن دل عليها الدليل » وانظر « المغني » ١/١٤ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٤ / ٤٢١ .

(٣) هو : محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني « ت ٤٠٦ » أحد متكلمي الأشاعرة ، له مصنفات كثيرة ، قيل قتله السلطان محمود بن سبكتكين بالسم « الأعلام ٦/٨٣ » .

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وانظر « الخصائص » ٢/٢٨١ .

كل من أراد أن ينفي ما أخبر الله به يقدر أن ينفيه بأن يقدر في خبره استفهاماً و يجعله استفهام إنكار!! .

و هذا من جهة العربية نظير ما زعمه بعضهم في قول إبراهيم عليه السلام : ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام : ٧٦] : « أهذا ربي ؟ » .

قال ابن الانباري : هذا القول شاذ ، لأن حرف الاستفهام لا يضمر إذا كان فارقاً بين الإخبار و الاستخبار . و هؤلاء استشهدوا بقوله : ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء : ٣٤] ، و هذا لا حجة فيه ، لأنه قد تقدم الاستفهام في أول الجملة في الجملة الشرطية ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ﴾ [الأنبياء : ٣٤] فلم يحتج إلى ذكره ثانية ، بل ذكره يفسد الكلام .

ومثله قوله : ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٤٤]

وقوله : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [البقرة : ٨٧]

وقوله : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾ [البقرة : ١٠٠] .

و هذا من فصيح الكلام و بليغه و استشهدوا بقوله :

لعمرك لا أدري و أن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان(١)

وقوله :

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا(٢)

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وانظر « المفصل » ص ٤٣٨ .

(٢) البيت للأخطل ، وانظر « الجمل » ص ٣١٠ .

تقديره : أكذبتك عينك ؟ .

وهذا لا حجة فيه ، لأن قوله فيما بعد « أم بثمان » و « أم رأيت » يدل على الألف المحذوفة في البيت الأول ، و أما الثانى فان كانت « أم » هي المتصلة فكذلك ، وإن كانت هي المنفصلة فالخبر على بابه » .

۞ ۞ ۞ ۞

الفصل الحادي عشر

النسب وتصريف بعض الكلمات

المسألة الأولى : أصل نسبة « الصوفية »

المسألة الثانية : أصل كلمة « الاصطفاء »

المسألة الثالثة : أصل كلمة « الشيطان »

المسألة الرابعة : أصل كلمة « الطاغوت » ونحوها

المسألة الخامسة : الأصل في « فعلة » كجهة وعدة وصفة

المسألة السادسة : الأصل في « التأويل »

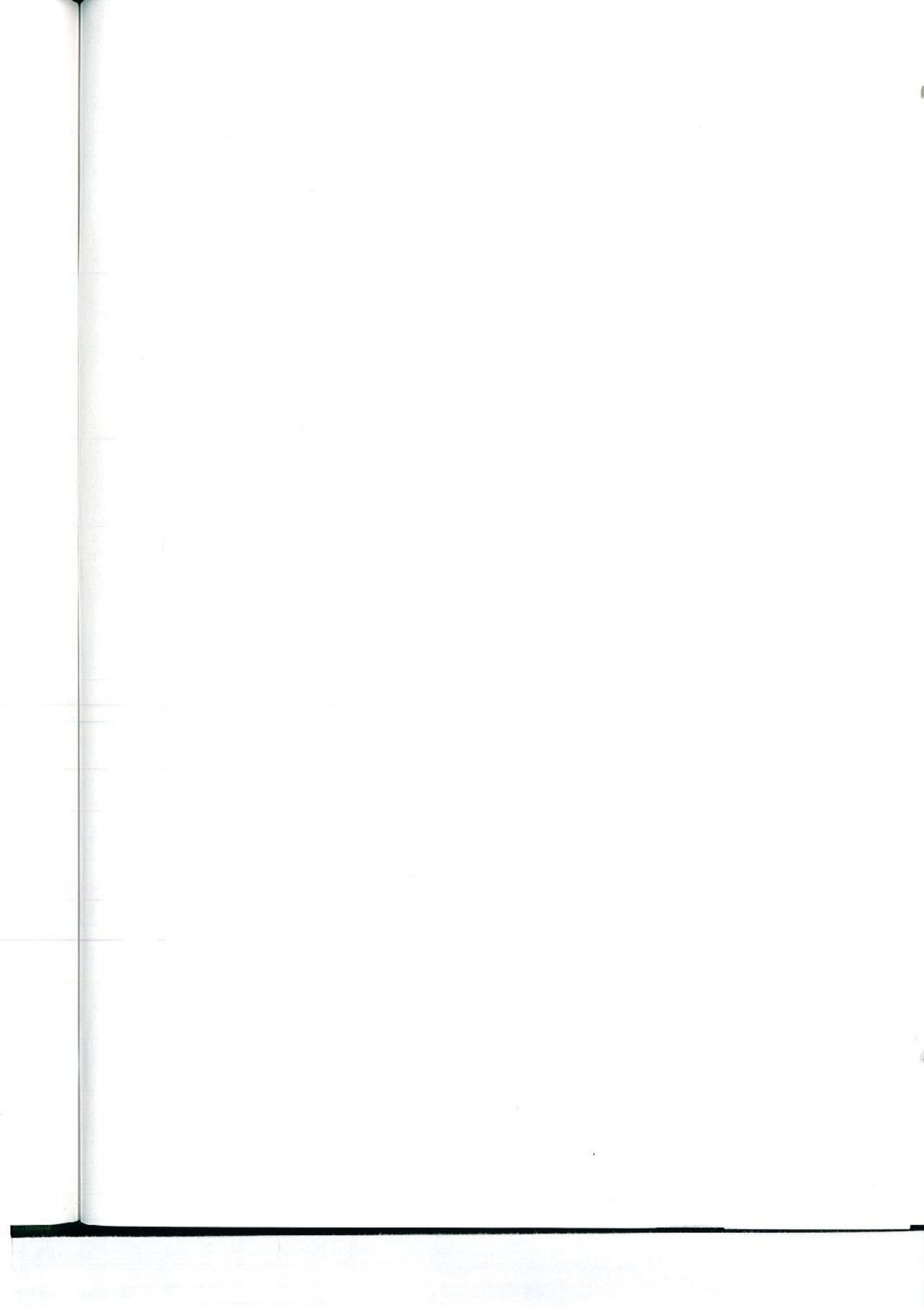
المسألة السابعة : الأصل في « الحيلة » و « الميقات » و « الميزان » ونحـــوها

المسألة الثامنة : الأصل في « السيد » و « الميت » ونحوها

المسألة التاسعة : الأصل في « كرة » و « ثبة » ونحوها

المسألة العاشرة : الأصل في « المَلك »

المسألة الحادية عشرة : الأصل في « نكتل » و « نعتد » و « نقتد » ونحوها



المسألة الأولى

أصل نسبة « الصوفية »[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« والنسبة في « الصوفية » : إلى الصوف ، لأنه غالب لباس الزهاد .

وقد قيل : هو نسبة إلى « صوفة بن مراد بن أد بن طابخة » قبيلة من العرب كانوا يجاورون حول البيت .

و أما من قال هم نسبة إلى « الصفة » ، فقد قيل : كان حقه أن يقال « صفيّة »[٣] .

وكذلك من قال : نسبة إلى « الصفا » ، قيل له : كان حقه أن يقال « صفائيّة » ، ولو كان مقصوراً ، لقيل « صفوية »[٤] .

وإن نسب إلى « الصفوة » ، قيل : « صفويّة »[٥] .

---

(١) النسب هو : إلحاق آخر الاسم ياء مشددة مكسوراً ما قبلها للدلالة على نسبة شئ إلى آخر ، انظر « أوضح المسالك » ٣٣١/٤ ، « شرح الأشموني » ٤٣٣/٣ « موسوعة النحو والصرف » ص ٦٨٣ .

(٢) الفتاوى ٢٦٩/١٠ .

(٣) لأن النسبة إلى « الصفة » « صفّي » بحذف تاء التأنيث وزيادة ياء النسب .

(٤) لأن النسبة إلى « الصفاء » « صفائي » بزيادة ياء النسب ، أما إذا كانت الألف غير ممدودة فإنها ترد إلى أصلها عند النسبة ، وأصلها هنا « واو » فإنها من « الصفو » فيقال « صفوي » .

(٥) النسبة إلى « الصفوة » « صفوي » بحذف تأء التأنيث وزيادة ياء النسب مثل النسبة إلى « الصفة » .

ومن قال نسبة إلى « الصف المقدم بين يدي الله » ، قيل له : كان حقه أن يقال « صفيّة »[١] .

ولا ريب إن هذا يوجب النسبة والإضافة إذا أعطى الاسم حقه من جهة العربية .

لكن التحقيق أن هذه النسب إنما أطلقت على طريق : « الاشتقاق الأكبر » و « الأوسط » دون « الاشتقاق الأصغر » ، كما قال أبو جعفر « العامة اسم مشتق من العمى » .

فراعوا الاشتراك في الحروف دون الترتيب وهو « الاشتقاق الأوسط » .

أو الاشتراك في جنس الحروف دون أعيانها وهو « الأكبر » .

وعلى « الأوسط » قول نحاة الكوفيين : « الاسم » مشتق من « السمة » وكذلك إذا قيل الصوفي من « الصفا » .

وأما إذا قيل : هو من « الصفّة » أو « الصف » فهو على « الأكبر » .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) النسبة إلى « الصف » « صفي » بزيادة ياء النسب

المسألة الثانية

أصل كلمة « الاصطفاء »[1]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[2] :

« والله سبحانه قد أخبر أنه يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس : والاصطفاء : افتعال من التصفية ، كما أن الاختيار : افتعال من الخيرة فيختار من يكون مصطفى » .

---

(١) الاصطفاء أصلها « اصتفاء » على وزن « افتعال » ، إلا أن تاء الافتعال تبدل وجوباً فتكون طاءاً في الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ، فيقال في « افتعل » من صبر « اصطبر » ، ومن ضرب « اضطرب » وهكذا ، انظر « اوضح المسالك » ٣٩٩/٤ ، « شرح ابن عقيل » ٤٥٥/٢ .

(٢) منهاج السنة النبوية ٥ / ٤٣٧ .

المسألة الثالثة

أصل كلمة « الشيطان »

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(١)] :

« وقد قال الخليل بن أحمد : كل متمرد عند العرب شيطان .

وفي اشتقاقه قولان :

١- أصحهما : أنه من « شَطَنَ ، يَشطن » : إذا بعد عن الخير ، والنون أصلية ، قال أمية بن أبي الصلت[(٢)] في صفة سليمان عليه السلام :

أيما شاطن عصاه عكاه ثم يلقى في السجن والأغلال

عكاه : أوثقه .

وقال النابغة[(٣)] :

نأت بسعاد عنك نوى شطون فبانت والفؤاد بها رهين

ولهذا قرنت به اللعنة ، فإن اللعنة هي البعد من الخير والشيطان بعيد من الخير ، فيكون وزنه « فيعالاً » .

و « فيعال » نظير « فعّال » : وهو من صفات المبالغة مثل : القيّام والقوّام .

---

(١) منهاج السنة النبوية ٥ / ١٨٩ .

(٢) هو أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة الثقفي ، شاعر جاهلي ، من أهل الطائف، ممن نبذوا الأوثان في الجاهلية ولكنه مات كافراً « الأعلام » ٢٣/٢ .

(٣) هو زياد بن معاوية الذبياني أبو أمامة ، شاعر جاهلي ، من الطبقة الأولى في الشعر ، ومن أصحاب المعلقات « الأعلام » ٥٥/٣ .

فالقيّام : فيعال ، والقوّام : فعال .

ومثل العيّاذ والعوّاذ ، وفي قراءة عمر : « الحي القيّام » .

فالشيطان المتصف بصفة ثابتة قوية في كثرة البعد عن الخير ، بخلاف من بعد عنه مرة وقرب منه أخرى فإنه لا يكون شيطانا ، ومما يدل على ذلك قولهم : « تَشَيطَن ، يَتَشَيطَنُ ، شَيْطَنَةٌ » ولو كان من « شاط يشيط » لقيل : « تشَيّطَ ، يَتَشَيَّطُ » .

٢- والذي قال : هو من شاط يشيط : إذا احترق والتهب ، جعل النون زائدة ، وقال وزنه « فعلان » ، كما قال الشاعر :

وقد يشيط على أرماحنا البطل(١)

وهذا يصح في الاشتقاق الأكبر : الذي يعتبر فيه الاتفاق في جنس الحروف .

كما يروى عن أبي جعفر أنه قال : « العامة مشتق من العمى ما رضى الله أن يشبههم بالأنعام حتى قال : ﴿ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان : ٤٤] » وهذا كما يقال : « السرّيّة مأخوذة من السر » وهو النكاح ولو جرت على القياس لقيل : « سريرة » فإنها على وزن « فعيلة » ، ولكن العرب تعاقب بين الحرف المضاعف والمعتل كما يقولون : « تقضى البازي وتقضض » .

---

(١) البيت للأعشى من معلقته المشهورة « ودع هريرة إن الركب مرتحل » ، وأول البيت المذكور « قد نطعن العير في مكنون قائله » .

قال الشاعر :

تـقـضـى البـازي إذا البـازي كـسـر[(١)]

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] :

وهذه الهاء تحتمل أن تكون أصلية فجزمت بلم ويكون من « سانهت » .

وتحتمل أن تكون هاء السكت كالهاء من ﴿ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة : ١٩] و﴿ حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٠] و ﴿ اقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام : ٩٠] و﴿ مَالِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٨] و ﴿ سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٩] ، وأكثر القراء يثبتون الهاء وصلاً ووقفاً ، وحمزة والكسائي يحذفانها من الوصل هنا ومن ﴿ اقتده ﴾ فعلى قراءتهما يجب أن تكون هاء السكت ، فإن الأصلية لا تحذف فتكون لفظة « لم يتسن » كما تقول : « لم يتغن » وتكون مأخوذة من قولهم : « تسنى ، يتسنى » .

وعلى الاحتمال الآخر تكون من : « تسنّه ، يتسنّه » .

والمعنى واحد ، قال ابن قتيبة : أي لم يتغير بمر السنين عليه ، قال : واللفظ مأخوذ من « السنه » ، يقال : « سانهت النخلة » : إذا حملت عاماً وحالت عاماً ، فذكر ابن قتيبة لغة من جعل الهاء أصلية ، وفيها لغتان يقال : عاملته مسانهة ، ومساناة .

(١) البيت للعجاج بن رؤبة ، وانظر « المزهر » ٣٥٧/١ .

ومن الشواهد لما ذكره ابن قتيبه قول الشاعر :

فليست بسنهاء ولا رجبية ولكن عرايا في السنين الجوائح

يمدح النخلة والمقصود مدح صاحبها بالجود ، فقال : إنه يعريها لمن يأكل ثمرها لا يرجبها لتخلية ثمرها ولا هي بسنهاء .

والمفسرون من أهل اللغة يقولون في الآية : معناه لم يتغير ، وأما لغة من قال : إن أصله « سنوة » فهي مشهورة ، ولهذا يقال في جمعها « سنوات » .

ويشابهه في الاشتقاق الأكبر : « الماء الآسن » ، وهو المتغير المنتن .

ويشابهه في الاشتقاق الأصغر : « الحمأ المسنون » ، فإنه من « سنّ » يقال : « سننت الحجر على الحجر » إذا حككته والذي يسيل بينهما « سنن » ، ولا يكون إلا منتناً ، وهذا أصح من قول من يقول : « المسنون المصبوب على سنة الوجه أو المصبوب المفرغ » أي : أبدع صورة الإنسان فإن هذا إنما كان بعد أن خلق من الحمأ المسنون ، ونفس الحمأ لم يكن على صورة الإنسان ولا صورة وجه ولكن المراد : المنتن .

فقوله : ﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ ﴾ بخلاف قوله : ﴿ مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٍ ﴾ [محمد : ١٥] ، فإنه من قولهم : « أَسِنَ، يَأْسَنُ » فهذا من جنس الاشتقاق الأكبر لاشتراكهما في السين والنون والنون الأخرى والهمزة والهاء متقاربتان ، فإنهما حرفا حلق وهذا باب واسع .

والمقصود أن اللفظين إذا اشتركا في أكثر الحروف وتفاوتا في بعضها قيل

أحدهما مشتق من الآخر وهو « الاشتقاق الأكبر » .

والأوسط : أن يشتركا في الحروف لا في ترتيبها كقول الكوفيين : الاسم مشتق من السمة .

والاشتقاق الأصغر الخاص : الاشتراك في الحروف وترتيبها وهو المشهور كقولك : « علم ، يعلم ، فهو عالم » .

وعلى هذا :

فالشيطان : مشتق من « شطن » .

وعلى الاشتقاق الأكبر : هو من باب « شاط ، يشيط » ؛ لأنهما اشتركا في الشين والطاء، والنون والياء متقاربتان » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الرابعة

أصل كلمة ، الطاغوت ، ونحوها

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١) :

« والطاغوت ، فعلوت : من « الطغيان » ، كما أن « الملكوت » : فعلوت من « الملك » ، و « الرحموت » و « الرهبوت » و « الرغبوت » : فعلوت من « الرحمة » و « الرهبة » و « الرغبة » »(٢) .

وقال أيضاً(٣) :

« وكان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده : « سبحان ذي الجبروت

(١) « مجموع الفتاوى » ٢٨ / ٢٠٠ .

(٢) هنا مسألتان :

الأولى : وزن « طاغوت » : فقد ذكر أهل العربية أن الأصل في كلمة « طاغوت » « طغيوت » ؛ لأنه من طغى يطغى طغياناً ، ثم قدمت الياء قبل العين فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصارت « طاغوتاً » فوزنها « فلعوت » -بتقديم اللام على العين- وانظر في هذا « اللباب في علل البناء والإعراب » ٤٨٢/٢ ، « التبيان في إعراب القرآن » ١٠٧/١ ، « المغني في تصريف الأفعال » ص ٥٧ .

الثاني : وزن « ملكوت » و « رهبوت » ونحوها هو « فعلوت » كما ذكره الشيخ ، ولم يجئ على هذا الوزن -كما ذكر ابن دريد- في لغة العرب إلا عشر كلمات انظرها في « المزهر » ٦٨/٢ .

والذي يظهر أن الشيخ لم يقصد الوزن الصرفي لكلمة « طاغوت » وإنما أراد الأصل فيه كما قال العكبري في « التبيان » ١٠٧/١ بعد أن ذكر أن وزنه « فلعوت » قال « وهو مصدر في الأصل مثل الملكوت والرهبوت » ، وهو لا يقصد أن وزن « الملكوت » و « الرهبوت » مثل « الطاغوت » .

(٣) الرد على المنطقيين ١٨١/١ .

والملكوت والكبرياء والعظمة »[١] .

والجبروت والملكوت : فعلوت « الجبر » و « الملك » ، كـ « الرحموت » و « الرغبوت » و « الرهبوت » : فعلوت من « الرحمة » و « الرغبة » و « الرهبة » .

والعرب تقول : « رهبوت خير من رحموت » أي : أن ترهب خير من أن ترحم » .

❁ ❁ ❁ ❁

(١) رواه أبو داود « ٨٧٣ » والنسائي « ١٠٤٩ » وغيرهما من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه .

المسألة الخامسة

الأصل في « فعلة » كجهة وعدة وصفة[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« وذلك أن لفظ « الوجه » يشبه أن يكون في الأصل مثل : الجهة كالوعد والعدة ، والوزن والزنة ، والوصل والصلة ، والوسم والسمة لكن « فعلة » حذفت فاؤها[(٣)] وهي أخص من الفعل كالأكل والأكلة فيكون مصدراً بمعنى التوجه والقصد كما قال الشاعر :

استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل

ثم إنه :

١- يسمى به « المفعول » : وهو المقصود المتوجَّه إليه ، كما في اسم « الخلق » و « درهم ضرب الأمير » ونظائره .

(١) إذا كان الفعل ثلاثياً واوي الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع والأمر وفي المصدر المبني على « فعلة » بكسر الفاء ، ويجب في المصدر تعويض الهاء عن المحذوف ، فتقول : وَعَدَ يعد عِدةً ، وَزَنَ يزن زِنةً ، وهكذا ، وانظر « أوضح المسالك » ٤٠٦/٤ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٤٢٨/٢ .

(٣) اختلف في « الواو » المحذوفة من نحو « يعد و يزن » ونحوها :
١- فقال الكوفيون : إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي .
٢- وقال البصريون : إنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .
وانظر للاستزادة « الإنصاف » ٧٨٢/٢-٧٨٧ .
ويظهر من كلام الشيخ -في الصرف عموماً- أنه يختار مذهب البصريين في المسألة .

٢- ويسمى به « الفاعل » المتوجِّه ، كوجه الحيوان ، يقال : أردت هذا الوجه أي : هذه الجهة والناحية ، ومنه قوله : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١١٥] أي : قبلة الله ووجهة الله هكذا قال جمهور السلف ، وإن عدها بعضهم في الصفات .

وقد يدل على الصفة بوجه فيه نظر ، وذلك أن معنى قوله أينما تولوا أي : تتولوا ، أي : تتوجهوا وتستقبلوا يتعدى إلى مفعول واحد بمعنى يتولاها ونظير « ولى وتولى » : « قدم وتقدم » و « بين وتبين » كما قال : ﴿ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [الحجرات : ١] ، وقال : ﴿ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ﴾ [النساء : ١٩] ، وهو الوجه الذي لله والذي أمر الله أن نستقبل فإن قوله : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ يدل على أن وجه الله هناك من المشرق والمغرب الذي هو لله كما في آية القبلة ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة : ١٤٢] .

فلما سألوا عن سبب التولي عن القبلة أخبر أن له المشرق والمغرب .

وأما لفظ « وجهة » مثل قوله : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [البقرة : ١٤٨] فقد يظن أيضاً أنه مصدر : كالوجه ، كالوعدة مع الوعد ، وأنها تركت صحيحة فلم تحذف فاؤها وليس كذلك ، لأنه لو كان مصدراً لحذفت واوه وهو « الجهة » وكان يقال : « ولكل جهة ، أو وجه » .

وإنما « الفعلة » هنا بمعنى « المفعول » : كالقبلة ، والبدعة ، والذبحة ونحو ذلك :

فالقبلة : ما استقبل ، والوجهة : ما توجه إليه ، والبدعة : ما ابتدع والذبحة : ما ذبح .

ولهذا صح ولم تحذف فاؤه ، لأن الحذف إنما هو من المصدر لا من بقية الأسماء كالصفات وما يشبهها مثل أسماء الأمكنة والأزمنة والآلات والمفاعيل وغير ذلك .

وأما قول بعض الفقهاء : إن الوجه مشتق من المواجهة فلا دليل عليه بل قد عارضه من قال : هو مشتق من الوجاهة ، وكلاهما ضعيف ، وإنما المواجهة مشتق من الوجه ، كما أن المشافهة مشتق من الشفة ، والمناظرة بمعنى المقابلة مشتقة من النظر ، والمعاينة من العين .

وأما اشتقاق « الوجه » الذي هو « المتوجّه » من « الوجه » الذي هو « التوجّه » ، فهذا أشبه لأن توجهه هو فعله المختص به الذي لا يفتقر فيه إلى غيره ، بخلاف المواجهة فإنها تستدعى اثنين ، والإنسان هو حارث همام وهمه هو توجهه بهذا العضو إلى أي شيء أراده وتوجه إليه » .

وقال أيضاً - في كلامه على مناظرة العقيدة الواسطية - [1] :

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٣/١٩٣ .

٢- ويسمى به « الفاعل » المتوجّه ، كوجه الحيوان ، يقال : أردت هذا الوجه أي : هذه الجهة والناحية ، ومنه قوله : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ ﴾ [البقرة : ١١٥] أي : قبلة الله ووجهة الله هكذا قال جمهور السلف ، وإن عدها بعضهم في الصفات .

وقد يدل على الصفة بوجه فيه نظر ، وذلك أن معنى قوله أينما تولوا أي : تتولوا ، أي : تتوجهوا وتستقبلوا يتعدى إلى مفعول واحد بمعنى يتولاها ونظير « ولى وتولى » : « قدم وتقدم » و « بين وتبين » كما قال : ﴿ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [الحجرات : ١] ، وقال : ﴿ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ ﴾ [النساء : ١٩] ، وهو الوجه الذي لله والذي أمر الله أن نستقبل فإن قوله : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ ﴾ يدل على أن وجه الله هناك من المشرق والمغرب الذي هو لله كما في آية القبلة ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة : ١٤٢] .

فلما سألوا عن سبب التولي عن القبلة أخبر أن له المشرق والمغرب .

وأما لفظ « وجهة » مثل قوله : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ ﴾ [البقرة : ١٤٨] فقد يظن أيضاً أنه مصدر : كالوجه ، كالوعدة مع الوعد ، وأنها تركت صحيحة فلم تحذف فاؤها وليس كذلك ، لأنه لو كان مصدراً لحذفت واوه وهو « الجهة » وكان يقال : « ولكل جهة ، أو وجه » .

وإنما « الفعلة » هنا بمعنى « المفعول » : كالقبلة ، والبدعة ، والذبحة ونحو ذلك :

فالقبلة : ما استقبل ، والوجهة : ما توجه إليه ، والبدعة : ما ابتدع والذبحة : ما ذبح .

ولهذا صح ولم تحذف فاؤه ، لأن الحذف إنما هو من المصدر لا من بقية الأسماء كالصفات وما يشبهها مثل أسماء الأمكنة والأزمنة والآلات والمفاعيل وغير ذلك .

وأما قول بعض الفقهاء : إن الوجه مشتق من المواجهة فلا دليل عليه بل قد عارضه من قال : هو مشتق من الوجاهة ، وكلاهما ضعيف ، وإنما المواجهة مشتق من الوجه ، كما أن المشافهة مشتق من الشفة ، والمناظرة بمعنى المقابلة مشتقة من النظر ، والمعاينة من العين .

وأما اشتقاق « الوجه » الذي هو « المتوجّه » من « الوجه » الذي هو « التوجّه » ، فهذا أشبه لأن توجهه هو فعله المختص به الذي لا يفتقر فيه إلى غيره ، بخلاف المواجهة فإنها تستدعى اثنين ، والإنسان هو حارث همام وهمه هو توجهه بهذا العضو إلى أي شيء أراده وتوجه إليه » .

وقال أيضاً ـ في كلامه على مناظرة العقيدة الواسطية ـ [1] :

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٣/١٩٣ .

« فأحضر بعض أكابرهم كتاب « الأسماء والصفات » ـ للبيهقي رحمه الله تعالى ـ :

فقال : هذا فيه تأويل الوجه عن السلف .

فقلت : لعلك تعني قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١١٥] .

فقال : نعم ، قد قال مجاهد والشافعي قبلة الله .

فقلت : نعم هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما ، وهذا حق وليست هذه الآية من آيات الصفات ، ومن عدها في الصفات فقد غلط كما فعل طائفة ، فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ والمشرق والمغرب الجهات .

والوجه : هو الجهة ، يقال : أي وجه تريده ، أي : أي جهة ، وأنا أريد هذا الوجه : أي هذه الجهة ، كما قال تعالى : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [البقرة : ١٤٨] ، ولهذا قال ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١١٥] ، أي تستقبلوا وتتوجهوا والله اعلم وصلى الله على محمد » .

وقال أيضاً(١) :

« ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١١٥] .

---

(١) الجواب الصحيح ٣/١٥١ .

وهذا قد قال فيه طائفة من السلف : فثم قبلة الله : أي فثم جهة الله .

والجهة : كالوعد والعدة ، والوزن والزنة ، والمراد بوجه الله : وجهة الله الوجه والجهة والوجهة الذي لله يستقبل في الصلاة كما قال في أول الآية » .

وقال أيضاً(١) :

« وكذلك لفظ « الجزية » و « الدية » : فإنها « فعلة » : من جزى يجزى إذا قضى وأدى ، ومنه قول النبي : « تجزي عنك ولا تجزي عن أحد بعدك »(٢) .

وهي في الأصل : جزا جزية ، كما يقال : وعد عدة ، ووزن زنة .

وكذلك لفظ « الدية » : هو من ودى يدى دية ، كما يقال : وعد يعد عدة .

والمفعول يسمى باسم المصدر كثيراً ، فيسمى المودى دية ، والمجزى المقضي جزية ، كما يسمى الموعود وعداً في قوله : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * قُلْ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً ﴾ [الملك : ٢٥-٢٧] وإنما رأوا ما وعدوه من العذاب » .

وقال أيضاً(٣) :

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٩ / ٢٥٣ .

(٢) رواه البخاري « ٩١٢ » ومسلم « ١٩٦١ » عن البراء بن عازب رضي الله عنه .

(٣) الفتاوى الكبرى ٤١٤/٦ .

« فإن الصفة أصلها وصفة ، مثل : جهة أصلها وجهة ، وعدة وزنة أصلها وعدة ، ووزنة .

وهذا المثال وهو « فعلة » :

١-قد يكون في الأصل مصدراً : كالعدة والوعد ، فكذلك الصفة والموصوف .

٢-وقد يكون بمعنى المفعول : كقولهم حلية ، ووجهه ، وشرعة ، وبدعة : فإن « فعلاً » يكون بمعنى المفعول .

كقوله : ﴿ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات : ١٠٧] أي : بمذبوح ، والشرعة المشروعة ، والبدعة ، والوجه هي : الجهة التي يتوجه إليها ، فكذلك قد يقال في لفظ الصفة إن لم تنقل عن المصدر : إنها الموصوفة ، وعلى هذا ينبني نزاع الناس هل الوصف والصفة في الأصل بمعنى واحد بمعنى الأقوال ثم استعملا في المعاني تسمية للمفعول باسم المصدر، ، إذ الوصف هو القول الذي هو المصدر والصفة هي المفعول الذي يوصف بالقول » .

وقال أيضاً(١) :

« والصفة مصدر : وصفت الشيء أصفه وصفاً وصفةً ، مثل : وعد وعداً و عِدةً ، ووزن وزناً و زِنةً ، وهم يطلقون اسم المصدر على المفعول كما يسمون المخلوق خلقاً ، ويقولون : « درهم ضرب الأمير » ، فإذا

(١) « مجموع الفتاوى » ٦/٣٤٠ .

وصف الموصوف بأنه وسع كل شيء رحمة وعلماً سمى المعنى الذي وصف به بهذا الكلام صفة ، فيقال للرحمة والعلم والقدرة صفة بهذا الاعتبار هذا حقيقة الأمر :

١- ثم كثير من المعتزلة ونحوهم يقولون : الوصف والصفة اسم للكلام فقط من غير أن يقوم بالذات القديمة معاني .

٢- وكثير من متكلمة الصفاتية يفرقون بين الوصف والصفة فيقولون : الوصف هو القول ، والصفة المعنى القائم بالموصوف .

٣- وأما المحققون فيعلمون أن كل واحد من اللفظين يطلق على القول تارة، وعلى المعنى أخرى، والقرآن والسنة قد صرحا بثبوت المعاني التي هي العلم والقدرة وغيرهما كما قدمناه » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة السادسة

الأصل في « التأويل »

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(١)] :

« التأويل : مصدر أَوَّلَه يُؤَوِّله تأويلاً ، مثل : حوَّل تحويلاً ، وعوَّل تعويلاً .

و أوّل يؤول : تعدية آل يؤول أولاً ، مثل : حال يحول حولاً ، وقولهم : آل يؤول أي : عاد إلى كذا ورجع إليه ، ومنه : « المآل » وهو ما يؤول إليه الشيء . ويشاركه في الاشتقاق الأكبر : « الموئل » فإنه من « وَأَل » . وهذا من « أول » ، والموئل : المرجع ، قال تعالى : ﴿ لَّن يَجِدُوا۟ مِن دُونِهِۦ مَوْبِلًا ﴾ [الكهف : ٥٨] .

ومما يوافقه في اشتقاقه الأصغر : « الآل » ، فإن آل الشخص من يؤول إليه ، ولهذا لا يستعمل إلا في عظيم بحيث يكون المضاف إليه أعظم من المضاف يصلح أن يؤول إليه « الآل » ، كآل إبراهيم ، وآل لوط ، وآل فرعون ، بخلاف « الأهل » .

والأول « أفعل » ، لأنهم قالوا في تأنيثه « أولى » كما قالوا « جمادى الأولى » وفى القصص : ﴿ ٱلْحَقَّ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ ﴾ [القصص : ٧٠] ، ومن

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٣/٤٩١ .

الناس من يقول « فوعل » ، ويقول « أولة » ، إلا أن هذا يحتاج إلى شاهد من كلام العرب ، بل عدم صرفه يدل على أنه « أفعل » لا « فوعل » ، فإن « فوعل » مثل : كوثر ، وجوهر مصروف ، سمى المتقدم أول – والله أعلم– لأن ما بعده يؤول إليه ، ويبنى عليه ، فهو أس لما بعده وقاعدة له والصيغة صيغة تفضيل ، لا صيغة مثل : أكبر وكبرى ، وأصغر وصغرى ، لا من باب : أحمر وحمراء ؛ ولهذا يقولون : « جئته من أول أمس » .

وقال : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة : ١٠٨] .
﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾ [البقرة : ٤١] .

فإذا قيل : هذا أول هؤلاء فهو الذي فضل عليهم في الأول ، لأن كل واحد يرجع إلى ما قبله فيعتمد عليه ، وهذا السابق كلهم يؤول إليه ، فإن من تقدم في فعل فاستن به من بعده كان السابق الذي يؤول الكل إليه فالأول له وصف السؤدد والاتباع .

ولفظ « الأول » : مشعر بالرجوع والعود ، و « الأول » : مشعر بالابتداء والمبتدأ خلاف العائد لأنه إنما كان أولا لما بعده فمنه يقال : « أول المسلمين » و « أول يوم » فما فيه من معنى الرجوع والعود هو للمضاف إليه لا للمضاف .

وإذا قلنا : آل فلان فالعود إلى المضاف ، لأن ذلك صيغة تفضيل في كونه مآلا ومرجعا لغيره ، لأن كونه مفضلا دل على أنه مآل ومرجع لا

آيل راجع ، إذ لا فضل في كون الشيء راجعاً إلى غيره آيلاً إليه و إنما الفضل في كونه هو الذي يرجع إليه ويؤول إليه، فلما كانت الصيغة صيغة تفضيل أشعرت بأنه مفضل في كونه مآلاً ومرجعاً والتفضيل المطلق في ذلك يقتضي أن يكون هو السابق المبتدئ والله أعلم .

فتأويل الكلام : ما أوّله إليه المتكلم ، أو ما يؤول إليه الكلام ، أو ما تأوّله المتكلم ، فان « التفعيل » يجرى على غير فعل ، كقوله : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل : ٨] .

فيجوز أن يقال : تأوّل الكلام إلى هذا المعنى تأويلاً ، وتأوّلت الكلام تأويلاً، وأوّلت الكلام تأويلاً ، والمصدر واقع موقع الصفة ، إذ قد يحصل المصدر صفة بمعنى الفاعل : كـ « عدل » و « صوم » و « فطر » ، وبمعنى المفعول كـ « درهم ضرب الأمير » و « هذا خلق الله » .

فالتأويل هو : ما أوّل له الكلام ، أو يؤول إليه ، أو تأوّل هو إليه والكلام إنما يرجع ويعود ويستقر ويؤول ويؤول إلى حقيقته التي هي عين المقصود به .

كما قال بعض السلف في قوله : ﴿ لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ ﴾ [الأنعام : ٦٧] قال : حقيقة ، فإنه إن كان خبراً فإلى الحقيقة المخبر بها يؤول ويرجع ، وإلا لم تكن له حقيقة ولا مآل ولا مرجع بل كان كذباً ، وإن كان طلباً فإلى الحقيقة المطلوبة يؤول ويرجع وإن لم يكن مقصوده موجوداً ولا حاصلاً

ومتى كان الخبر وعداً أو وعيداً فإلى الحقيقة المطلوبة المنتظرة يؤول كما روى عن النبي أنه تلا هذه الآية : ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا ﴾ [الأنعام : ٦٥] قال : « إنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد »[١] ، وعن عبد الله قال : « خمس قد مضين : البطشة ، واللزام ، والدخان ، والقمر، والروم[٢] .

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) رواه « الترمذي » (٣٠٦٦) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وقال : حديث حسن غريب .

(٢) رواه البخاري (٤٥٤٣) و مسلم (٢٧٩٨) .

المسألة السابعة

الأصل في « الحيلة » و « الميقات » و « الميزان » ونحوها

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(١)] :

« لفظ « الحيلة » ووزنها : « فِعلة » -بالكسر- وهي النوع المختص من الحول ، كما يقال : الجلسة ، والقعدة ، واللبسة ، والأكلة ، والضجعة ونحو هي النوع الخاص وهو بالفتح المرة الواحدة .

فالحيلة أصلها : « حِوْلَة » لكن لما جاءت الواو الساكنة بعد كسرة قلبت ياء ، كما في لفظ « ميزان » و « ميقات » و « ميعاد » وزنه « مفعال » وقياسه « مِوْزان » و « مِوْقات » لكن لما جاءت الواو الساكنة بعد كسرة قلبت ياء » .

وقال أيضاً[(٢)] :

« والوسم و السيما : من الوسم متفقان في الاشتقاق الأوسط ، فان أصل « سيما » : « سِوْما » فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياء مثل « ميقات » و « ميعاد » ونحو ذلك » .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٥٧٥/٥ .

(٢) النبوات ص١٨٦ .

المسألة الثامنة

الأصل في « السيد » و « الميت » ونحوها[١]

وقال أيضاً[٢] :

« وكذلك « السيد » : أصله « سيْود » اجتمعت « ياء » و « واو » وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت ، كما قيل « ميّت » و أصله « ميْوت » » .

وقال أيضاً[٣] :

« والسيّد من السؤدد و السواد ، و هذا من جنس السداد في الاشتقاق الأكبر ، فإن العرب تعاقب بين حرف العلة والحرف المضاعف كما يقولون : تقضى البازي وتقضض » .

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن وزن « سيّد » و « ميّت » في الأصل « فَعْيِل » فأصلها « سَويد » و « مويت » .

وذهب البصريون إلى أن وزنه « فَيْعِل » -بكسر العين - .

وانظر للاستزادة « الإنصاف » ٢/٧٩٥ - ٨٠٤ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٧/٢٢٦ .

(٣) « مجموع الفتاوى » ١٧/٢٢٩ .

المسألة التاسعة

الأصل في « كرة » و « ثبة » ونحوها

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[١] :

« وقال تعالى : ﴿ يُكَوِّرُ ٱلَّيۡلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيۡلِ ﴾ [الزمر : ٥] :

قالوا : والتكوير : التدوير ، يقال : كوّرت العمامة ، وكوّرتها إذا دورتها ويقال للمستدير : كارة ، وأصله « كَوَرَة » تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ويقال أيضا : « كُرَة » وأصله « كورة » ، وإنما حذفت عين الكلمة كما قيل في : « ثبة » و « قلة » » .

وقال أيضاً[٢] :

« والتكوير : هو التدوير ، ومنه قيل : كار العمامة وكوّرها إذا أدارها، ومنه قيل للكرة « كرة » : وهي الجسم المستدير ، ولهذا يقال للأفلاك كروية الشكل ، لأن أصل « الكرة » : « كَوَرَة » تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وكوّرت الكارة إذا دورتها ، ومنه الحديث : « إن الشمس والقمر يكوران يوم القيامة »[٣] .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٦/ ٥٨٧ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢٥ / ١٩٣ .

(٣) رواه البخاري (٣٠٢٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

المسألة العاشرة

الأصل في « المَلَك »

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[١] :

« والملائكة رسل الله ، ولفظ « الملك » يتضمن معنى الرسالة ، فإن أصل الكلمة « ملأك » على وزن « مفعل » لكن لكثرة الاستعمال خففت بأن ألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذفت الهمزة ، و « ملاك » مأخوذ من « المألك » و « الملأك » بتقديم الهمزة على اللام و اللام على الهمزة ، وهو الرسالة ، وكذلك « الألوكة » بتقديم الهمزة على اللام ، قال الشاعر :

أبلغ النعمان عني مألكا أنه قد طال حبسي و انتظاري[٢]

وهذا بتقديم الهمزة ، لكن « الملك » هو بتقديم اللام على الهمزة و هذا أجود .

فإن نظيره في الاشتقاق الأكبر : « لاك ، يلوك » ، إذا لاك الكلام واللجام ، والهمز أقوى من الواو .

ويليه في الاشتقاق الأوسط : « أكل ، يأكل » ، فإن الآكل يلوك ما يدخله في جوفه من الغذاء و الكلام و العلم ما يدخل في الباطن و يغذي

(١) « مجموع الفتاوى » ١٧ / ٥٢٧ .

(٢) البيت لعدي بن زيد يخاطب فيه « النعمان بن المنذر » لما حبسه ، انظر « الأغاني » ١٠٥/٢ .

به صاحبه ، قال عبد الله بن مسعود : « إن كل آدب يحب أن تؤتى مأدبته ، وأن مأدبة الله القرآن »[1] ، والآدب : المضيف ، و المأدبة : الضيافة وهو ما يجعل من الطعام للضيف ، فبين أن الله ضيف عباده بالكلام الذي أنزله إليهم فهو غذاء قلوبهم و قوتها و هو أشد انتفاعاً به واحتياجاً إليه من الجسد بغذائه ، وقال علي رضي الله عنه : « الربانيون هم الذين يغذون الناس بالحكمة » .

۞ ۞ ۞ ۞

(١) رواه عبد الرزاق « ٦٠١٧ » وغيره بلفظ قريب

المسألة الحادية عشرة

الأصل في « نكتل » و « نعتد » و « نقتد » ونحوها[1]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[2] :

« ولهذا سئل بعض هؤلاء عن وزن « نكتل » ، فقال : نفعل ، وضحك منه أهل التصريف ،[3] ووزنه عندهم : « نفتل » فإن أصله : نكتال وأصل نكتال : نكتيل ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ثم لما جزم الفعل سقطت ، كما نقول مثل ذلك في « نعتد » و « نقتد » من « اعتاد يعتاد » و « اقتاد البعير يقتاده » ، ونحو ذلك في « نقتيل » فلما حذفوا الألف التى تسمى لام الكلمة صار وزنها [نفتل][4] » .

---

(١) « مجموع الفتاوى » (١٢ / ٦٣) .

(٢) انظر : تكملة محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى لـ « شرح ابن عقيل » ٤٩٩/٤ ، ٥٠٠ .

(٣) هذه قصة ذكرت بين المازني وابن السكيت عند المتوكل وحاصلها أن المازني قال لابن السكيت ما وزن نكتل ؟ قال : نفعل ، قال : اتئد ، ففكر وقال : نفتعل ، قلت : فهذه خمسة أحرف فسكت ، فقال المتوكل : ما وزنها، قلت : وزنها في الأصل « نفتعل » ، لأنها « نكتيل » فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فصار « نكتال » فحذفت ألفه للجزم فبقي « نكتل » . انظر « سير أعلام النبلاء » ٢٧١/١٢ .

(٤) يوجد سقط في الفتاوى ٦٣/١٢ حيث قال « صار وزنها » وخبر صار غير موجود ، والظاهر أن الخبر هو ما أثبتُّه بين المعقوفتين ، ثم بعد هذه الجملة مباشرة قوله « وجعلت ثمانية : وهي الهمزة . . . الخ » والكلام هذا لا يستقيم مع ما قبله ، فيظهر أن السقط مقداره عدة أسطر بين قوله « صار وزنها » وقوله « وجعلت ثمانية » والله تعالى أعلم .

الفَصْل الثَّاني عَشَر

معاني بعض الأوزان

المسألة الأولى : مفعـــال

المسألة الثانية : الفِـــعَال

المسألة الثالثة : التفاعـــل

المسألة الرابعة : الاستفعال

المسألة الخامسة : الفعال والمفاعلة

المسألة السادسة : افتعـــل

المسألة السابعة : تفعّـــل

المسألة الأولى

مفعال[1]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[2] :

« والمقلات : التي لا يعيش لها ولد كثيرة القلت ، والقلت : الموت والهلاك ، كما يقال : امرأة مذكار ، وميناث : إذا كانت كثيرة الولادة للذكور والإناث » .

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) مفعال من صيغ المبالغة القياسية ، انظر معانيه في « معجم الأوزان الصرفية » ص ٢٥٠

(٢) « مجموع الفتاوى » ٣٥ / ٢٢٤ .

المسألة الثانية

الفِعَال[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« إن « الهلال » : على وزن « فِعَال » ، وهذا المثال في كلام العرب لما يفعل :

كالإزار : لما يؤتزر به ، والرداء : لما يرتدى به ، والركاب : لما يركب به والوعاء : لما يوعى فيه وبه، والسماد : لما تسمد به الأرض، والعصاب : لما يعصب به ، والسداد : لما يسد به ، وهذا كثير مطرد في الأسماء .

فالهلال : اسم لما يهل به ، أي يصات به ، والتصويت به لا يكون إلا مع إدراكه ببصر أو سمع ويدل عليه قول الشاعر :

يهل بالفرقد ركبانها كما يهل الراكب المعتمر[٣]

أي : يصوتون بالفرقد فجعلهم مهلين به .

فلذلك سمى هلالاً » .

وقال رحمه الله تعالى [٤] :

(١) انظر « معجم الأوزان الصرفية » ص ١٤١ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢٥ / ١١٢ .

(٣) القائل هو ابن أحمر –ولم أعرفه– ، وانظر « فصل المقال في شرح كتاب الأمثال » للبكري ص ٥٠٩ .

(٤) « مجموع الفتاوى » ١٣/٢٠٢ .

« والإله : هو المألوه ، أي : المستحق لأن يؤله ، أي يعبد ، ولا يستحق أن يؤله ويعبد إلا الله وحده ، وكل معبود سواه من لدن عرشه إلى قرار أرضه باطل .

و « فِعَال » : بمعنى « مفعول » ، مثل : لفظ الركاب والحمال بمعنى المركوب والمحمول ، وكان الصحابة يرتجزون في حفر الخندق يقولون :

هذا الحمال لا حمال خيبر هذا أبر ربنا وأطهر

وإذا قيل : هذا هو الإمام فهو الذي يستحق أن يؤتم به، كما قال تعالى لإبراهيم : ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة : ١٢٤]،فعهده بالإمامة لا ينال الظالم ، فالظالم لا يجوز أن يؤتم به في ظلمه ولا يركن إليه كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ [هود : ١١٣] ، فمن ائتم بمن لا يصلح للإمامة فقد ظلم نفسه ، فكيف بمن جعل مع الله إلها آخر وعبد من لا يصلح للعبادة والله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [النساء : ٤٨] .

وقد غلط طائفة من أهل الكلام فظنوا أن « الإله » : بمعنى الفاعل وجعلوا الإلهية هي القدرة والربوبية ، فالإله هو القادر وهو الرب وجعلوا العباد مألوهين كما أنهم مربوبون » .

۞ ۞ ۞ ۞

المسألة الثالثة

التفاعل[١]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[٢] :

« إن « التضام » : انضمام بعضهم إلى بعض ، فهو « تفاعل » : كالتماس ، و التراد ، و نحو ذلك »

(١) من معاني « التفاعل » :
١- المشاركة : كالتشارك والتضارب -وهو الذي أراده الشيخ هنا- .
٢- التكلف : كتجاهل وتغافل .
٣- المطاوعة : كباعدته فتباعد .
٤- وبمعنى المجرد : كتونى وتجاوز .
انظر « المغني في تصريف الأفعال » ١٣٨-١٤٠ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٦ / ٨٦ .

المسألة الرابعة

الاستفعال[1]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[2] :

« والاستفعال : يقع على وجوه :

١- يكون لطلب الفعل من الغير : فالاستخراج ، والاستفهام والاستعلام : يكون في الأفعال المتعدية ، يقال : « استخرجت المال من غيري » ، وكذلك استفهمت ..

٢-ويكون الاستفعال لصيرورة المستقبل على صفة غيره : وهذا يكون في الأفعال اللازمة ، كقولهم : « استحجر الطين » أي : صار كالحجر و« استنوق الفحل » أي : صار كالناقة » .

---

(١) الاستفعال يأتي لعدة معانٍ - ذكر منها الشيخ اثنين - :

١- فالغالب هو : السؤال والطلب كاستعلم واستغفر .

٢- وللصيرورة والتحول كاستحجر الطين .

٣- وللاتخاذ كاستعبد فلاناً .

٤- والمطاوعة كأقمته فاستقام .

وغيرها ، وانظر باقي معانيه مع الأمثلة في « المغني في تصريف الأفعال » ١٤٩-١٥٤ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٥ / ١٨٢ .

المسألة الخامسة

الفعال و المفاعلة[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : [(٢)]

« المباينة : من باب المفاعلة التي يلزم من ثبوتها من أحد الجانبين ثبوتها في الجانب الآخر عقلاً، وكذلك هو في اللغة إلا في مواضع قيل أنها مستثناة بل متأولة مثل قولهم :

عاقبت اللص ، وداققت النعل ، وعافاك الله ونحو ذلك[(٣)] » .

وقال أيضاً[(٤)] :

« وصيغة الفعال والمفاعلة في الأصل : إنما تكون بين شيئين يفعل كل منهما بصاحبه مثل ما يفعل الآخر به، كالقتال والمقاتلة » .

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) الفعال يأتي لمعانٍ منها :

١- الغالب فيه المشاركة كضاربه وخاصمه .

٢- وللتكثير كضاعف .

٣- وللموالاة كتابع ووالى .

٤- وبمعنى المجرد كسافر وجاوز .

وانظر « المغني » ١٣٥، ١٣٦

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢٦٩/٥ .

(٣) ذكر السيوطي جملة منها في « المزهر » ٢٣٨/٢ .

(٤) شرح العمدة « الصيام » ٣٢٧/١ .

المسألة السادسة

افتعل[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« والتاء في الاعتكاف تفيد ضرباً من المعالجة والمزاولة ، لأن فيه كلفة كما يقال : [لست و ألست][(٣)] ، وعمل واعتمل ، وقطع واقتطع ، وربما حسب بعضهم أنه مطاوع : عكفه فاعتكف كما يقال : انعكف عليه وهو ضعيف » .

---

(١) افتعل يأتي لعدة معانٍ منها :

١-المطاوعة نحو وصلته فاتصل .

٢-الاتخاذ نحو احتبس .

٣-التفاعل كاجتوروا يعني تجاوروا .

٤-للتصرف باجتهاد ومبالغة نحو اعتمل واحتمل واكتسب -وهو ما أراده الشيخ- .

وله معانٍ أخرى انظرها في « المغني » ١٤٥-١٤٩ .

(٢) شرح العمدة « الصيام » ٧٠٧/٢ .

(٣) كذا ، والظاهر وقوع تصحيف ، ولعل صوابه « كسب واكتسب » .

المسألة السابعة

تفعّل[(١)]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)] :

« وقوله ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ [سبأ : ٢٣] أي : أزال عنها الفزع ، وكذلك قال غير واحد من السلف : جلى عن قلوبهم ، وهذا كما يقال : قرّد البعير إذا أزال عنه القراد ، ويقال : تحرّج ، وتحوّب ، وتأثّم وتحنّث : إذا أزال عنه الحرج و الحوب و الإثم والحنث » .

وقال رحمه الله تعالى[(٣)] :

« قال ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ [سبأ : ٢٣] أي : خلي عن قلوبهم فأزيل الفزع ، كما يقال : قرّدت البعير إذا أزلت قراده ، وتحوّب وتحرّج وتأثّم وتحنّث : إذا أزال عن نفسه الحوب والإثم والحرج والحنث » .

---

(١) ٦١ تأتي « تفعّل » لمعانٍ منها :

١- المطاوعة كهذبته فتهذب .

٢- والتكلف كتصبر .

٣- والاتخاذ كتوسد .

٤- وللتجنب -وهو ترك أصل الفعل- كتحرج وتأثم- وهو ما ذكره الشيخ هنا .

٥- وللصيرورة كتحجر الطين .

وغيرها ، انظر « المغني » ١٤٠-١٤٣ .

(٢) الرد على المنطقيين ٥٢٨/٢ .

(٣) الفتاوى الكبرى .



فهرس الموضوعات

وأما تسمية الاسم وحده « كلمة » ، والفعل وحده « كلمة » ، والحرف وحده « كلمة » مثل : هل ، وبل ، فهذا اصطلاح محض لبعض النحاة ، ليس هذا من لغة العرب أصلا وإنما تسمى العرب هذه المفردات « حروفاً » .

وقال أيضاً(١) :

« ولفظ « الحرف » و « الكلمة » له في لغة العرب التى كان النبي ﷺ يتكلم بها معنى وله في اصطلاح النحاة معنى :

فالكلمة في لغتهم : هي الجملة التامة والجملة الاسمية أو الفعلية كما قال النبي في الحديث المتفق على صحته « كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » وقال : « إن أصدق كلمة قالها الشاعر : كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل » ، وقال : « إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ مابلغت يكتب له بها رضوانه إلى يوم القيامة ، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب له بها سخطه إلى يوم القيامة »(٢) .

وقال لأم المؤمنين : « لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن : سبحان الله عدد خلقه ، سبحان الله رضا نفسه

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٠٣/١٢ .

(٢) رواه البخاري (٦١١٢) بنحوه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

سبحان الله زنة عرشه ، سبحان الله مداد كلماته »(١) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف : ٥] وقوله : ﴿ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾ [الفتح : ٢٦] وقوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [آل عمران : ٦٤] ، وقوله : ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ ﴾ [الزخرف : ٢٨] ، وقوله : ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ [التوبة : ٤٠] ، وقول النبي ﷺ من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله »(٢) ونظائره كثيرة .

ولا يوجد قط في الكتاب والسنة وكلام العرب لفظ « الكلمة » إلا والمراد به الجملة التامة ، فكثير من النحاة أو أكثرهم لا يعرفون ذلك بل يظنون أن اصطلاحهم في مسمى « الكلمة » ينقسم إلى : اسم ، وفعل وحرف ، هو لغة العرب ، والفاضل منهم يقول :

وكلمة بها كلام قد يؤم(٣)

---

(١) رواه مسلم « ٢٧٢٦ » بنحوه عن ابن عباس رضي الله عنه

(٢) رواه البخاري « ١٢٣ » ومسلم « ١٩٠٤ » عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٣) هذا من قول ابن مالك في ألفيته حيث قال :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة و القول عم ... وكلمة بها كلام قد يؤم

وانظر شرحها في « أوضح المسالك » ١/١١ « شرح ابن الناظم » ص ٢٢ ، « شرح الأشموني » ١/٢٦ .

اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته

في

النحو والصرف

تأليف

ناصر بن حمد الفهد

أضواء السلف